شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة جامعة الملك سعود

مخطوطة

حاشية على شرح إيساغوجي

المؤلف

محمد بن أحمد بن علي الخلوتي البهوتي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

Copyright © King Saud University

الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين اللهم يسر ولا تعسر

الحمد لله الذي اذاق من اجتباهم حلاوة التحقيق وحبل لهم من العناية خير رفيق وشرح صدورهم لسلوك سبيل التصور والتصديق والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسل المبين طريق الحق وعلى اله واصحابه الحائزين بشبههم اليه السبب العريق صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الفزع والضيق اما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه القوي محمد ابن احمد التميمي علي البهوتي الحنبلي عفا الله بعبوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه هذه تحريرات نفائس وتحقيقات فائقة على شرح شيخ الاسلام ملك العلماء الاعلام ذي التصانيف البارعة الكثيرة والتاليف النافعة الشهيرة اثير الدين الابهري الشهير بابي عبد الله محمد بن محمد بن عمر الشافعي تغمده الله برحمته وفرد عمره واوانه بقية المحققين ونخبة المدققين شهاب الملة والدين احمد ابن محمد الغيثي الانصاري الخزرجي احله الله رضوانه واسكنه فرادیس جنانه واعلم اني انقل ما اراه سطورا برمته ولا احذف منه شيأ ولا استغني عن كتابته واذا كتبت كتابتين فاكثر على محل واحد اصدر احديهما بلفظ قوله والثاني بلفظ وكتب ايضا ما نصه سقط اله عليه الرحمة فيما صنع بخط شيخه العلامة احمد ابن قاسم العبادي على شرح التلخيص ومن الله سبحانه استمد التوفيق واساله الهداية الى اقوم طريق فاقول رحمه الله سبحانه وتعالى قوله لان الفت ابي المولفة قوله بعد الخطبة لانه حينئذ لم يكن لها وجود في الخارج قوله

قوله ان الفت ابي المولفة قوله قبلها الان الاشارة حينئذ بعد استقرارها في الوجود قوله هذا ابيا غوجي اشار به الى ان ابا غوجي خبر مبتدا محذوف تقديره هذا ابي هذا بيان باب ابا غوجي ابي الكليات الخمس وفي بعض النسخ ابا غوجي مبتدا خبره محذوف اي مما يجب استحضاره ابا غوجي وهو لفظ يوناني علم للكليات الخمس النهي قوله وهو لفظ يوناني عبارة بعضهم انه اعجمي وهو لفظ يوناني علم لها منقول اليها اما اسم مدلولها او قاريها الاول لكنه صار اليوم علما لهذه الرسالة ايضا وللكلمات المنظم بها الذاتي والعرضي الغيبي الكلي الفم والمفرد الفم للفظ الدال على معنى وجب التعرض لمباحث الالفاظ من حيث دلالتها على المعنى فوجب اولا تعريف الدلالة ثم تقسيمها النهي ومنه قد تعلم ان اسم الاشارة في قول الشيخ الاتي سمي ذلك راجع الى معنى الكليات ورجوعه الى المدخل لا يخفى بعده عند المتامل قوله الجنس الاخره قدمه على النوع لان الجنس جزء النوع وبعضهم عكس نظرا الى ان ما صدق عليه الجنس وهو قليل اولى بالتقديم واخر الفصل عن النوع مع كونه جزءا لذلك بنبغي تقديمه لبيين ما ذكر في الجنس لان النوع ينبغي في جواب ما هو والفصل لا ينبغي فيه والواقع فيه اولى بالتقديم واخر الخاصة والعرض العام لانهما عارضان والعروض متقدم على العارض وتقدم الخاصة على العرض العام لوقوعها في جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقع في الجواب اصلا ولان ما صدق عليه الخاصة اقل مما صدق عليه العرض العام والقليل قبل الكثير وهذه سنا بيانات تذكر بعد الوقوع تشحيذا

لاذهان الطلاب قوله اي كان الدخول في المنطق فهل المراد بمكان
الدخول في المنطق الكليات الخمس الموصلة الى القول الشارح فقط
او بابهما والقضايا الموصلة الى القول الشارح فقط او بابهما والقضايا
الموصلة الى القياس قوله سمي ذلك به باسم الحكيم الذي عبارة بعضهم نقله
المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس وسبب تسميتها به انه حكيما
من الحكما المتقدمين اودع الكليات الخمس عند شخص اسمه ايا
غوجي وسافر وكان ذلك الشخص يطالع الكليات الخمس فما كان له
قوة على ان يستخرج جميع ما فيها ثم جا الحكيم فقرأها ايا غوجي عليه
فكان يخاطبه في اثناء درسه بيا ايا غوجي هكذا مرارا فصار علما
لها وقيل انه علم لحكيم استخرج الكليات الخمس ودونها الى ان قال
والوجه المشهور في تسميتها ان ايا غوجي في الاصل اسم للمورد الذي
له خمسة اوراق ثم نقل الى هذه الكليات لمناسبة بين المنقول اليه
والمنقول عنه فتكون التسمية حينئذ تسمية للشيء باسم
مشبهه والله اعلم النهي وأقول على هذا الوجه الاخير يبقى
ان يجوز فيه الصرف وعدمه قوله الذي استخرجه واختلف في اول
من وضع المنطق قيل ارسطاطاليس وقيل ارسطو وهو المشهور
انظر الابدي قوله باسم نتعلم الى اخره يفهم من ان المعلم هنا ليس
هو الحكيم المستخرج وكذلك يفهم من غير عبارة الشارح رحمه الله
قوله كان يخاطبه معلمه الى اخره عبارة بعض الشارحين يخاطبه اثنا
درسه بيا ايا غوجي هكذا مرارا فصار علما لها وهذا الوجه
منقول عن فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى قوله ولما كانت الى

اخره قال بعضهم لما توقفت افادة المعاني واستفادتها على
الالفاظ صار مباحث الالفاظ سابقا على مباحث
الكليات وغيرها من الابحاث المنطقية فقدم ولما كان توقف
الافادة والاستفادة على الالفاظ من حيث انها دلايل المعاني
قدم بحث الدلالة على اقسام اللفظ المتقدم على المقصود الاصلي
النهي وكتب ايضا ما نصه قوله ولما كانت معرفة الكليات
الى اخره الظاهر انه اراد استفادتها من غيره فان ذلك هو الذي
يتوقف على معرفة الدلالة واقسام اللفظ ولذا عدت مباحث
الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كما قال السيد رحمه الله تعالى
والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة لتوقف
استفادة العلم وافادته على معرفة احوال الالفاظ الا ان المصنف
اورد ها في صدر المقالة الاولى النهي كلامه وبهذا التقرير
يسقط ما قيل لا نسلم التوقف اذ يمكن الشخص الحصل لنفسه
ان ينتقل المعاني مجردة عن الالفاظ وان كانت كما قاله السيد
وغيره بعيدا جدا الا ان النفس قد تعودت بملاحظة المعاني
من الالفاظ بحيث اذا اردت ان تنتقل المعاني تلاحظها بتخيل
الالفاظ وتنتقل منها الى المعاني ولو اردت ان تنتقل المعاني صرفة
صرفة صعب عليها ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع
الى الوجدان النهي كلام السيد قوله الكليات اي السابقة فالى
للعهد قوله بدا بتبيانها لانها سابقة قوله بالوضع لا بغيره كما
سياتي قوله وهو اي لفظ والضمير المستتر في وضع يرجع الى

هما الواقعة على اللفظ وهذا بخلاف الضمير المستتر في وضع في
المتن فانه عايد على اللفظ وليس عايدا على ما والضمير في قوله
له هو عليه العايد على ما الواقعة على المعنى فقوله وضع له في
المتن صلة او صفة جرت على غير من هي له فكان من حق الضمير
ان يبرز الضمير على ما ذهب اليه ابن مالك وغيره قوله بدلالة بتو
سط الوضع الى اخره اقول هو بظاهره يقتضي ان المجاز تاتي فيه الاقسام
الثلاثة اذ هو دال على الجملة بتوسط الوضع وان كان نوعيا
كوضع المركبات واشار الشيخ عليه الرحمة بقوله بتوسط الوضع الى دفع
النقاض حدود الدلالات كما قال القرمي وغيره ان حدود الدلالات
لا تنقض كل منها بالاخريين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع
للجرم والضوء والجموع فان دلالته على الضوء مثلا يمكن ان تكون
مطابقة وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها
كما فعلوا احترازا عن الانتقاض الى اخر ما ذكره القرمي قوله على تمام ما
وضع له لا اشعارة بالتركيب ولعلي عين ما وضع له مع انه اخصر
تنبيها على ان التمام لا يتصور بالتركيب لان مقابلة التقضي بخلاف
الجميع فان مقابله البعض التهى دواني وكتب ايضا ما نصه على تمام
ما وضع له يعني على ما وضع له بتمامه قيل لا حاجة الى تمام لان اللفظ
انما وضع لمعناه فلم يكن هناك شيء يحترز عنه واجيب بانه احترز
به عما اذا استعمل اللفظ في نفسه نحو زيد ثلاثي مثلا واجاب شيخنا
العلامة احمد ابن قاسم بانه في تلك الحالة دال بالمطابقة فهو داخل في
قوله على ما وضع له من غير ذكر تمام واقول هو مبني على ان دلالة اللفظ

على نفسه وضعية وهو احد طرفين فيه وقيل انه بدل والحالة
ما ذكر بالعقل لا بالوضع وعليه فلا يأتي الجواب قوله لمطابقته كانه
متعلق ببدل بعد اعتبار تعلق بالمطابقة به فافهم قوله اي
موافقته اي موافقة الدال للمدلول قوله وعلى جزئه اي بتوسط
الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام فافهم قوله اي جزءا اي
معنى وضع اي اللفظ له اي لما الواقعة على المعنى قوله وعلى ما اي معنى
والضمير المستتر في يلازم يرجع الى ما والضمير المنصوب يرجع الى ما
الواقعة في قول المتن ما وضع له وهو المعنى الموضوع له كما اشار اليه
الشمني تامل وكتب ايضا على قوله على ما اي لازم وعلى قولنا
رجع ما وضع له لتغيير للهاء في يلازم وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى ما
يلازمه في الذهن بالالتزام لم يقل كما بعده ان كان له لازم لعلمه مما
عاه الكلام الامام الغايل بان المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال
ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها وان كانت
تلك المقالة مردودة بان المعتبر انما هو اللزوم البين بالمعنى الاخص
وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم قوله سواء
لازمه في الخارج كالانسان بالنسبة الى قبول العلم قوله او لا كالا
عمى بالنسبة الى البصر قوله فانه اي لفظ انسان بدليل قوله
على الحيوان الناطق اي على معنى الحيوان الناطق قوله وعلى قابل
صنعتي العلم والكتابة بالالتزام وكذلك السقف يدل على الجدار قوله
مطابقة اي كلية دلالة مطابقة قوله لانه في قوة الى اخره انما يكون كذلك
من حيث الحكم عليه او به اما حيث لا حكم فلا تقضيا فتامل وافهم

قوله فقط يعني بقوله لانه في قوة قضايا الى اخره ولك ان تمنع ذلك
بانه لا يلزم من كون الشيء في قوة شيء اخر ان يثبت له حكمه ثم اقول
محصل الرد على صاحب القيل بتسليم ان بعض الافراد ليس جزءا ولا
خارجا واما هو تمام المعنى الموضوع له ويرجع حاصل تعريف المطابقة
الى انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالفعل وما هو في قوة ذلك و
هو محل تأمل وكتب ايضا ما نصه قوله فقط ما قيل قائله العراقي
وقد اجاب عن عصريه الاصفهاني وكتب ايضا ما نصه قال
الشارح في حاشية جمع الجوامع فان قلت اذا اريد بالصلوح اي
في قول المتن في تعريف العام لفظ يستغرق الصالح له الى اخره او
صلوح الحملي لجزئياته خرج نحو المسلمين والرجال او صلوح الكل لا
جزائه خرج نحو لا رجل قلنا اريد الاعم منهما فيتناولهما وهذا بالنظر
الى الحكم كما سيأتي انتهى كلامه بحروفه وقال شيخنا في الايات
البينات يعد ان نقل عن اللوخ تعريف العام واستشكله باسم
العدد واجاب عنه بما نصه لانا نقول اراد بالصلوح صلوح اسم
الحملي لجزئياته او الحمل لاجزائه فاعتبر الدلالة مطابقة او تضمنا و
بهذا الاعتبار صار صيغ الجموع واسماؤها مثل الرجال والمسلمين
والرهط والقوم بالنسبة الى الافراد مستغرقة لما يصلح له فدخلت
في الحد انتهى يعني كلام السعد وقضيته ان شمول المجموع واسمائها
للاحاد من قبيل صلوح الكل لاجزائه ثم ينبغي النظر في ان الاحاد جزئيات للجمع العام او اجزاؤك فان قيل جزئيات كان في غاية البعد
او الاجزاء تغليبا تشبيه الصلاحية باسم من صلوح الحملي لجزئياته

العام

او الحمل لاجزائه وبطل الاقتصار على الاول لخروج الجمع حينئذ وشيء
ملاحظة ما سيأتي او البحث التخصيص نقلا عن المصباح سمي
الجمع واحده وهو كل الافراد انتهى ما اردناه من كلام شيخنا احمد
ابن قاسم قوله لا الحمل اي محكوم فيها على مجموع الافراد من
حيث هو مجموع كحكم كل رجل بحمل الصخرة العظيمة اي مجموعهم
بحمل وكتب ايضا ما نصه قوله لا الحمل اي ولا من باب
الحملي كما صرح به في متن جمع الجوامع وقرره المحقق
الحملي بقوله اي ولا محكوم فيه على الماهية من حيث هي
هي اي من غير نظر الى الافراد كحكم الرجل خير من المرأة اي
حقيقته افضل من حقيقتها وكتب ايضا ما نصه بعض افراده بعض
افراده لان النظر في العام الى الافراد انتهى كلامه واقول
يوخذ من كلامه ان دلالة لفظ العام على هذا الحملي اعني
المراد به الماهية من حيث هي على بعض افراده ليست
مطابقة ولا تضمنا لان الماهية من حيث هي لا جزء لها
وهل تدل عليه التزاما محل تأمل وكتب ايضا على قوله في
هذه الحاشية اي ولا من باب الحملي اخره ما نصه وكان
الشارح ترك ذكره هنا لانه ليس محلا للتنوهم بخلاف الحمل
فانه محل للتنوهم في الجملة قوله والدلالة اي المطابقة سواء
كانت لفظية او غيرها كما مر والدليل الذي هو الدليل قوله
من العلم به تصورا كان او تصديقا بقسميه اولا قوله
بشيء اخر الذي هو الملزوم والدلالة اي السابقة قوله

تنقسم الى فعلية لمدلولها النفسي لاحد لقلة اطلاعي وقصر
باعي قوله كدلالة الخط اي ما صدق عليه لفظ الخط والافدلا
لة الخط لفظية وضعية وكذا الكلام في قوله والاشارة وكتب
ايضا ما نصه قوله كدلالة الخط فانه يدل بدل على اللفظ فالمراد به
الكتابة وليس المراد به المعنى المصدري فان دلالة الاثر غقلية فتا
مل قوله والاشارة وكذا النصب والعقد ونحو الحول الاربع
قوله كدلالة اللفظ على لافظه والاثر على مؤثره فانه يدل عليه دلا
لة عقلية غير لفظية فالعقلية قسمان لفظية وغيرها وكتب
ايضا ما نصه قوله على لافظه لم يقل كغيره من واحد لان
هذا القيد ليس ضروريا في تحقق الدلالة العقلية قوله
كدلالة الانين وكحمرة الخجل لكنها غير لفظية قوله ووضعية
قوله وهي التي اخره عرف هذه دون غيرها لانها المرادة هنا وكتب ايضا
ما نصه قوله وهي كون اللفظ الخ اخره اقول ظاهره حصر الوضعية
في اللفظية وظاهره ايضا انها بهذا المعنى الذي فسرها به تنحصر
دلالة المطابقة والتضمن والالتزام وظاهره ان تلك الاقسام متبا
ينة فلا يجتمع بعضها مع بعض وفيه نظر تامل قوله بحيث متى
اطلق فهم الخ قال السعد في شرح التلخيص الوضع اي الوضع
المطلق تعيين الشيء ليدل على شيء اخر من غير قرينة والمقصود
بالنظر هنا الدلالة اللفظية الوضعية وعرفوها بانها فهم المعنى من
اللفظ بالبينة الخ من هو عالم بوضعه اي بانهما يتوقف على العلم با
لوضع وبه تخرج الدلالة الطبيعية كدلالة على الوجع والعقلية

كدلالة اللفظ على وجود اللافظ انتهى فتامل قوله من غير قرينة
فانه يخرج المجاز فانه بدل بالقرينة وقد صرح في ذلك الشرح
ونعم بان المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازي قال اذ المراد
بالوضع في تعريف الدلالة اعم من الجزئي الشخصي كما في المفردات
والكلي النوعي كما في المركبات والا لبقيت المركبات خارجة عن الا
قسام والمجاز موضوع بازاء معناه المجازي بالنوع على ما تقرر في
موضعه فدلالته عليه بالمطابقة لانها دلالة على ما وضع له بالنوع
انتهى المقصود فتامل فيه مع مراجعة ما في المطول ومناقشته اسه
السعد وغيره قوله وهي المرادة هنا بقرينة جعل الدال وصف اللفظ
وتقييده بالوضع قوله ولما كانت الدلالة اقول الظاهر انه ليس
المراد بها الدلالة السابقة في قوله والدلالة كون الشيء الى اخره فان
تلك اعم من اللفظية كما لا يخفى قوله بل بينهما وبين السامع قد
يقال لو كان الامر كذلك لتوقفت الدلالة على السامع لان
البينة تتوقف على نظر فيها تامل وايضا الدلالة السابقة المطلقة
لا تتوقف على تلك البينة قوله بذلك اي بالاضافة الى اللفظ كما
قال فيما سيق وهي كون اللفظ بحيث الى اخره قوله منه اي
اللفظ قوله ذهنه اي السامع قوله اليه اي الى المعنى قوله وافهم
قوله اي المعنى قوله اي بالمطابقة معمول افهم قوله لانتزام التضمن
اي لانه يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجود التضمن فقد توجد
ولا تضمن وفاعل تستلزم هو الملزوم قوله وكذا الالتزام اي المطا
بقة وهذه الصورة لا تفهم من المتن بل من افادة الشارح

قوله واما التضمن والالتزام فلتزامات المطابقة ضرورة يعني لا
يوجدان الا معها لانهما تابعان لها دايما وكل تابع فهو من حيث
انه تابع اي حال كونه تابعا ويشرط كونه تابعا لا يوجد بدون
المتبوع فهما لا يوجدان بدون المطابقة هذا وبقي الكلام
بين التضمن والالتزام قال السعد في شرح التلخيص ولما ذكرنا
في عدم استلزام المطابقة الالتزام قطعا ويقينا لعدم استلزام
التضمن الالتزام قطعا ويقينا لجواز ان توجد ماهية مركبة
ليس لها لازم بين فيدل اللفظ على جزئها تضمنا ولا التزاما وا
ما ذكره المصنف في الجامع من ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور
الماهية المركبة يستلزم تصور اجزائها مركبة جزما لا يستلزم تصور
اجزائها ماهية فضلا عن الباطة والتركيب والامكان بالمطابقة
ايضا ملزمة للالتزام ثم قال والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز
ان يكون للبسيط لازم بين وهذا مما اهملوه لوضوحه انتهى كلامه
وعبارة الدواني واما عدم استلزام الالتزام التضمن فمعلوم ان
اعتبر اللزوم العرفي كما هو راي المصنف واما اذا شرط شرط
العقل فلا لتوقفه على ثبوت بسيط لازم عقلا وربما يمنع
انتهى قوله فلتزامات المطابقة فحيث ما وجد التضمن او الالتزام و
جدت المطابقة قوله لغظية اي وضعية قوله لانها بمحض اللفظ
اي من غير انتقال الذهن من المعنى الى شئ اخر سوى المعنى الموضوع
له كما يعلم ذلك من قوله عليه الرحمة لتوقفهما الى اخره فتامل فلا بنافي
ان العقل له مدخل في جميع الدلالات وكتب ايضا ما نصه قوله لانها

بمحض

قول

بمحض اللفظ اي بخلاف التضمن والالتزام فانهما ليسا بمحض
اللفظ هذا معناه وقد بين كما ذلك على ما ذكر الشارح في الشرح
وشرحهم الاولان ايد دلالة المطابقة والتضمن لفظيتان لانهما
بمحض اللفظ لا لتغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار اذ الفهم فيهما
واحد ان اعتبر بالنسبة الى المجموع جزئي المركب سميت الدلالة
مطابقة والى كل من الجزئين سميت تضمنا والاخيرة ايد دلالة
الالتزام عقلية لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى الى لازمه
وفارقت التضمنية بما مر وبان مدلول التضمن داخل فيما وضع
له اللفظ بخلافه في الالتزامية وهذا ما عليه الابدي وابن الحا
جب وغيرهما من المحققين وجرى عليه شيخنا الكمال ابن الهمام وا
لاصل تبع صاحب المحصول وغيره في ان المطابقة لفظية والاخير
ين عقليتان وتبعتهم في شرحي اعني وما هنا افعد ولكن المناطقة
على ان الثلاث لفظيات انتهى كلامه فانظر قوله لانهما بمحض اللفظ
مع ما هنا وحرره ثم راينه في حاشية جمع الجوامع قرر المحض بذلك
قوله والاخيران عقليتان لان اللفظ لم يوضع لهما وكان ظاهر المقابلة ان
يقال لا لفظيتان وظاهر قوله بعد وقيل وضعيتان ان يكون معنى قوله
هنا عقليتان لا وضعيتان فتامل وكتب ايضا ما نصه الظاهر ان المراد
ان للعقل مدخلا فيهما بدليل قولهم دلالة اللفظ على ما وضع له اخره فتامل
قوله من المعنى اي الموضوع له قوله وقيل وضعيتان وعليه اكثر المناطقة
اقول الذي يظهر ان الجلي لفظي فاق من قال بمقابلتهما قال ان
الوضع فيهما مدخلا ومن قال بوضعيتهما قال ان للعقل فيهما مدخلا

ثم رايت السيرامي في حواشي المطول قال فان قلت لم اختصت
الوضعية بالمطابقة عند اهل البيان فلا وجه لقولهم التبخ بتقسيم
الوضع في تعريف الدلالة الوضعية لا العقلية قلت لا نزاع في ان
المنقسم الى الاقسام الثلاثة هو الدلالة الوضعية لا العقلية ولا
الطبعية فلا بد من تعريفها على وجه يشترك بين الثلاثة
ولا ينافي ذلك تخصيص المطابقة بالوضعية بمعنى وضع اللفظ
بازاء المعنى ولذلك لم يكن بين الفريقين نزاع عند تقسيم الوضعية
ولما سمى المنطقيون الاخير خرجوا بكل وضعية والعقل مدخل
فيها اختصت العقلية عندهم بالصرفة وسموها البيانيون
~~عقلية والوضع مدخل فيها اختص العقلية عندهم بالصرفة~~
قوله واللوازم ثلاثة مبتدأ وخبر وكتب ما نصه قال في شرح الكبرى
~~قوله~~ اللوازم تنقسم الى ثلاثة اقسام لوازم الماهية وهي ما يكون
من لوازمها الذات من غير ان يكون لاحد الوجودين مدخل
فيه ولوازم الوجود الخارجي وهي ما يكون المتأفيه الوجود الخارجي
ولوازم الوجود الذهني وهي ما يكون المتأفيه الوجود الذهني انتهى
المقصود نقله منه وكل منها اما لازم بين بالمعنى الاعم او لازم بين
بالمعنى الاخص كما يعلم من شرح الخفيد على التهذيب وغيره قوله
لازم بدل قوله ذهنا وخارجا ويقال له لازم الماهية قوله ولازم خا
رجا ويقال له لازم الوجود وهو على قسمين بين بالمعنى الاخص
وبين بالمعنى الاعم وكذا الاول على قسمين والمراد في قوله ولازم خا
رجا للعطف على لازم الاول قوله ولازم ذهنا فقط وهو على قسمين

لازم

لازم بين بالمعنى الاخص ولازم بين بالمعنى الاعم قوله كالبصر ع
وكالكتابة للانسان فانها لازمة له بحسب الذهن فقط وكتب
ايضا ما نصه قوله كالبصر فانه لازم ذهنا للعمى قال الدواني
ولا بد من اللزوم عقلا بان يمتنع عقلا تصور الملزوم بدون
تصور اللازم كما بين العمى والبصر فان العمى موضوع للعدم
المقيد بالبصر والبصر خارج عنه فان استنادة الى البصر تابع
بدون قرينة مجازية قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن
تعمى القلوب التي في الصدور وقال تعالى عميت عليهم كذا في الدواني
ولكن التلاوة واعمى ابصارهم الى غير ذلك من النظائر التابعة
والاصل الحقيقة على ان المناقشة في المثال غير مرضية انتهى
قوله والمعتبر الى اخره اعلم ان اللزوم المعتبر عندهم في هذا المقا
م هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم
فقط في جزم العقل باللزوم كمثال العمى المذكور هنا واما اللزوم البين
بالمعنى الاعم وهو الذي يلزم فيه من تصور اللازم والملزوم الجزم
باللزوم بلا حاجة الى دليل وان احتيج اليه حدس او تجربة او غير ذلك فلم
يعتبره المحققون ثم في كون الاول اخص من الثاني اشكال يطلب
من المطولات قوله لو جعل ملزوم وقوله شرطا اي في دلالة الا
لتزام وقوله لم يتحقق لازم بعني كلبنها تحققت فاستثنائها يفيض
التالي الذي ينتج نقيض المقدم وهو عدم الاشتراط قوله لاشتباه بيان
للملازمة عوله المشروط الذي هو دلالة الالتزام قوله بدون الشرط
وهو اللزوم الخارجي قوله واللازم وهو عدم تحقق دلالة الالتزام

بدون اللزوم الخارجي قوله فكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخ
جبة شرطاني تحقق دلالة الالتزام قوله لان العمى اي ما صدق
عليه العدم وهذا علة للملازمة قوله كالعمى تنبيه كون العمى
عدميا راي الفلاسفة ومراي المتكلمين انه معنى وجودي بضاده
الادراك وكتب ايضا ما نصه قوله لان العدم كالعمى اخره اعلم ان
تقابل العدم والملكة قد يكون مشهوريا وهو ان يشترط فيه
موضوع قابل للوجودي بحسب وقت يمكن حصوله فيه
كعدم اللحية في وقت من شان الشخص اللحية فيه
وقد يكون حقيقيا وهو ان يعتبر موضوع مستعد للوجودي
بحسب شخصه او نوعه او جنسه وتقابل العدم والملكة الحقيقي
اعم من تقابل العدم والملكة المشهوريين مطلقا انتهى شرح التجريد الا
صفها في قال السيد في الحاشية عليه قوله وهو ان يعتبر موضوع
مستعد للوجودي في ذلك الوقت كعدم اللحية عن الانثى او في
وقت اخر كعدم اللحية عن الطفل او بحسب نوعه كعدم اللحية
عن المراة او بحسب جنسه على مراتب كعدم اللحية عن الفرس
او الشجر او الحجر انتهى كلامه اي وانما سمي الاول حقيقيا والثاني مشهوريا
لان الاول معتبر عند ارباب العقل واللغة والثاني عند اهل العرف
وكتب ايضا ما نصه قال في شرح التجريد لا خفاء في ان التقابل بين الوجود
المطلق والعدم المطلق تقابل السلب والايجاب واما التقابل
بين الوجود المقيد والعدم المقيد فالظاهر انه تقابل الملكة والعدم لان المتقا
بلين بالسلب والايجاب لان اعتبر نسبتهما الى قابل الامر الوجودي

بيهم

بيصير انهما بحسبهما عدما وملكة ولا يمكن ان جميع الماهيات تقابل
للوجود اذ المراد به ما هو اعم من الخارجي فالمراد بالملكة ههنا بعني في قول
المتن ويفتقر الى الموضوع كافتقار ملكة المصطلح انتهى كلامه قوله
يدل على الملكة اي يدل على ملكيته بالالتزام اي كل عدم اضيف الى ملكته
فان اللفظ الدال عليه يدل على الملكة بالالتزام فلفظ العمى مثلا يدل على
عدم مضاف الى البصر بالمطابقة لانه تمام ما وضع له لا على الحكم العدم
والبصر معا ويدل العمى على البصر بالالتزام لان البصر خارج عن المعنى الموضوع له وهو العدم المقيد بالبصر لازم له لان تصور العدم المضاف الى الشيء من حيث هو مضاف بدون تصور الشيء محال واذا استلزم تصور العدم المضاف تصور البصر تحققت الملازمة الذهنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف من حيث هو مضاف اليه بالمطابقة دال على المضاف اليه من حيث انه مضاف اليه بالالتزام فان قلت اذا اخذ العمى ههنا من حيث انه مضاف كانت معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث انه مضاف اليه بالالتزام فان قلت اذا اخذ العمى ههنا من حيث انه مضاف كانت معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث انه مضاف متوقفة على معرفة المضاف اليه فيلزم تقديم المدلول الالتزامي على المدلول المطابقي في المعرفة قلت لا يعتد في ذلك لان اللازم في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي لازما لتصور المدلول المطابقي بمعنى امتناع الانفكاك وان قدم عليه في التحقيق او اخر عنه او كان معه نعم من شانه ان

يستلزم تصور المضاف الخ

شيئان بشخصه او بنوعه او بجنسه فالاول كالشخص الذي صار
اعمى فانه بحسب شخصه قابل للبصر والثاني كالانسان فانه بحسب
نوعه قابل للبصر والثالث كالعقرب فانه بحسب جنسه
الغريب وهو الحيوان المقابل للبصر عماد وفي قوله الغريب نظر يعلم
مما نقلناه عن السيد في الهامش وكتب ايضا على قوله عماد
شانه ما نصه فلا ينصف الحجر والشجر ونحوهما مما ليس من شانه
البصر اه قوله ثم اللفظ الدال لم يقل بالمطابقة بل بالجزء منه العقرب
المترتب سمعا وكتب ايضا ولو تعذر بان يكون لجزء اوله
جزء لا معنى له كالنقطة اي ما صدق عليه النقطة لا مفهوم النقطة "النقطة"
تامل قوله يعلم خلافه امر اقامه مؤلف قوله لا يدل ذلك الجزء
قوله اوله جزء اي او يكون له الخ قوله ذو معنى صفة جزء قوله
كالحيوان الناطق علما لانسان قال بعضهم في حواشيه على
با غوجي وشرحه اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق علما
وبين عبد الله علما من جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق
علما يكون بالزاي في زيد اي لا يقصد به معنى وكذا الناطق
في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما ان كذا الناطق
في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما ان العبد في عبد الله علما
يكون بالزاي الزائي في زيد لا يقصد به معنى الكن الفرق بينهما من
جهة اخرى وهي ان للحيوان الناطق علما مفهومين هما اصليا
جزآن من مفهومهما المجموعي المنقول اليه ولعبد الله مفهومان
هما اصليا جزآن من مفهومهما المنقول اليه انتهى كلامه ويرجع

ويرجع بحصله الى ان الحيوان الناطق من حيث الوضع العلمي
لمعين بازاء المعنى العلمي لا يدل على جزء المعنى العلمي اصلا وانما يدل على
الجزء باعتبار الوضع الاصلي فافهم ولا تكن من الغافلين ويحتاج الى
تحرير وكتب ايضا ما نصه قوله اوله جزء ذو معنى دال عليه لكن الاغره
قال في حاشيته على جامع الجوامع قوله او دال على معنى غير جزء معناه
كعبد الله علما اي لان عبد الله دال على العبودية وهي
صفة للذات المتخصصة وليست داخلة فيها بل خارجة عنها
وكذلك معنى لفظ الله وهو ظاهر بخلاف ما اذا كان عبد الله بمعنى
علم فانه مركب اضافي ويدخل في كلامه نحو الحيوان الناطق علما
اذ كل من جزئيه دال على معنى غير جزء معناه لان معناه الذات المتخصصة
ولا ظرفية للحيوانية والناطقية وان وجد تا فيه انتهى كلامه
تامل قوله دال على معنى غير جزء معناه فانه بحسب الظاهر قد
يخالف ما هنا واقول التحقيق ان التوفيق ممكن بل حاصل ان
شاء الله بفضله لا يكون كذلك اي لم يثبت له ذلك اللب
العلمي الذي هو المعنى لان ال في قوله بالجزء للاستغراق دخل اللب
عليه فهو مفهوم سلبي وتقيضه جزئية تنبيه
قال الفنري وعند المنطقيين لفظ موضوع لم تقصد دلالة
تنبيه على شيء حين هو جزؤه والمراد سوالم يكن له جزء كهمزة الا
ستفهام اوله جزء غير دال كزاي زيد زاي او دال لم تقصد دلالته
على جزء المراد اصلة كعبد الله ونابط شرا علمين او حيث هو
جزؤه كالحيوان الناطق علما فان مشيا من الجزئين لا يدل على

جزء المراد حين هو جزؤه وان دل في وضع آخر والا لم يكن
في العلم دلالة على الشخص وقيل الغسان الاخيران مثل زيد
لا يدل الجزء فيهما على شيء زعما ان الدلالة فهم المراد لا فهم
المعنى ولذلك كان الكلم كلمة فيدل على جزء آخر في وضع آخر
مركب على الاول لكونه اكثر من كلمة واحدة مفرد على الثاني
نحو تضرب عبيه او خطابا او تكلما وضارب ومخرج وسكران
وبصري تحرير كما نبه في ضبط المفرد والمركب لداره في كلام ا
حد وهو ان يقال لا يخلو الحال اما ان يكون اللفظ بسيطا
او مركبا وكل منهما اما معناه بسيط او مركب فهذه اربع صور
فاللفظ ان كان بسيطا فيه صورتان الاولى ان يكون المعنى
بسيطا ايضا كف علما على النقطة مثلا والثانية ان يكون
المعنى مركبا كف علما على زيد واللفظ ان كان مركبا والمعنى
بسيط ففيه ست صور الاولى ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا
كالنقطة فان النون مثلا منها لا تدل على شيء اصلا ولفظها
مركب كما تر ومعناها بسيط الثانية ان يدل اللفظ الجزئية
على معنى غير المعنى الموضوع له نحو غلام زيد علما على النقطة
الثالثة ان يدل كل من جزئيه على المعنى المقصود لكن دلالته
غير مقصودة نحو النقطة وبداية الخط على علما على النقطة
الرابعة والخامسة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى المقصود
والجزء الاخر منه اما ان لا يدل اصلا او يدل على المعنى المقصود
لكن دلالته غير مقصودة فالاولى كغلام زيد على النقطة

فان

فان احد الجزئين منه وهو النقطة دل على معناه ولكن دلالته غير
مقصودة والثاني الجزء الاخر منه وهو زيد مهمل لا دلالة له اصلا وهذه
الصورة لم تكن مما سيق فلا تفعل بقي ما اذا كان كل من اللفظ وا
لمعنى مركبا وفيه ست صور ايضا الاولى ان يدل جزؤه على شيء اصلا
كزيد فان جزؤه كالراء والياء لا يدل على شيء الثانية ان يدل جزؤه
جزؤه على غير المعنى الموضوع له بالمطابقة كغلام زيد علما على انسان
الثالثة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر يدل
على جزء المعنى الموضوع له لكن دلالته غير مقصودة نحو غلام الحيوان
علما على انسان فان غلام يدل على الغلامية وليست شيئا من
الموضوع له بالمطابقة والحيوان يدل على جزء الموضوع له وهو الانسان
لان الحيوان بعض الانسان ومدلول الانسان الرابعة ان يدل احد
جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا
نحو غلام دبر علما على انسان فان غلام دال على غير الموضوع له ودبر
مهمل لا دلالة له على شيء اصلا الخامسة ان يدل كل من جزئيه على
جزء المعنى المقصود لكن دلالته غير مقصودة نحو الحيوان الناطق
علما على زيد فان كلا من جزئيه يدل على جزء الموضوع له لكن دلالته
غير مقصودة بخلاف ما هو بين السادسة ان يدل جزؤه على جزء
المعنى المقصود لكن دلالته غير مقصودة والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا
نحو حيوان دبر علما على مقلوب الجزء الثاني هكذا ظهر لي هذا الفكر
المنقول وان اسكت عنه المحولي اها لسهولة امثاله واما لان
ما قالوه يعلم منه هذا بطريق المقايسة والجري على منواله

قاله وكتبه العبد الضعيف أحمد ابن محمد الغنيمي الانصاري حين
اقرا هذا الكتاب مع جمع من الفضلاء الكرام بالجامع الازهر قوله
لانه اي المفرد باعتبار ما صدق عليه مفهومه فانه حينئذ جزء
والجزء مقدم على الكل طبعا واما باعتبار مفهوم المفرد فهو موخر
عن مفهوم المركب لان التقابل بينهما كما صرح به في المطالع تقابل
العدم والملكة والاعدام انما تعرف بملكاتها كما تقرر في العمى مع البصر
فيكون تصور مفهوم المركب سابقا على تصور مفهوم المفرد لتوقف
فهمه عليه ومن اجل هذا اللغز قدموا تعريف المركب على تعريف
المفرد لان القصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام فان
القصد فيها انما هي الذات اي الما صدقات فاندفع ما يقال ان
المقسم هو المفهوم فتامل قوله مقدم طبعا قال الشيخ في شرح المطالع
التقدم بالطبع والذات بمعنى ان المتقدم يوجد بدون المتا
خر ولا يوجد المتاخر بدونه ولا يكفي في وجوده وجود المتقدم ولا
يكون علة تامة له انتهى ويقال لتلازم هذا المتقدم بالذات ايضا
قوله والعدم مقدم الى اخره لعل مراده بالعدم العدم المطلق
وليس الكلام فيه وكتب ايضا ما نصه قوله والعدم مقدم على
الوجود قال في شرح التجريد والوجود اخذ عدمي سيوافي بغيره
او بالعدم فتقديم والالحادث وقد تكلم عليه شارحه بما لا تبقى
معه شبهة قوله ومن اراد به اي بالمؤلف ما اي معنى واقول قيد
نظرا لظاهر بعلم بالتامل قال في المطالع واللفظ المركب يسمى قولا
ومؤلفا وربما يفرق بين المركب والمؤلف وتثلث القسمة فيقال

اللفظ

اما ان لا يدل جزؤه على شئ اصلا وهو المفرد او يدل الخ شئ
فاما ان يكون على جزء معناه وهو المؤلف او لا على جزء معناه وهو المفرد
المركب وهذا هو المنقول عن بعض المتاخرين ونقل المصنف
وصاحب الكشف انهم عرفوا المؤلف بما ذكر في تعريف المركب
والمركب بما يدل جزؤه لا على جزء المعنى وعلى هذا لا تكون القسمة
حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق علما اللهم الا ان يراد في تعريف المركب
او ينقص من تعريف المؤلف المنهي كلامه بحروفه فتامل قوله وربما
يفرق بينهما فانه احسن من قول الشيخ رحمه الله تعالى فيما يظهر
لان ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من تعريف المركب والمؤلف لا
يدل على الاخصية التي ادعاها فتامل قوله وهو الجزء دلالة الخ
اخره يخرج عنه نحو الحيوان الناطق علما منه وهو ما دل الخ اخره
بداخل فيه الحيوان الناطق علما فافهم وكتب ايضا وان لم تكن
الدلالة مقصودة بقرينة المقابلة فيدخل فيه عبد الله علما قوله
ثلاثة لك ان تقول بل هي اكثر من ثلاثة كالجمع والكتب والالفاظ
ونحوها ولعل الشيخ رحمه الله سبحانه اراد التراكيب الشهورة
بينهم في اوائل الكتب تامل قوله ضم الاشياء العل المراد من صيغة الجمع
ما فوق الواحد قوله موضوعة ام لا مرتبة الوضع ام لا قوله فهو
اي التالي قوله واخص من المركب التركيب مطلقا لانحاجة اليه
مع قوله سابقا فهو اعم من الاخيرين مطلقا الا زيادة الايضاح
والمقابلة لقوله اعم فافهمه والمفرد قال بعضهم ثار حين

www.alukah.net

تخصيص التقسيم هنا بالمفرد لان الجزئيات المركبة فانه من الجزئيات ما فيه تركيب
كالجسم النامي والحيوان الناطق قلت التخصيص ليس للاحتراز
بل لان الكلام هنا في الكليات الخمس التي هي مفردات كما سيأتي اقول
وحينئذ فينفهم المركب ايضا الى الكلي والجزئي لكن ينبغي النظر في التركب
من الجزئي والكلي هل هو جزئي او كلي او لا كلي ولا جزئي وكتب ايضا ما
نصه قوله والمفرد الى آخره ظاهره دخول الفعل والحرف لانهما مفردان
وادخلوهما في تعريف المفرد فيتنصفات بالكلية والجزئية وصرح
السيد بقصر الاتصاف بالكلية والجزئية على معنى الاسم وان توقف
فيه ونقل عن السيوسي انه قال في الفعل انه كلي بدون الحرف
وهو محل نظر فليحرر ثم رايت في بعض الشروح لهذا الكتاب بالفظه
والفعل كلي لان الحمله بذاته على فاعله وتشخصه فاعله لا يوجب
تشخصه والحرف لما لم يستقل الا بغيره وكان معنى الحرف في ذلك
الغير لم يكن كليا ولا جزئيا ولهذا لا يوضع ولا يجعل والحمول في زيد
في الدار هو العامل المقدر النهي بحروفه لكن في قوله لحمله بذاته
نظر لا يخفى بعلم ذلك بمراجعة كلام السيد في حاشية الشمسية
قوله بالنظر الى معناه انما قال بالنظر الى معناه لانه هو المتصف
بالكلية والجزئية حقيقة واما وصف اللفظ بهما فمجاز تسمية للدال
باسم المدلول وكتب ايضا ما نصه اقول لعل المراد بمعناه هو ما قدمه
بقوله وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة لفظية المراد معنى ما صدق عليه
هذا المفهوم فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله بالنظر الى معناه ان

ارادة بمعناه مفهومه السابق وهو قوله الذي لا يراد الى آخره اي
اللفظ الذي الى آخره اتضح رجوع الضمير في قوله مفهومه على الذي.
لانه على هذا التقدير واقع على اللفظ لان المعنى وهو اللفظ
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه اي اللفظ الا ان هذه الارادة
بعيدة وانما الظاهر ان الشيخ رحمه الله تعالى اراد بقوله بالنظر الى
معناه ما اراده بعض الشراح من ان وصف اللفظ بالكلي والجزئي على وجه
المجاز والمتصف حقيقة هو المعنى فلهذا قال بالنظر الى معناه حتى يحمله
على الحقيقة لكن مراده بمعناه معنى ما صدق عليه معناه اي
مفهومه وان اراد هذا اشكل عود الضمير في قوله مفهومه
على الذي لانهما حينئذ واقعة على المعنى فيلزم ان يكون المعنى و
هو المعنى الذي يمنع نفس تصور مفهومه المعنى وهو فاسد
اللهم الا ان تجعل الاضافة ببانية فافهم فانه فانه من خطرات
الدرس قوله اما كلي الى آخره اعلم ان مفهوم الكلي من حيث هو من
حيث اشارة الى شيء مخصوص يسمى كليا مطلقا من حيث هو هو هذا
المفهوم لانه المبحوث عنه فيه ومعروضه اي ما صدق مفهوم
الكلي عليه من حيث انه صالح لعروض الكلية يسمى طبيعيا لانه
طبيعة وحقيقة والمجموع المركب من العارض والمعروض يسمى
كليا عقليا لانه لا هو وجود له الا في العقل وكنا لانواع الخمسة الجنس
والنوع والفصل والخاصة والعرض العام للكلي فان قلنا الجسم
جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو مفهوم ومفهومه
من حيث المعروضية للجسمية ومفهوم الجنس من حيث هو

والمركب منهما قال اي جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع عقلي
وقس على ذلك البواقي النهي جيد باختصار قوله من حيث الي اخره
لا من حيث الدليل الخارجي مثلا وكتب ايضا ما نصه قوله
من حيث الي اخره قال بعضهم انما فسر نفس التصور بالنفي من حيث
انه متصور لان نفس التصور جزئي لقيامه بالنفس الجزئية
وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال فيه فلا يجوز انقسامه
الي كلي وجزئي النهي وقال بعضهم بعد ان قرر الاحتياج الي
التصور والنفي فالتقييد بالتصور ليقطع النظر عن
الخارج والتقييد بالنفي ليقطع النظر عن برهان التوحيد م
ليكتفي به لانه ايضا امر تصوري والنفي لا تدل علي قطع النظر
عن الخارج ليكتفي به لانه اذا قيل نفس زيد قايم يفهم منه انه قايم
في الخارج فلا يجوز الاكتفا باحدهما النهي المقصود وكتب ايضا ما
نصه قوله من حيث انه اي المفهوم متصور وليس المراد ان
صورة المفهوم اي ظله العقلي يمنع فانه مذهب مردود و
هو مذهب من قال ان العلم هو الشبح الشبيح وظله المعلوم كما
بينه السيد وغيره فتامل قوله يصح حمله اي بيكلي ذلك قوله
اذ التصور اي حصل في العقل قوله سواء وجدت اي افراد الكلي في
الخارج فلا ينافيه قوله او لم تتناه تامل قوله وتناهت اي الافراد
قوله كالكواكب اي السيارة وهذا مثال للافراد لا للكلي المتناهي
الافراد وكليها هو الكوكب السيار قوله او لم عطف علي قوله تناهت
والتقدير اوجد ت او لم تتناه لا يقال كيف حكم عليها بالوجود ثم

بعدم

بعدم التناهي لان ما وجد في الخارج يلزم ان يكون متناهيا لا
نا نقول الاضافة في قوله افراده للجنس وحينئذ لا منافاة بين
الحكم بالوجود وعدم التناهي فتامل فانه من لطرات الدرس قوله
او لم تتناه يعني انه لا يوجد بعده فرد اخر قوله او لم توجد اي افل
ده قوله فيه اي في الخارج قوله كالجمع فان افراده اي ما صدق عليه
الجمع بينهما ممتنع او لعدم عطف علي لا تناهيها وفيه ركاكة
لا تخفى قوله وجودها اي الافراد قوله كجبل فانه كلي وافراده لم توجد
في الخارج والظاهر ان جملة قوله وان كانت ممكنة حال وحينئذ فلا يقال
انه يشمل القسم الاول وهو الممتنع فتامل قوله ام وجد عطف علي قوله
لم توجد قوله كالاله قاله البرماوي وغيره في ذكر هذا المثال من الناطقة
نوع اساءة ادب وكتب ايضا ما نصه فانه لم يوجد من الاله الواحد
الاحد قوله اذ الدليل الخارجي اخرجه راد الشارح في حواشيه علي جمع الجوا
مع ولهذا اهمل كثير الاشتراك ولو كانت وحدانيته تعالي
بضرورة العقل لما وقع ذلك من عاقل ثم ذكر كلام البرماوي قوله
لكنه اي الاله قوله عند العقل اي اخره فمقتضي حال المتن ان يقال لكنه
لا يمنع اي اخره قوله والا اي لو منع قوله ام لم يكن عطف علي امنع كما يو
خذ من قضيته قوله ان استويا معناه اي عدم تفاوته بقرينة
المقابلة فانه فسر ما يقال بقوله وان تفاوتا معناه اي
فيها اي في
افراده قوله بالشدة او بالتقدم جعل بعضهم الاقسام ثلاثة وزاد علي ما
ذكروا اولوية وبعضهم جعلها قسمين فذكر الاولوية والاولوية
كما في متن التهذيب قوله فمشكك قال في القسماني لا

حقيقة للمشكك لانه مابه التفاوت ان دخل في التسمية فمشترك والا
فهو المتواطي ولجاب عنه القرافي بان كلا من المتواطي والمشكك
موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بامور من جنس
المسمى فهو المشكك او بامور خارجة عن مسماه كالذكورة والانوثة
والعلم والجهل فهو المتواطي انتهى من حاشية المقري على جمع الجوامع
ثم رايت شيخنا نقل عن السيد في حواشي المطالع ما قاله ابن التلمساني
التلمساني يا وضيع عبارة ثم قال والجواب بان التفاوت خارج عن
مفهومه الا انه داخل في وقوعه على افراده وحصوله فيها فانتبه قسما
على حدة مقابلا بما لي فيه هذا التفاوت النهي وفيه ايضاح لكلام
القرافي فتامل قوله كالبياض فان معناه ابي حصول معناه قوله
والوجود فان معناه ابي حصوله قوله في الواجب الي اخره عبارة الخبيصي
فانه في الواجب اول واقدم بحسب الذات لكونه علة الممكنات
قوله قبله اي كابن او حاصل فهو حسي قوله واشد اي لقوة اثاره
قاله الخبيصي ثم قال وههنا بحث وهو انهم جعلوا الاشدية با
عتبار كثرة الاثار وكمالها والظاهر ان ذلك يوجد في المتواطي
كالانسان اذ بعض افراده كنبينا عليه افضل الصلاة والسلام ا
كثر واكمل بحسب الخواص الانسانية كالادراك من غيره كيجي
كعيسى عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتكلم بالشهوات الجسمانية
اصلا تامل انتهى قوله منه اي الواجب قوله فيه اي الممكن قوله واما
جزئي اضافي بقرينة المقابلة بالكلي الاضافي والاضافي جزئي قد يكون
اضافيا بالنسبة الي ما هو اعم منه مع كونه قد يكون كليا بالنسبة

الي ما تحته كالحيوان فانه جزئي بالنسبة الي الجسم كلي بالنسبة الي الانسان
حاشية على شرح جمع الجوامع واعلم ان من الجزئي الحقيقي ايضا المعرف
بال التي للعهد الخارجي وكذا الضمير واسم الاشارة والموصول على ما حرره
السيد من انها موضوعة للجزئيات المشخصات بملاحظة امر كلي
بملاحظة امر كلي خلافا للسعد حيث قال انها موضوعة للمفهوم
الكلي واما المعرف بغير اللام التي للعهد فهل وضعه وضع الضمير اولا
فيه كلام طويل احرر شيخنا قوله وهو الذي يمنع ابي الخير ان كان
الموصول واقعا على المفهوم الكلي فقوله مفهومه لانه يلزم منه ان
يكون المفهوم مفهوم وان كان واقعا على اللفظ فهو صحيح بلا اشكال
على وجه المجاز من باب تسمية الدال باسم المدلول اذ المتصف بالجزئية
والكلية حقيقة انما هو المفهوم وقد يختار الشق الاول ويجعل الاضافة
في مفهومه بيانية فافهم فانه من مظان الدرس ولعله صحيح و
كتب على هذه القولة ايضا ما نصه لا يمكن ان يفرض صدقه
على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض صدقه على كثيرين لمنع الشخص
فيه عن الفرض فان قيل ما الفرق بينه وبين اللاشيء ونحوه من الامور
العامة فانه لا يمكن صدقه على كثيرين قلت لاشيء من الاشياء الخارجية
والذهنية يصدق عليه اللاشيء فلا يمكن ان يفرض صدقه
على كثيرين قبل الفرق بينهما هو ان زيدا ممتنع فرض صدقه على كثيرين
امتناعا ذاتيا فيناني في الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدق اللاشيء
على كثيرين بسبب ان تقبيضه وهو اللاشيء يكون شاملا لجميع
الاشياء الخارجية والذهنية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا يناني

منه

قوله الانسان الذاتي النهي وعبارة شيخنا البدر عبي رحمه الله تعالى في شرحه على القرة نصها الخامس انك لا يمكن صدقه على شيء اصلا كمفهوم اللاشيء وشريك الباري والمعدوم ذهنا اذ كل ما فرض فهو شيء وليس بشريك وموجود في الذهن فلا يكون رفعها ممكنا لا متناع اجتماع النقيضين لكن اذا قطع النظر عن المقدمات المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم لا يمنع صدقها العقل صدقها على كثيرين وهذا القسم يسمى كليا فرضيا اي لا تحقق له اصلا الخ النهي فليتامل هل يدخل هذا القسم في عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه حيث قال او ليوجد فيه فليحرر كتبه ع ب قوله كزيد اي وهذا الانسان قوله وضعه اي زيد وقوله له لمفهومه اي واما لا من هذه الجهة بان لم يكن زيد علما فمفهومه صدر كلي قوله لان قيوده عدمية يمكن ان يكون المراد بالقيود متعلق لا يمنع من التصور والنفس والمفهوم فافهم ع ب قوله بخلاف الجزئي فانه ليس مادة كل قوله والحملي الخ قال الابدي في شرحه فالحملي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون تمام حقيقة ما تحته كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر لانه تمام حقيقتهم التي هي الحيوان الناطق من غير اعتبار التشخص فان التشخص عارض عليها او داخل فيها كالحيوان بالنسبة الى الانسان ويسمى الثاني منها ذاتيا وثالث عرضيا فعلى هذا معنى الذاتي ما يكون داخلا في حقيقة جزئياته والعرضي ما يكون خارجا عنها وقد يقال الذاتي على ما ليس بخارج فيندرج القسم الاول تحت الذاتي ايضا النهي المقصود منه

منه وقوله كالحيوان بالنسبة الى الانسان الى اخره وكذا الحساس بالنسبة الى السميع البصير وقوله كالضاحك بالنسبة الى الفرس وكالحساس بالنسبة الى الجسم قوله وهو الذي يدخل الخ لا يكون خارجا عنها فالمراد لازمه لانه يلزم من كونه داخلا ان يكون خارجا فاستعمل في هذا اللازم فيكون من باب الكناية فيما يظهر وعليه فيدخل النوع فيه بهذا المعنى وهو المناسب لما سيأتي من قول المصنف والذاتي الجزء لانه جعل منه النوع وفي كلام بعض الشارحين ان ثمة من اشار الى اطلاق الذاتي على معنيين وجعل في كلامه استخداما فليراجع الفنري وحواشيه وفي كلام بعضهم يمكن ان يؤول المعنى الاخص وهو الداخل في حقيقة جزئياته بالمعنى الاعم بان يراد لازمه اعني غير الخارج على سبيل المجاز المرسل ولا يخفى ما فيه نعم يمكن ان يكون من المجاز المرسل لكن من باب استعمال الخاص في العام واما حيث قال اي بان يراد لازمه فلا نسلم ان يكون من الكناية فليحرر ومرة اخرى قوله كالحيوان اي والناطق وكتب ايضا فانه جزء من الانسان والفرس وكل منهما كل له وكتب ايضا ما نصه هو الداخل قال بالنسبة الى الانسان الى الخ اذ يرد الانسان والفرس ماهيتهما النوعية فهي جزئيات اضافيان واذا يرد منهما ماهية افرادهما اعني الخصص فجزئيات حقيقيان فنري وكتب على قوله الانسان فانه حقيقة جزئيات الحيوان التي هي زيد وعمرو وبكر ونحوها قوله فانه اي الحيوان داخل في حقيقة جزئياته فان للحيوان مثلا جزئيات مثل زيد وعمرو وبكر وحقيقتهم الانسان اعني الحيوان الناطق والحيوان الفرس خارج عن تلك الحقيقة نعم هو داخل فيهما كما افاده الشيخ وكتب ايضا ما نصه

فانه جزء الانسان

اعلم ان صريحه عطف على الفرس على الانسان وهو المتبادر وقال
بعض الشارحين الفرس معطوف على الحيوان اي وكالفرس جزئيا
تم قارح
تحقيقا الافراد المشخصة وحقيقتها الفرس اعني الحيوان الصاهل وهو
غير خارج عنها بل عينها فالحيوان مثال الذاتي هو جزء الماهية والفرس
مثال الذاتي هو نفسها انتهى قوله فيهما اي الانسان والفرس
لانهما حقيقة الجزئيات قوله من الحيوان الناطق الذين هما
حقيقة الجزئيات الحيوان كزيد وعمرو وبكر مع قطع النظر عن
تشخصها فانه عارض خارج عن الحقيقة اي الماهية الكلية كما هو
ظاهر واضح لاخفاء فيه وكتب على قوله من الحيوان ما نصه فالحيوان
داخل في الانسان لانه جزؤه قوله كالضاحك فان جزئياته زيد وعمرو
وبكر مثلا وحقيقتهم الانسان وهو اي الضاحك خارج عنها وغير داخل
فيها شرح اخر قوله وعلى هذا الماهية الى اخره يعني كما هو الظاهر
فلا ضرر في هذه العلاوة فقد التزمها بعضهم بناء على ظاهر هذا
التعبير وبعضهم منع عرضيتها واول هذا التعبير فقال المراد
بالحقيقة في قوله حقيقة جزئياته اعم من الحقيقة التامة الداخلية
المقترنة بالتشخص فيكون تعريف الذاتي شاملا للنوع فانه وان كان تمام
الحقيقة لجزئياته من حيث هي لكنه جزء الحقيقة الخارجية من حيث
انها مقترنة بالتشخص ونظر فيه بانه يلزم ان يكون التشخص العارض
للحقيقة جزءا داخلا وذلك باطل وقد يقال انه جزء من حقيقة الفرد دون
من حقيقة النوع فلا بطلان وبعضهم قال في التاويل المراد بالخارج
الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارض لها فلا تكون الماهية

داخلة

داخلة لامتناع خروج الشيء عن نفسه وعروضه عليه ولان جزء
الشيء اذا لم يكن خارجا فالاولى ان لا يكون الشيء نفسه خارجا عنه
نفسه وغاية ما يلزم ان هذا التعبير مكروه عنه بان لا يكون ذاتيا
ولا عرضيا والانصاف ان هذه كلها تكلفات ليست نامة
المقدمات وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى هذا اي تفسير
العرضي بما ذكر من كونه غير داخل في حقيقة جزئياته فالماهية
اي الحقيقة النوعية كالانسان عرضية الى اخره ويحتمل ان مرجع
اسم الاشارة الى تعريف الذاتي السابق وهو ظاهر صنيع
الشارح حيث قال وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي وفرع
عليه قوله فتكون اي الماهية ذاتية وهو صريح صنيع الفنري
رحمه الله تعالى حيث قال واعلم ان الذاتي يطلق بالاشتراك
على معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع على الاول
ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني ذاتي انتهى
قوله فتكون اي الماهية النوعية وكتب ايضا ما نصه قوله فتكون
ذاتية اي من حيث شموله للنوع فيدخل فيه فهذا المعنى اعم
من الاول فانه يصدق على جزء الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس
والفصل ويصدق على النوع ايضا لانه ليس بعرضي بل هو تمام حقيقة
افراده من غير اعتبار التشخص فانه عارض عليها قال بعض الشارحين
ان الذاتي يشترك لفظا بين المعنيين وان كان احدهما اعم من
الاخر كالتصور المشترك لفظا بين مطلق الادراك والادراك الذي
هو غير الحكم قوله الذات اي الحقيقة والماهية قوله فلو كانت اي

الحقيقة والماهية قوله الشيء الذي هو الحقيقة الذي هو المركب
قوله اي نفسه اي الحقيقة المركب اليها قوله ويمكن نسبة الحقيقة
اي النوعية قوله الى ما صدقها اي جزئياتها لانها المحمولة عليها
مع زيادة التشخص وكتب ايضا ما نصه اي الجزئيات كزيد وعمرو فانهما
يشتملان عليها اذ كل جزئي مشتمل على نوع وتشخص عارض له فيكون
جزء من جزئيه فينسب اليه كما ينسب النوع الى جزئيه جزئي
من الجنس والفصل فيقال انهما ذاتيان فتحمل ان المركب الحقيقة
النوعية التي يطلق عليها ذات الى ما صدقها الذي يطلق عليه
ذات ايضا وصدق الحقيقة غير الحقيقة فصحت التسمية
في اللغة للتغاير من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح وكتب ايضا
ما نصه قوله ويمكن نسبة الحقيقة الى آخره اجاب الايدي عن ذلك
بما هو قريب من ذلك وعبارته بلفظها بعد ان اجاب بان التسمية
محمولة على الاصطلاح بقوله او لان الحقيقة ذاتية لها من حيث
انها مقترنة بالتشخص فلا يلزم ان ما يطلق الشيء الى نفسه بحسب اللغة
ايضا واجاب عنه ايضا بكون الماهية عرضية النوع لزم من تغيير
الثاني بوجهين فليراجع قوله والذاتي ليس المراد ما سيأتي من قوله
وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته فانه بحسب ظاهره لا يتناول
النوع بل المراد به المعنى الاعم وهو ما لا يكون خارجا عنها بشمل النوع
بقرينة ذكر النوع المتن الآتي النوع فمن لوازم الكلام استخدام ولا يمنع
منه ذكر الذاتي هنا معرفا بال فيقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
كانت عين الاولى لان ذلك اشارة الى معهود صالح فتعين الفريقة

وكتب

وكتب ايضا ما نصه وتحصر بالاستقراء في ثلاثة الجنس والنوع والفصل
كما سيأتي قوله بحسب الشركة المحضة في بعض النسخ زيادة لفظة
فقط مع اسقاط المحضة ان لم تكن النسخة محرفة وشرح عليها
بعضهم فقال وهذا القيد لا بد منه ليخرج به النوع فانه قد
يقال انه بحسب الشركة بين الافراد ولم يذكره هنا اعتمادا على
ما سيجيء في تعريف النوع المقابل للجنس من انه مقول بحسب
الشركة والخصوصية معا فيعلم ان الجنس مقول بحسب الشركة
لا الخصوصية ليتحقق التقابل بينهما او نقول المراد بالشركة المحضة
الشركة التي بين الحقايق لا التي بين الافراد بدليل قوله
مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فيخرج النوع بهذا القيد
انتهى ثم رأيت الفنري شرح عليها مع اسقاط المحضة
وقال لا بد من قولنا فقط والا لم يصح الى آخر ما بين رحمه الله تعالى
وكتب على قوله في هذه الحاشية او نقول المراد الى آخره هذا ربما يفهم
ان النسخة فيها المحضة قوله لم يصح ان يكون اي الحيوان قوله
فلا يجاب بدا اي بالحيوان قوله وتمامها اي الماهية قوله وكثير اي من الافراد
المراد لقوله متماثل الحقيقة اذ ليس لها حقيقتان متماثلتان قوله وكثير مختلفها
وهذا القسم هو المراد هنا فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله وكثير مختلفها
ليس المراد به الافراد وان كان هو ظاهر عطفه على ما قبله بل المراد اعم فيشمل
الحقايق المختلفة او يشمل الحقايق والافراد الشخصية نحو الانسان وزيد
الفرس وشمل الافراد الشخصية المتحدة الحقيقة نحو ما زيد وهذا الفرس
متماثلا قوله والجواب عن الاربعة منحصرا اي حصر الجواب عن الاول والجيوان

www.al-mostafa.com

ناطق وعن الثاني والثالث بانسان لانه تمام الماهية لا غيرة
بالمشخصات ويجاب عن الرابع بحيوان وهذا هو المراد فافهم
بتنبيه ظاهر كلام الشيخ وصريح كلام غيره ان الجواب في مازيد هو
انسان لانه تمام الماهية وكذا يجاب به عن نحو ما زيد وعمرو وبكر
من غير ذكر المشخصات واما الجواب في قولنا ما الانسان فهو الحيوان
الناطق الذي هو حد وهل يصح ان يكون الحد جوابا عن الفرد نحو
ما زيد والافراد المنتفية كما تقدم او تتعين في جوابها الاجمال وهو
انسان لان التشخص لا يحد فليحرر وقد تعرض لذلك في المطالع قوله
لاشتراك الثاني اي الواحد الجزئي نحو ما زيد قوله والثالث اي الكثير
المتماثل قوله ويرسم الجنس اعلم ان مفهوم الجنس من حيث هو جنس
منطقي ومعروضه كالحيوان جنس طبيعي والحيوان ومفهوم الجنس
جنس عقلي وهكذا الكلام في بقية الكليات مثلا مفهوم النوع نوع
منطقي ومعروضه كالانسان نوع طبيعي والانسان ومفهوم النوع
نوع عقلي قاله الدواني وغيره وعبارة الحفيد يرحمه الله تعالى فان
قلت الجسم جنس فهنا ان مفهوم الجسم من حيث هو ومفهومه من
حيث المعروضية للجنسية ومفهوم الجنس من حيث هو والمركب منهما
فالثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع جنس عقلي وفي على ذلك
البواقي بل اذا قلنا زيد جزئي فذات زيد من حيث المعروضية للجزئية
جزئي طبيعي ومفهوم الجزئي جزئي منطقي والمركب منهما جزئي عقلي انتهى
المقصود نقله منه وحينئذ فقوله الشيخ خرج به النوع المنطقي اي مفهومه
وهو المحمول على الكثرة المختلفة الحقيقة لا معروضه كالانسان مثلا بعيني

واك

واك صدق عليه فتامله وانظر شرح الشمسية للسعد وحرره تم قوله
دخل فيه الجزء اي فالحيواني جنس دخل فيه سائر الكليات الجنس والنوع و
غيرهما فهي انواع للكلي داخلة تحته قال الخبيصي فان قيل اذا كانت
الكليات الخمس انواعا يلزم ان يكون الجنس نوعا قلت لا نسلم وفي ذلك
فانه نوع باعتبار جنس باعتبار قوله مفعولا اي محمول وهو مساو لقوله
كلي وكتب ايضا ما نصه اي وصالح لان يقال اي حمل حمل هو هو
وهو حمل المواطاة لا حمل الاشتقاق والا لزم ان البياض جنس لزيد وا
لقطن مثلا لانه مفعولا اي محمول حمل اشتقاق على الكثرة المختلفة ا
لحقيقة وهو باطل فتامل انتهى قوله خرج به النوع كالانسان قال
الفنري احترز بذلك عن النوع وخاصته والفصل القريب وتخصيص
الاحتراز بالنوع لحكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد
والعرض العام وخاصة الجنس انتهى كلامه وهو في ذلك تابع للمولى
المولى سعد الدين في شرح الشمسية وعبارته فالكلي جنس وقولي مختلفين
بالحقيقة يخرج النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيصه باخراج النوع
فقط على ما في الشرح لحكم وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض
العام لا الخاصة لانها ليست بداخلة انتهى بكلامه فتامل قوله لا الخاصة
لانها ليست بداخلة وليس مرادا بذلك والله اعلم انها ان كانت خاصة ا
لنوع فهي مفعولة على متفقين فخرجت بقولنا اولا مختلفين بالحقيقة وان
كانت خاصة الجنس فهي عرض عام للنوع فالقيد الاول لا يخرجها فتخرج
بالقيد الثاني وهو قوله في جواب ما هو وقد اخرجها به كما ترى هذا ما ظهر
لي فهمه فتامله وقاية حاشية الدسوقي ما يوخذ منه دفع التحكم عن التامل

مساو لقوله كلي

وحاصله انه انما اسند الاخراج الى الاخير ليكون الفصل والخاص
مطلقا كقيد واحد فتامل وهكذا اصنع الشيخ رحمه الله ونعمنا به
وكتب ايضا ما نصه قوله خرج به النوع قال بعض الشراح خرج
بقوله على كثيرين مختلفين بالحقايق النوع وفصله اي القريب
وخاصته المنفي يعني واما عرضه العام فليس بخارج لانه يقال على
المختلفين بالحقايق مثال فصله نحو الناطق فانه فصل للانسان
الذي هو النوع ومثال خاصة النوع نحو الضاحك فانه خاصة
له فان كلا منهما مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة كالنوع
قوله خرج به الفصل اي ولو بعيدا وقوله والخاصة اي مطلقا
سواء كانت للجنس كالماشي بالقوة للحيوان او للنوع كالضاحك
بالقوة الى الانسان وقوله والعرض العام كالماشي بالقوة الى الانسان
وكتب ايضا ما نصه قوله خرج به الفصل والخاصة قال بعض
الشارحين يخرج بقوله في جواب ما هو فصل الجنس وخاصته و
هما بالقوة الى النوع وفصل بعيد وعرض المنفي وفرق بعضهم بين
بين خاصة الجنس والعرض العام للنوع في جواب اي الشخصي مثال
فصل الجنس حساس فانه فصل للحيوان فانه جسم نام حساس
وهو بالقوة للنوع وهو الانسان فصل بعيد فانه يميز عن
الحجر والشجر ولم يميزه عن الحيوان فكان بعيدا ومثال خاصته
نحو الماشي وهو عرض عام بالقوة الى النوع الذي هو الانسان ووجه
خروجهما ان الفصل يقال في جواب ما يزيد وفي جواب اي الشيء هو وهذا
ضد الجنس عرض عام فلا يقال في جواب اصلا واذا الاولان انما يقالان

في جواب اي شيء هو لكن الفصل يقال في جواب اي شيء هو في ذا
ته والخاصة تقال في جواب اي شيء هو في عرضه فلا تغفل قوله
واما الجزء كزيد قوله بعضا له محمول قوله كالجسم النامي فان فوقه
جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحساس او المتحرك
بالارادة قوله فالواو لم يوجد له مثال قال بعض الشارحين كالعقل
على تقدير ان يكون الجوهر عرضا له لاجناسا وما تحته انواعا لانها
صا قال السعد في شرح التهذيب وهو اعم الاجناس المغايرة لما فوقه في سلسلة
بعني التي للنوع لانه اما اعم الاجناس المغايرة لما فوقه في سلسلة
العالي كالجواهر او اخصها وهو السافل كالحيوان او اخص من بعض واعم
من بعض وهو المتوسط كالجسم النامي او مباين للكل وهو المجرد كالعقل على
تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا له بل عرضا عاما له لكن يتحقق جنس اعم
منه وتكون العقول العشرة انواعا مختلفة لاجناسا حتى لا يتحقق
جنس اخص منه ولا انواعا اصلا حتى لا يتحقق جنسيه في العقول مثال الجنس
المجرد على تقدير والنوع المجرد على تقدير وهذا كاف في التمثيل انتهى
كلامه فراجعه قوله واما مقول اي محمول قوله لحسب الشركة بين
المتماثلة في مقابلة الجنس وكتب ايضا ما نصه قوله لحسب الشركة اي تارة
والخصوصية اي تارة اخرى قوله وهو النوع الحقيقي لانه هو المعتبر
وان كان الجواب ذلك ايضا لكن على حسب الخصوصية وعدم الشركة
بخلاف المثال الاول فانه بحسب اشتراك زيد وعمرو في تمام الما
هية قوله المتن معاني المراد بها المعينة في الزمان بالاجتماع في المشخصة
تامل وتدبر لدرك قول الشيخ رحمه الله لانه اذا سئل عن زيد وعمرو والبقر

وقوله اذا سئل عن كل منهما لكان الجواب ذلك ايضا فافهم قوله مقول
اي محمول قوله على كثيرين اي جزئيات كثيرة قوله دون الحقيقة
من ذلك نعلم ان المراد النوع الحقيقي قوله خرج به الجنس فانه مقول
على مختلفين قوله خرج به الفصل لانه يقع في جواب اي شئ هو في ذاته
ولو بعيد قوله والخاصة لانها تقع في جواب اي شئ هو في عرضه
كالضاحك قوله مع ان الثالث يعني وهو العرض العام يخرج الى اخره
اي لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فان قلت كما ان هذا يخرج
بما خرج به الجنس كذلك خاصة الجنس والفصل البعيد كل منهما خارج
بما خرج به الجنس في الخروج ولهذا ضمها بعض الشراح الى الجنس في
الخروج وجعل في جواب ما هو اجتزأ عن الفصل القريب وخاصة النوع
فلا وجه للنص على الثالث وهو العرض العام خصوصا وقد ابهام ان
الفصل مطلقا والخاصة مطلقا لا يخرج الا بقولنا في جواب ما هو قلت
مراد الشيخ والله اعلم ان العرض العام لما كان يمكن اخراجه بما خرج
به الجنس مطلقا من غير تفصيل نص عليه واما الخاصة والفصل لما كان
التفصيل فيهما بين خاصة الجنس وخاصة النوع وهو الفصل القريب وما
لبعيد وان الذي يخرج بما خرج به الجنس انما هو قسمان لم يتعرض
لحالهما وتعرض للعرض مع ابداء المناسبة في اخراجه بالاحسن
كلمة بصير كناية عن ابداء المناسبة في اخراج خاصة الجنس
والفصل البعيد فتامل لمحرره احمد الحلبي قوله خرج به الجنس لانه مختلف الحقيقة قوله والنوع قسمان مشترك وحق
قوله وهو اي النوع المندرج تحت جنس وان شئت قلت تحت

نوع

وكتب ايضا ما نصه يشمل ما اذا كان فوقه جنس وتحته
جنس ويشمل ما اذا كان فوقه جنس وليس تحته جنس فالاول
كالقائم فانه نوع الجسم وتحته جنس وهو حساس وفوقه جنس
وهو مطلق الجسم والثاني كالحيوان فانه مندرج تحت جنس
وهو الجسم وليس تحته جنس كما بينه الشيخ رحمه الله قوله
وحقيقي وهو الذي من الكليات الخمس بخلاف الاضافي فانه
مندرج في الخمسة لانه كلي وتقول في جواب ما هو فافراده ان
اتفقت بالحقيقة فهو النوع الحقيقي وان اختلفت فهو الجنس
فهو مندرج في الجنس سواء كان نوعا حقيقيا او بخلاف جعل
النوع الاضافي في احد الخمس فالكليات الخمسة لا تنحصر في الخمس
وجود كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
ولا يكون داخلا تحت جنس فاندرج العالي ليس بجنس ولا عرض
عام ولا فصل ولا خاصة ولا نوع اضافي فلا تنحصر الكليات في خمس
ومثال هذا الشخص فانه جعل النوع الحقيقي احد الخمس المنهي
شرح الموجز وكتب ايضا ما نصه قوله وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس
جنس فيه نظر ظاهر اذ يصدق على الحيوان انه ليس تحته جنس وانما
تحته نوع فليتأمل انه نوع حقيقي مع انهم صرحوا في شرح التهذيب
وغيره بانه نوع اضافي قطعا قلت وقال الشيخ كما قال بعضهم وهو الذي
ليس تحته نوع كان اولي ويمكن دفع الايراد عن الشيخ بان الحيوان
قد دخل في قوله اولا في تعريف الاضافي وهو المندرج تحت جنس فبصير
قوله في تعريف الحقيقي وهو ما ليس تحته جنس في قوة ان يقول وهو

الألوكة
www.alukah.net

مما لا يندرج تحت جنس بطريقة المقابلة او بقال مراده بالجنس
اللغوي فلا يرد الحيوان لانه تحته انواع بخلاف الانسان الذي
تحته اشخاص فليتامل فانه من خطرات الهرس وكتب ايضا
ما نصه قوله وهو ما ليس تحته جنس صادق بان لا يكون فوقه
جنس ايضا قوله كالانسان فانه نوع وليس تحته جنس واما
تحته الافراد الحقيقية قوله لانه قد يوجد تحت جنس وان لم تثبت قلت
تحت نوع وهو الحيوان جنس تساقل ونوع اضافي بالنسبة الى ما فوقه
قوله اذ ليس تحته ابي الانسان جنس وان شئت قلت نوع
وينفرد الحقيقي وهو ما ليس تحته جنس فانه يشمل صورتين
احداهما بان لا يكون تحته جنس لكن فوقه جنس وهذه
ليست محل الانفراد بل هي محل الاجتماع وثانيهما بان لا يكون فوقه
جنس ولا تحته جنس وهذه الصورة هي محل الانفراد فان الما
هية البسيطة كالنقطة مثلا ليس فوقها جنس بناء على ان الجو
هر ليس جنسا لها بل عرضا عاما لها وليس تحتها جنس بناء على القول
الى اخره واما لو قلنا ان الجوهر جنس لم يكن حقيقيا لانه يوجد تحته
تحت جنس فيكون اضافيا وكتب ايضا ما نصه حتى بتصور كونه
بسيطا قوله وليس في الجملة بتمييز بينه لانه لا فرق في التمييز بين ان
يكون عن جميع ما عداه او بعضه فيصح ان يجاب بأي فصل اريد
قريبا كان او بعيدا كالناطق والحساس والنامي فاذا سئل عن
الانسان بأي شيء هو في ذاته صح الجواب بالفصول المذكورة كلها
وكذا اذا قلت اي جوهر هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول

والحاصل

فقيل نوع حقيقي تام الخ

الصورة

والحاصل ان المدار على التمييز في الجملة بخلاف ما لا تمييز فيه
فاذا قيل اي جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل للابعاد
والنامي ايضا اذ لا تمييز واذا اي حيوان هو في ذاته تعين
الناطق للجواب كما حررته السيد فليراجع وكتب ايضا ما
نصه قال السعد في شرح التهذيب والطالب بأي شيء
يطلب ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية وشيء اخر او تمييز
الماهية عما يشاركها فيما اذا اضيف اليه لفظ اي مثلا اي
الحيوان هو سؤال عن المشاركات في الحيوان واي موجود
هو عما يميزه عن المشاركات في الوجود انتهى فيجاب بقولنا ممكن
او واجب ان كان السؤال عن مميزه هو البارئ في الثاني وغيره
في الاول قوله في الجنس اي ولو بعيدا قوله كالناطق اي من حيث
هو كذلك وكالحساس والنامي والقابل للابعاد الثلاثة متقاطعة
على زوايا قائمة بالنسبة الى الحيوان والنبات والجسم وهو ان يمين
الشيء عن المشاركات في الجنس القريب فبفصل قريب كما تقدم
والا فبفصل بعيد كالحساس والنامي والقابل للمذكور بالنسبة الى الا
نسان انتهى شرح اخر قوله كالناطق اي مثلا والا فهو لا يتعين
في الجواب كما اشار اليه في الجنس وهو الحيوان فانه شامل للانسان
وغيره كالفرس قوله لها فصل يميز عما يشاركه تلك الماهية في الجنس
لا في الوجود اذ المشاركة في الوجود لا يقتضي الى التمييز بالفصل والا لزم
التسلسل لان الفصل ايضا موجود فالتمييز عنه يحتاج فصل اخر
انتهى سعد قوله الى زيادة الى اخره اي على قوله في الجنس فيقال عما

قيل نوع

ومميز

عن ما يميزه

سؤال

الى

يشاركه في الجنس او في الوجود واعلم ان المميز عن المشارك في الوجود لا
يكون الا قريبا وبين الخلاف الواقع بينهم في ان كل ماهية لها فصل
فصل يلزم ان يكون لها جنس فمن قال بالجواز تركيب الماهية من امرين
متساويين اراد قوله وفي الوجود ليكون تعريف الفصل جامعا ومن
قال لا يجوز ذلك بل محال ترك هذه الزيادة فان قلت لم لم يذكر
هذه الزيادة في التعبير الاول المطلق في رسمه كما ذكر ثم قلت
بالجنس كما صنع اولا قلت للاشارة الى المذهبين او ان مختاره
ما سيق فيحمل ما هنا عليه بدلالة السياق او انه متردد في ثبوت
تركب من امرين متساويين قال السعد في شرح الشمسية وكون
تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبنيا على الاحتمال المذكور انما
هو على تعبير الامام لكلام الاشارات واما على تعبير الحكيم المحقق
فليس مبنيا عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشيء عما يشاركه
في الجنس فقط او عما يشاركه في الوجود سواء كان مشاركا له في الجنس
اولا او لخصوصيات فصل الشيء اذا اختص بالجسم كالحساس للحيوان
بالنسبة الى الجسم النامي كان مميزا عما عداه مما يشاركه في الوجود وا
ن لم يكن مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعله مقولا
على غير الحيوانات كالملائكة مثلا فهو مميز للانسان عن جميع ما
يشاركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملائكة انتهى وكتب على قوله في
الحاشية عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات ما لفظه فعلى
هذا لا يكون الناطق فصلا للانسان بالنسبة الى الملائكة بل يكون
جنسا وكتب عليه ايضا ما لفظه فان الملائكة عندهم ليست حيوانات

لانها عندهم ليست اجساما ولكنها ناطقة قوله يقال اي
يحمل قوله على الشيء انما قال على الشيء ليشمل المقول على الاشيا
المتفقة الحقيقة كالفصل القريب والمختلفة الحقيقة كالفصل
البعيد مثال الاول الناطق فانه يحمل على افراد الانسان وهي
متفقة الحقيقة ومثال الثاني كالحساس فانه يحمل على افراد الحيوان
والافراد الانسان قوله اي شيء هو في ذاته اي شيء مبتدا وخبر على
التقديم والتاخير فاي شيء خبر وقوله هو مبتدا وقوله في ذاته
حال من المبتدا والخبر والجملة خبر عما يذكر من المسؤول عن مميزه
كالانسان في قولنا الانسان اي حيوان هو والرابط المبتدا في جملة الخبر
والتقدير الانسان هو اي شيء في ذاته انتهى كلام شيخنا العلامة احمد
ابن قاسم في بعض حواشيه لانهما يقالان في جواب ما هو واذا
اختلفت متعلقيهما فان الجنس يقال في جواب ما هو بحسب الشركة
المحضة بين امرين مختلفين والنوع يقال في جواب ما هو بحسب
الشركة بين المتماثلات في الحقيقة وبحسب الشركة الواحد قوله او
الخاصة اي بقوله في ذاته الخ كالناطق الى الخر فالناطق يميز الا
نسان عن جنسه القريب وهو الحيوان وهذا مثال الفصل القريب
والبعيد كالحساس والنامي قوله بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان
عن النبات والجماد اي عن المشاركات واما بالنسبة الى الحيوان فتقريب
قوله هذا التمييز اي التمييز في الجملة وكتب ايضا ما نصه اي مثل هذا
التمييز الذي في الحساس مثلا فان الحيوان الذي هو جنس مساو له والظا
هر انه ليس المراد كل حد بل المراد الجنس المتوسط فان الجنس العالي لا تمييز فيه

الألوكة
www.alukah.net

كما هو ظاهر قابل لما نبه ع بل في جواب اي شيء هو وكان يقال مثلا
اي شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان فقد جرى بين الحيوان
الذي هو جنس الانسان عما يشاركه في الجنس البعيد كالفرس والحمار
عن النحو والحجر لتميز الحساس للانسان عنهما وظاهر كلام الشيخ رحمه
الله سبحانه يتناول الجنس العالي وهو محل تامل فليحرر لما نبه قوله و
اما العرض اي المقابل للذاتي السابق وليس المراد مقابل الجوهر
كما قد يتوهم كما صرح به في شرح المطالع وكتب ايضا ما نصه قوله
واما العرض منسوب الى العرض وجبنية تدل على نسبة
الشيء الى نفسه لان المراد بالعرض في كلام اهل المنطق هو الخارج
المحمول لا ما هو مصطلح اهل اصول الدين من انه ما يقابل الجوهر فليحرر
لما نبه ع قوله فاما ان يمتنع انفكاكه الى اخره ولا يخلو من ان يكون
امتناع انفكاكه من حيث الوجود الذهني يعني ان الماهية بحيث
يمتنع ادراكها بدون ادراكه كالفردية والزوجية لماهية الثلاثة
او الاربعة ويسمى هذا اللازم لازم الذهن كما نبهت عليه فيما قبل
او من حيث الوجود الخارجي يعني انها يمتنع ان توجد في الخارج
منفكة عنه فيكالسواد للحبشي ويسمى لازم الوجود او من حيثهي
هي يعني انها يمتنع ان توجد بأحد الوجودين منفكة عنه
بل ابدا وحيث كانت موصوفة به كلوازم المثلث القائمة
مساوية لقائمتين فانه اذا حصل في الذهن او في الخارج بالضرورة لذلك
قطعا ويسمى لازم الماهية المنتهى من بعض الشروح قوله وهو العرض
اللازم اي الخارج المحمول اولا يمتنع اي بل يمكن انفكاكه عن الماهية

قوله وهو العرض المفارق اي الذي يمكن مفارقته وان لم يفا
رق بالفعل وكتب ايضا ما نصه قوله وهو العرض المفارق ولا
يخلو من ان يعرض لها في الذهن فقط ويفارقها بالاشتراك بين
امور متكثرة بالفعل بالنسبة الى الماهية فانه يعرض لها الا باعتبار
عروضه لها ويفارقها اذ المتميز يعرض لها في الخارج فقط ويفارقها
سواء كانت المفارقة سريعة الوقوع كحمرة الخجل وصفرة الوجل
بطيئة كسواد اللحية او لم يقع كالفعل الدائم في زيد والفرق بينه و
بين لازم الوجود غير خفي ويعرض لها فيهما ويفارقها واظن
ان مثال هذا القسم غير موجود النهى من بعض الشروح قوله
وكل منهما اي اللازم والمفارق وكتب ايضا ما نصه فجعله قسمان
خاصة لازمة وخاصة مفارقة قوله بالحقيقة واحدة نوعية
او جنسية خلافا لمن قال انها لا تكون الا للنوع الاخير وقد كما لنضا
حك في خاصة النوع وكالماشي للحيوان وكالكون للجسم وكالوجود
لا في موضع للجوهر وخاصة غيره قوله والفصل اي وكالخاصة ما
لفعل لفعله لفرس مترتب اليه مختص بها فان قلت الضاحك
مطلقا لا يختص بهذه الحقيقة اذ قيل ان الملائكة والجن قد يكونون
ويكونون ايضا فلم يصح مثالا للخاصة قلت لا يقتضي شأنهم عند
الحكماء الضحك والا كانوا بضحكون ولا يكونون ممن يقول بعدم تعلقه
ان لا يصح الجعل الضاحك من خواص الانسان فان قلت قد
فسروا قوة الشيء بالشيء بامكان حصول له مع عدمه وفعله يحصوله
لم جزموا بهما متباينان على ما لا يخفى فلا يلزم الضاحك بالقوة للانسان

لا في الذهن ولا في الخارج كما لا يلزم الضاحك بالفعل في التمثيل للازم بالضاحك بالقوة سابقا قلت نعم ذلك التفسير حق لانه قد تفسر القوة باتمام الحصول مطلقا فتكون اعم من الفعل بالمعنى المذكور وهذا هو المراد ههنا وهو حينئذ يكون بمعنى القابل للتحمل والصالح له وهذا لزم الانسان وهذا خارج عن ماهيته فلا سابقة كذا في بعض الشروح ولا يخلو عن مناقشة كما لا يخفى تأمل ويوخذ منه حيث اورد الملائكة واجاب بما ترى المناقشة في قول الشيخ رحمه الله تعالى وكل خاصة للنوع خاصة لجنسه ولو لم تقف على صحة الشيخ وعلى ما كتبه على الهامش ما سيطلعك عنه لخطمنا بان النسخة محرفة فليحرر التامل بالنقل وبما يتعلق بذلك ولعله نفع في تحرير المحل قوله بعض الحصا شيء وتنقسم الخاصة ايضا الى الخاصة الماوية لمعروضها والى التي هي اخص من معروضها كالضاحك بالقوة والفعل للانسان النهي المقصود نقله منه فتامله ح وهذا اي تقسيم الخاصة الى القسمين المفهوم من قوله وكل منهما الى اخره وكتب ايضا ما نصه قوله وهذا مذهب المتاخرين سيل بعض الافاضل في الدرس بانه يلزم عليهم عدم الحصا للحيوانات المفردة في الجنس فان الضاحك بالفعل عندهم ليس بخاصة وقد اجبنا عنه بما يضيق عنه المحل قول لانها التي تبرز فيها دون المغارة حتى لا يكون الرسم اخص من الرسوم قوله على ما لخص حقيقة واحدة اي على جزئيات حقيقة واحدة سواء كانت نوعية كالضاحك بالنسبة الى الانسان او جنسية كالماشي بالنسبة الى الحيوان النهي حقيقة وسم قوله او جنسية الجنس العالي لكن لا يخلو

اليبر

اليه والتي خلفه خاصة وعبارة الدواني سواء كانت تلك الحقيقة نوعا اخيرا او متوسطا او جنسا عاليا او غيرها وهذا اولى من تعريفه بالخارج المختص بافراد نوع واحد لعدم شموله لخاصة الجنس العالي وقد اختاره الشيخ النهي كلامه وكتب على ايضا ما نصه وهي الخاصة الحقيقية وقد تقال الخاصة على عرضي مختص بالا ضافة الى غيره كالماشي العارض للانسان بالنسبة الى النبات وبسبب خاصة اضافية وليست هذه من المحليات الخمس كما ان النوع الاضافي منها ايضا فانحصرت المحليات في خمس وانظر متى يعلم من ذلك ان المحليات الخمس فقط من مطلق الكلي فان الخاصة الاضافية والنوع الاضافي ليسا من المحليات كما صرح به وكذا النحو البياض والسواد والمصادر وكذا معاني الفعل والحرف على قول بعض محررة قول خرج بما يقول يقال الى اخره على وجه الاجمال ويعلم التفصيل من التعليل قوله والنوع اي وخرج النوع وكذا فصله ويمكن ادراجه في قول الشيخ والفعل والحاصل ان فصل النوع لا يمكن اخراجه بقوله فقط لانه يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط فتعين اخراجه بقوله قولا عرضيا واما الفصل البعيد فيمكن اخراجه بما خرج به الجنس ويمكن اخراجه بما خرج به النوع كما صنع بعض الشراح والشيخ رحمه الله تعالى قصد الضبط والجمع في محل واحد بالاخراج قال الفنري في قول المتن فقط خرج به غير النوع والفصل القريب وخرجا بقوله قولا عرضيا النهي وكتب ايضا على قوله والنوع والفصل ما نصه خارجا بقوله قولا عرضيا كما نبه على ذلك بقوله لانهما الى اخره قوله واما اخذ الى قوله فقط عبارة التهذيب

شبكة الألوكة www.alukah.net

قريبة من عبارة المتن وقال حفيده وقوله فقط بمنزلة الفصل فخرج
الجنس وفصله والعرض العام النفي وكانه لحظ ان الجنس وما بعده
يصدق عليه ان يقال على حقيقة واحدة وان كان يقال ايضا على
حقايق مختلفة ومثل هذا القدر كاف في الاحتياج على ان القيود
لا يجب ان تكون للاحتراز بل لاغراض اخر فتامل ع قوله والخاصة
قد تكون للجنس وشمله كلام المصنف المراد بالحقيقة الواحدة اعم من
النوعية والجنسية قوله كالكون الظاهر ان اللون خاصة غير لازمة
كما ان الجسم لا تعرض له سوى الحركة والسكون والكون لا يعرض له الا اللون
وكذا الماء على احسن ما قيل فيه انه جسم سيال لا لون له فتدبره ع
قوله وكل خاصة نوع خاصة لجنسه قد توقفت في ذلك حال
قراءتي هذا الشرح مع جمع من الافاضل بالجامع الازهر عمره الله
تعالى بالعلماء الصالحين وخصوصا مع قوله سابقا ان الضحك
بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها حتى وقفت على نسخة
المصنف رحمه الله مع شاب فاضل في درسه فوجدت قد كتب على
هامش النسخة ما نصه فخاصة الانسان كالضاحك خاصة
للحيوان بمعنى انها لا تتجاوزه الى غيره وخاصة الحيوان كالحياة
ليست خاصة للانسان بل متجاوزة الى غيره من سائر انواع الحيوان
هذه صورة ما رايته وبعد فلا يخلو عن التامل فقد رايت في بعض حواشي
شرح التهذيب ما نصه قال الشيخ اختصت يا فراد حقيقة واحدة
وهو الخاصة اعلم ان الخاصة تنقسم الى ما تكون مطلقة والى ما تكون
غير مطلقة اما الخاصة المطلقة وهي الخاصة التي لا تكون موجودة في
غير ذلك النوع كالكتابة بالنسبة الى الانسان واما الخاصة
غير المطلقة وهي التي تكون موجودة في بعض ما يخالف ذلك النوع
كالماشي بالنسبة الى الانسان فانه يكون خاصة لذلك النوع با
لنسبة الى ما لا تكون موجودة فيه كالشجر لا مطلقا النفي تعلقه منه
بحروفه تامل مع كلام الشيخ رحمه الله تعالى وكتب ايضا ما نصه
قوله وكل خاصة نوع كالضاحك بالنسبة الى الانسان الذي هو
نوع فيكون الضاحك خاصة للحيوان قوله ولا تنعكس اي ليس
كل خاصة جنس كالماشي بالنسبة الى الحيوان خاصة نوعه كالانسان
قوله كالمنتفس اي القابل للتنفس والصالح له قوله من الحيوانات من
الفرس والبقر وغيرهما قوله لماهيات اي انواعها تامل قوله مفارق
لها فهو لغو ونشر مرتب في المثال قوله وعلى التقديرين الى اخره
بخلاف نحو الماشي بالنسبة الى الحيوان فانه خاصة له حقيقة وعرض
عام للانسان لعدم اختصاصه به وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى
التقديرين هو غير مختص هذا اذا نظر في الانواع كالفرس والطير
ونحوهما بالنسبة الى كل نوع من انواع الحيوان فانه لا يختص فافراد ذلك
النوع وليس بالنظر الى المنتفس باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الحيوان ٢ بن حجر
فانه خاصة له لا لازم وان احذ بالقوة ومفارقة ان احذ بالفعل كما هو
مصرح به قوله على ما تحت حقايق خرج به النوع وفصله والخاصة
وقوله قولا عرضيا خرج به الجنس والفعل البعيد قوله خرج به اي
بقوله قولا عرضيا قوله والنوع اي وخرج قوله الاعلى حقيقة فغير
ظاهرة بالنسبة الى الفعل البعيد وكتب ايضا ما نصه قوله والخاصة

ايي سواء كانت للنوع كالضاحك بالقوة الي الانسان او الجنس كالماشي بالقوة الي الحيوان وتختلف تقليله بقوله لانها الانتقال الاعلي حقيقة واحدة انها خرجت بالقيد الاول لكن يرد عليه الفصل البعيد وهو فصل الجنس فانه يقال علي غير حقيقة واحدة فكان ينبغي ان يضم في الاخراج الي الجنس ليكون مستوفيا لاخراج كل المحمولات ماعدا الحد والرسم عنه لما تبع قوله معان اسم ليس مرفوع بضمة مقدرة علي الياء المحذوفة كما هو مقرر في علم النحو قوله اي للمفهومات في تكون الماهيات قوله عدم العلم اي المفهوم من قوله سابقا فلم تحقق الماهية قوله ذكر التعريف اي بدل الرسم قوله اتم اي من الرسم والحد قوله ما يوصل الي التصور وفيه نوع تامل اي لان عرض المتصور معرفة قوله القول الشارح ويرادفه المعرف بكسر الراء والحد عند اهل العربية والاصول لكنه عند المنطقيين قسم منه شرح اخص والكلام لتحصيل المجهولات التصورية والتصديقية اه قوله لشرحه ولفي الجملة قوله ويقال له التعريف وكثيرا ما يطلق التعريف ويراد به المعرف شرح اخر وكتب ايضا ما نصه قوله ويقال له التعريف فهو مرادف له قوله ما يستلزم معرفته الي اخره اقول يرد عليه انه يصدق علي جزء المعرف كالمفصل وحده من الحد التام والخاصة وحدها من الرسم التام والخاصة مع واحد من العرضيات من الرسم الناقص المركب منهما وعرضي اخر وجزء المعرف ليس بمعرف والا يلزم ان يكون الشيء الواحد المعرف بالحد التام مثلا معرفا بتعريفين ولا يقول به احد فلا يكون مانعا وكتب ما نصه قوله ما يستلزم معرفته وهو اللازم الاعم الذي هو

التعريف ولا يلزمه معرفة المحدود اقول هذا التعريف يصدق علي النوع نحو الانسان فان معرفته تستلزم معرفة الحيوان الناطق ولا يطلق عليه ان معرف بكسر الراء ويصدق ايضا علي التعريف بالاعم وكذا بالاخص والمفرد والمركب ويصدق ايضا علي الملزوم مع لازمه ويصدق ايضا علي اللازم مع ملزومه ويصدق ايضا علي القياس الاستثنائي لحالته ع قوله ودليل الي اخره ماخوذ من التعريف قوله او بعضها صادق بالجنس فقط وبالفصل فقط لا فرق بين القريب في كل منهما وبين البعيد وفيه نظر ظاهر فقد قال في شرح الاشارات والحد منه تام سمي بشتمل علي جميع المقومات كقولنا للانسان انه حيوان ناطق وناقص يشتمل علي بعضها اذا كان مساويا للمحدود كقولنا انه جسم او جوهر ناطق المفهوم منه متأمل وقوله اذا كان مساويا يعلم منه ان التعريف بالجنس وحده ليس حدا ناقصا وكذا بالفصل البعيد واما التعريف بالفصل وحده فقد قال البعد في شرح الشمسية لانه اي المعرف اما ان يكون مجرد الذاتيات او لا يكون كان بالجنس والفصل كالاول مع القريبين مع تقدم الجنس علي الفصل سمي حدا ناما الي اخر قال وان كان بغيرهما سمي حدا ناقصا كالخلو عن بعض الذاتيات كالتعريف بالفصل وحده او به وبالجنس البعيد وكل ما كان الجنس البعيد كان التعريف في النقصان ادخل النهي المقصود لقائله منه وظاهر ان مراده بقوله بالفصل وحده الفصل القريب وقال في فوائده انه يفهم من كلامه ايضا ان الفصل القريب مع الفصل البعيد حد ناقص وان يكون مع الخاصة ايضا كذلك وهو ظاهر

يا الناظر واعلم ان القيد في كلام شرح الاشارات وهو قوله اذا كان
ساويا للمحدود وكذا هو في كلام غيره لم يعتبره السعد لما ذكر في
التهذيب حيث قال وقد اجيب في انا فصل سواء كان حدا او
رسما ان يكون اعم كالنطقي وهو ما يقصد به تفهيم مدلول الاسم
قوله او بالجنس القريب بخلاف الجنس البعيد مع الخاصة فانه رسم ناقص
كما علم من قوله او بغير ذلك قوله فالرسم الناقص قال القشري يعني
ذكر في المعنى ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى هذا العرض العام مع الفصل او بعلي
او الخاصة مع الفصل او الجنس البعيد مع الخاصة كل منها رسم ناقص انتهى
والقول كلام السيد في شرح التهذيب يقتضي ان يكون التعريف بما
لفصل وحده اي القريب او بي او بالجنس البعيد حدا ناقصا وكذا الفصل
الفصل القريب مع الفصل البعيد او مع الخاصة حدا ناقصا والفصل
حدا ناقصا مع الخاصة على ما ذكر السيد الشريف رحمه الله تعالى ح من ان الفصل
مطلقا حد ناقص لان هذا الفصل ليس معتبرا عند الجمهور لان
الفصل القريب يفيد معرفته مع الاخير كما ذكر الخاصة معه
لهم كما لم ينظروا الى التمييز الحاصل منهما اقوى مما حصل بالفصل
القريب وحده قال الحفيد بنوع تصرف وعبارة السيد رحمه الله
تعالى في حاشيته الصغرى بعد كلام قدمه فالصواب ان المركب
من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقرب من الخاصة
وحدها وان المركب منه ومن الفصل والخاصة حدا ناقص وهو
اكمل من العرض العام والفصل واما قول بعضهم فلا حاجة الى ضم الخاصة
اليه فمدفوع بان التمييز الحاصل منهما معا اقوى من التمييز الحاصل

بالفصل وحده فاذا اريد هذا التمييز الاقوى احتيج الى ضم الخاصة
الى الفصل انتهى كلامه وتامل قول الحفيد تقلا عن السيد ان الفصل
وحده مطلقا معها حدا ناقصا المراد بالاطلاق ما في النسخة
التي بيدي محرفة لعائنه ح قوله مرادف لم اقف التنبيه بالمرادف
في كلام احد غير الشيخ والمفهوم من التهذيب وشروحه عدم
التنبيه بذلك وكتب اظن ان في هذه النسخة سقط فقط او غيره
الى ان وقفت على نسخة المص فوجدتها كذلك فليحرر لعائنه احمد
ثم رايت في بعض الشروح ما يصرح بما قاله كما ذكر الشيخ فتفطن له قوله
دال بالمطابقة دال اي بالمطابقة فظاهر قوله دال انه تعريف للحد
اللفظي وعلى هذا يكون التنبيه في قوله وهو الذي الى اخره عما يرد عليه فهو كما
للتغيير للبناء بنا على ان التركيب لفظ وان كان المراد بالتركيب
فيه اعم من اللفظي والعقلي كان التالي اعم من الاول ويكون في الكلام
بسبة استخدام فاظهر بالتامل ثم قوله كالحيوان الناطق اي او الصاهل
بالنسبة الى الفرس والناهق بالنسبة الى الحمار قوله حده ايجد الجنس
القريب قوله هو الجسم النامي الى اخره فقوله الجسم النامي المتحرك بالارادة
تعريف للجنس القريب وهو الحيوان بالنسبة الى الانسان وقوله الناطق
هو الفصل القريب بالنسبة له وحينئذ فالحد التام هو ما كان لجميع الذاتيات
لا فرق فيها بين ان تكون مجملة او مفصلة اقول وعلى قياسه يكون الامر
كذلك في الحد الناقص وهو ما يكون لبعضها لا فرق في ذلك البعض بين ان
يكون مجملا او مفصلا فليحرر تصويره لعائنه ح قوله وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم
اقول ان اراد بماهية الشيء هو هو وعلى ما هو مشهور فكما اخرج الرسم بذلك

يخرج ايضا الحد الناقص وان اريد بالماهية مطلق الماهية اشكل
عليه قوله وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد فتامل ولم يخرج
الحد الناقص عن تعريف الحد التام قال بعض الشراح وقوله على ماهية
الشيء يخرج ما عدا الحد التام من الحد الناقص والرسم التام والناقص
لان هذه تميز الشيء عن غيره ولا تفيد معرفته ماهية العدم ذكر جميع
جزء ماهية الشيء فيها النهي وهو حسن قوله وكلامه يدل الى اخره
اقول ويدل ايضا على ان الماهية مركبة من امرين متباينين
بناء على ان ذلك لا يكون لها حد تام لانه لا جنس لها ولا فصل قريب
فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله وكلامه يدل الى اخره قال في المطالع
الحنابيف اما ان تكون بسيطة وهي التي لا جزء لها او تكون مركبة
وهي التي لها جزء او كل واحد منهما اما ان يتركب عنه غيره او لا يتركب
فهذه اربعة اقسام فالاول البسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد
لكونه غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزء الغير والثاني البسيط
الذي يتركب عنه غيره وهو البسيط الذي ينتهي اليه المركب بالتحليل
يحد به لكونه جزء الغير ولا يحد لكونه غير مركب بالجوهر فانه بسيط
وجزء الغير وهو الجسم الثالث المركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد
لكونه ذا اجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزء الغير كالانسان فانه مركب
من الحيوان والناطق وليس جزء الغير والرابع المركب الذي يتركب
من غيره يحد لكونه مركبا ويحد به لكونه جزء من غيره كالحيوان
فانه مركب من الجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وجزء الغير
لانه جزء من الانسان وهو غيره فظهر ان الحد لا يكون الا للمركب الخاص

ما سبق في ذكر وجه تتميم رحمه الله سبحانه الحد وقوله فقصه اي الحد
بالماهيات اي ايراد الماهية والدلالة على المقصور عليه فتامل وافهم قوله
فانها انما تعرف بالرسوم لا بالحدود فيه نظر فقد اعتبر المصنف في الرسم
ايضا التركيب من الجنس القريب وخواصه اللازمة وهو ساقط
للباطنة فتامل لجانبه احمد وقد يجاب بان العبارة لا تفيد انه
يعرف بتلك الرسوم بناء على ان ال في الرسوم للجنس فيصدق بانه
يعرف ببعضها كالرسم الناقص ولا يعرف بالرسم التام لما فيه من التر
كيب قال في المطالع بعد ان قرر ما يصلح من الماهيات ان يعرف و
يعرف به الى اخره ما نصه فظهر ان الحد لا يكون للمركب سواء كان حدا
تاما او ناقصا وكذا الرسم التام لانه لا يكون الا للمركب المتركب من الجنس
القريب والخاصة واما الرسم الناقص ليشمل البسيط والمركب اذ الرسم
الناقص عند المصنف هو المركب من العرض العام والخاصة وهو لا يختص
بالمركبات النهي قوله ويعتبر في الحد التام خرج الناقص وكتب ايضا ما
نصه قوله ويعتبر في الحد التام ظاهره ان ذلك لا يعتبر في الحد الناقص
وربما اقتضى تعليل اعتباره فيه ايضا فليحرر ثم ان هذا الاعتبار هل هو
على وجه الشرطية او التعيين فان كان الاول فكلام الماتن لا تعريض عليه
صحيح وان كان الثاني كان كلام المصنف منظورا فيه لم يأخذه في تعريفه قوله
باضافته اليه وتلك الاضافة عارضة خارجة عنه تامل قوله وفصله ا
لمميز المعرف وليس المراد فصل الجنس فافهم وسيأتي في كلام الشارح اشا
رة اليه قوله وخواصه اللازمة يخرج به المقارنة كالضاحك بالفعل
فانه اخص من الانسان فلا يكون في تعريفه وكتب ايضا ما نصه تامل

www.alukah.net

لجميع الافراد المرسوم البينة الثبوت له والانتفاع عن غيره والا لا
يكون تصوره سببا لاكتساب تصور المرسوم فلا يكون
سببا وجمع الخواص نظرا الى المواد والا فلا يشترط ان يكون في الرسم
التام خاصتان فصاعدا عن ان يكون فيه اكثر منهما النهي شرح اخر
ك الضاحك اي بالقوة اي القابل للضحك والضاحك له ق
وهو الذي يتركب عن عرضيات الى اخره فهم انه لا تكفي الخاصة
الواحدة وفيه كلام فمذهب بعض المتقدمين المنع من ا
لتعريف بالمفرد فلعله مبني عليه والفهم ايضا انه اذا كان كل واحد
من العرضيات مختصا كان المجموع من حيث هو معرفا حتى لا
يكون اثنين منها مثلا دون ما عداهما فان بعض الشراح
بين فعترضا على مثال المصنف المذكور بانه يخل اذ هو تعريف بخاصتين
احداهما مركبة يعني ما عدا ضاحك ضحاك والاخرى مفرده يعني
قوله ضحاك بالطبع ولم يشترط احد في الرسم الناقص التركيب
من خاصتين النهي المقصود منه واقول يمكن تسليم هذا النفي بالجملي
الحملي لا يلزم من عدم اشتراط ذلك نفي ان يتفاوت ويطلق على
المجموع بعد وجوده انه رسم ناقص لان المعرف قصد التمييز بهذا
المجموع لكونه اقوى في التمييز من غيره وذلك لا ينافي ان يكون التعريف
ببعض هذا المجموع عند افراده بالتعريف ونظر ذلك ما قرره
السيد في التعريف بالعرض العام مع غيره فليحرر وليراجع لما تقدم
ق ق يختص جملتها الى اخره فهم ان العرض العام لا ينفع وحده معرفا
وكذا مع غيره من جنسه بان يكون مثلا من عرضين عامين

لا يختص جملتها بحقيقة واحدة وبالصورة الاولى صرح بعض
الشراح وغيرهم لكن انظر هل ذلك مبني على عدم جواز
التعريف بالاعم او ولو قلنا به وحرره بالتقليح ق وان لم يختص
كل منها بصدق بان لم يختص شيء من احادها بل حصل الاختصاص
من الاجتماع او اختصت واحدة منها والاحسن وقوعها اخيرة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماشي على قدميه الى شرح اخر
وكتب على قوله من هذه المعاني قبل حصل الاختصاص من الاجتماع
ما نصه مثاله هذه الامور المذكورة في المتن باسقاط ضحاك بالطبع
ويشمل ايضا ما اذا كان كل واحد منها مختصا فانه يصدق ان
المجموع مختص فالصور ثلاثة فافهم ق ق بحقيقة الباء داخلة على
المقصور عليه ق ق ماشي على قدميه خرج الماشي على اربع او ثلاث
فقد حكي الشيخ العارف بالله تعالى الشعراوي عن العارف بالله
سبحانه سيدي محمد الحنفي انه اهدي اليه دابة بثلاث قوائم او
اكثر كالدود المتولد من الرجلين وغيره وخرج ايضا الماشي على
بطنه كالحية وقوله عريض الاظفار خرج مدورها كالطير
وقوله بادي البشرة خرج مستورها بالشعر كالغنم وقوله مستقيم
القامة خرج به غير مستقيمها واعلم ان هذه الاوصاف اي كل واحد
منها لا يختص بالانسان ضرورة حصول الوصف الاول للدجاج والثاني
للقرد والثالث للحية والرابع للحيوان البحري الذي صورته صورة
المشي بالناس لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع وصف ما وللانسان
ولما قوله ضحاك بالطبع فقد قيل انه وحده من خواص الانسان ونوقش

www.alukah.net

في ذلك بانه عرض عام لوجوده في غيره لما يحكي ان حيوانا يسمى الشابي
الشمسي يضحك لما يضحك الانسان قال الامام السنوسي في
شرحه لا يقال المراد بالضحك ما يكون مسببا عن التعجب الطبعي
والذي يوجد من ذلك الحيوان ليس ناشيا عن التعجب فليس
بضحك وانما هو صورته صورة الضحك فحب آتا لا انا يقول
بل هو ضحك حقيقة لانهم حكوا عنه انه يضحك اذا راى او سمع
ما يتعجب منه انتهى كلامه والمعتمدة عليه في ذلك فان قلت
لعل من ذلك ان يقال ان الملائكة يضحكون فلم يكن الضحك مختصا
بالانسان قلنا ما اولا فهذا لا يوافق الحكما فان مذاهبهم
عندهم عدم الضحك واما ثانيا فيتوقف على ثبوت ذلك بالطبع
لهم والي لهم بذلك الا ينقل بثبوت فليحرر لحاشيه احمد قوله جميع
اجزاء الرسم من الجنس القريب وخواصه اللازمة مع الفصل
اي القريب فقط والفصل اي القريب قوله والاكثرون لعله اراد
بهم من المحققين والا فقد نقل الحفيد ان عزو عدم اعتبار العرض
العام مع الفصل والخاصة اصل الاصطلاح وان كون الفصل مع
الخاصة حدا ناقصا كما ذكره السيد لم يعتبره الجمهور لان الفصل
القريب يفيد معرفته مع الامتياز فذكر الخاصة لغو قال و
كانهم نظروا الى ان التمييز الحاصل بهما اقوى مما حاصل بالفصل و
حده القريب هذا والذي يظهر لهذا الفقير والنظر القاصر
ان التصور ترقى الى اربع وستين صورة حاصلة من ضرب ثمانية
في ثمانية وبيانه ان الجنس اما قريب او بعيد والفصل كذلك فهذه

اربعة

اربعة والخاصة اما لازمة او مفارقة والعرض العام كذلك
فهذه اربعة صار المجموع ثمانية مضروبة في مثلها الحاصل اربعة
وستون منها صور مكررة والسالم من التكرار سبعة وعشرون
صورة قد تعرض القوم لبعضها صريحا وترك البعض الاخر
احالة على فهم الماهر وليس من بابكم ترك الاول للاخر لمجرده
احمد المقيمي قوله ومنها اي من الاشياء المختلف فيها او توقف فيه
بعض الافاضل بان ما ذكره المتن من قوله وهو الذي يتركب من عرض
وخيات والجواب ممكن قابل قوله الماوية للمرسوم خرج به الخاصة
الاخص من المرسوم كالضاحك بالفعل في تعريف الانسان وكتب
ايضا ما نصه قوله الماوية للمرسوم لم يذكر هذا القيد فيما سيف
والظاهر اعتباره كما لا يخفى فليتامل ح قوله واجيب بمنع الحصر
المذكور في القول فيه نظر فقد اورد السيد على تعريف المعرف بقول صاحب
التسمية هو الذي لا يكون تصوره مستلزما لتصور ذلك الشيء بكنه الحقيقة
او المجرد اشارة عن جميع ما يغايره بانه غير مانع لصدقه على اللزومات
بالنسبة الى لوازمها البينة المحمولة كالعمى بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة
الى الجدار واجاب عن ذلك بما نصه اي المراد باستلزام تصور تصور
الشيء ان يكون تصور الشيء محاصلا من تصوره وبكنهه وذلك بان
يوضع المطلوب التصوري المتصور به بوجه ثم يتعمد الى ذاتياته وعرضياته
ويحصل منها ما يؤدي اليه وظاهر ان حصول تصورات اللوازم
البينة من الملزومات ليس كذلك انتهى كلامه ثم قال ايضا فحينئذ لا
يقال الحدود يلزم تصوره تصور لحده فيجب ان يكون الانسان مثلا

معرفة الحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام ان يكون تصوره
هو المقتضي والموجب لتصور ذلك الشيء ويجب تقدمه بالضرورة
وليس تصور الانسان يقتضي ويوجب تصور الحيوان الناطق
بل الامر بالعكس فتفهم كلامه ومن ذلك تعلم ما في كلام الشيخ من النظر فتامل
ثم رايت السيد السند في الطوالع واصله للامام ايضا واجاب عنه قوله
بغير المقول ممنوع كما لا يخفى وان اراد به المعقول فقد يعارضه
ظاهر قول المتن لحد قول اي الطرفان المتبادر منه اللفظ الدال وان اراد الاعم
فلم لا يجوز التعريف بالخط مثلا فانه يدل على اللفظ واللفظ يدل على المعنى
فليتامل لعل الجامع قوله القضية قول اقال لمضمر في المعنى في القضية انه
قضا وحكم فيها الذي على شيء فعليه يعني بقوله وان تركت الصلة كثرة
الاستعمال النهي وكتب ايضا ما نصه قال في التلويح اعلم ان المركب التام
الخبري المحتمل للصدق والكذب بسيط من حيث اشتماله على الحكم فقضية
ومن حيث احتماله للصدق والكذب خبر او من حيث افادته
الحكم اخبار او من حيث كونه حاصلا من الدليل مقدمة ومن حيث
يطلب بالدليل مطلوبا او من حيث يحصل من الدليل النتيجة ومن
حيث يقع في العلم والسؤال عنه مسئلة فالذات واحدة والاختلاف
بالاعتبارات باختلاف الاعتبارات والمحكوم عليه في القضية بسيط
موضوعا والمحكوم به بسيط ومحمولا وموضوع المطلوب بسيط جدا اعني
ومحموله اكثر النهي كلامه وقوله الظاهر او صريحه يقتضي ان النتيجة
اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بانه قول مؤلف
من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر فالمراد بالقول الا

خر

الاخر هو القول المعقول لا هو الذي يلزم بخلاف الملفوظ وسوا
حمل القول في قوله في التعريف قول مؤلف على الملفوظ او المعقول للحرر
ولعل المخالفة منه وقعة ان شا الله تعالى سبحانه ثم اقول ايضا قد يتم
ادخلوا في التعريف تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب كلام الشك
الساهي والمجنون والظاهر ان المعين ان اهل المنطق لا يطلقون عليه
قضية ولا خبرا اذ هو من قبيل التصور ثم رايت في بعض الشروح
بعد ان ذكر ما قاله في التلويح مع زيادة في الاعتبارات ما نصه والذي
هو دقيق وراء نظر المنطقي حقيق وهو ان تعرف القضية بانها نسبة
يصح ان يقال فيها انها صادقة او كاذبة ليكون هي بسيطة والنسو
رات الثلاث شرطها على حد التصديق على المذهب المختار الحكمي
فانه عند الحكما هو النسبة المذكورة والتصورات الثلاث شرط لها
دون مذهب الامام فانه عنده مجموع التصورات الثلاث جعل
تصورا او مجموع التصورات الثلاث والحكم ان جعل فعلا فالتصورات
الثلاث شرط والحاصل ان التعريف علم تلك النسبة والقضية علم
تلك النسبة المعلومة النهي المقصود نقله منه ثم نقل ايضا عن الشيخ
انه لا تصديق في قول القايل ان العسل مرة لم يشفه فانه كان
عنده قضية فمتى وجد القضية بدون التصديق والقضية
تقتضي الحكم ولا حكم ههنا فلا قضية وان لم يكن قضية فيصدق
عليه التعريف لانه يكذب قايله فيه ويمكن تصديقه وجوابه بحامر
ان ارباب المتن يشترطون في جانب المعنى قيل ههنا كذلك بحسب
المعنى المقصود ولا قضية والالفاظ اذا وقع بحذاء المعاني تكون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بمنزلة اصوات الجرس وتكذيب قائله ونصدقه راجع الى زعم
المكذب فلا يصدق بحسب نفس الامر انتهى كلامه بحروفه وهو
وان خلص منه الجواب عما توقفنا فيه في كل مرة اخرى وراجع كلام السيد
في حاشية القطب في مبحث القضية مع قولهم ان الفاظ النذر على
ما في الذهن يظهر لك التوقف فلا بد من التحرير قوله والاثنانيات
ظاهره ان الاثنانيات قول تام عند اهل هذا الذهن والفن واذ
كانت من قبيل التصورات الخالية عن الحكم فتامل ثم رايت التصريح
به في بعض الشروح وعبارته قوله واما شرطية صريحتها خبر وظاهره
انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الجزاء في صورة الخبر او صورة
الانشاء نحو ان جاءك زيد فاكرمه وقد تكلم على ذلك ارباب العربية
فالاصطلاح مختلف فراجع المطول وحواشيه منه والمراد هنا اي
بالقول وظاهر اطلاقه القول اي بطريق الاشتراك على الملفوظ
والمعقول ليكون حقيقة فيهما وقيل حقيقة عند هم في المعقول مجاز
في الملفوظ قوله او بالقوة نحو زيد عالم فتبيضه زيد ليس بعالم قوله باء
عتبار طرفيها الاخيرين في الترتيب الطبيعي وان كان متقدما
لفظا وكتبا ايضا ما نصه الا ان حصة هي الحملية في الحقيقة لتخلف
معنى الحمل فيهما واما الثانية فلا حمل فيها لكن كتبوا ما تسمى الاعدام با
سم المحليات انتهى شرح اخر قوله والاولى موجبة اجتمع الكيفان حكم
فيها بصدق قطية على تقدير صدق قطية اخرى منه لان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود فقد حكم فيها بات وجود الليل عند طلوع
الشمس غير ثابت منه وسميت شرطية لم يقل فيها باعتبار طرفيها

الاول كما قال في الحملية لانه طرفا حقيقيا للقضية هنا واما قط
لفظ حرف كان او لي فانه قد يكون اسما اللهم الا ان يقال انه وان كان
اسما لكنه متضمن لحرف الشرط فحقوله لوجود ه حرف الشرط اي
مستقلا او ضمنا فتامل كتابته قوله وهي موجبة اي موجبة فاي الحكم
بين الطرفين بالمصاحبة في المنفصلة وبالمعاندة في المنفصلة قوله والثانية
لتالية الواقعة بينهما اعلم ان التالية تطلق على معنيين
احدهما الايقاع والمحمول من حيث حكم بايقاع المحمول اي انتزاعها
فاجزاء القضية اربعة المحمول عليه والمحكوم به المحكوم عليه والحكم به
والنسبة الحكمية الايجابية التي هي مورد الايجاب والسلب والايقاع
والانتزاع فحان من اللابق ان تكون الالفاظ الرابطة طبق المعاني
الا ان النسبة مالم يعتبر معها الوقوع او اللاوقوع لم تكن رابطة فلا
حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ
الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزاء من القضية منا
ديان بعبارة واحدة ولهذا اخذ جزاء واحدا حتى حصر الاجزاء
في ثلاثة قاله القطب بنوع تصرف وحاصله ان لفظ الرابطة دال على
النسبة الايجابية والسلبية وهي ملزوم للنسبة الاولى التي مورد الا
يجاب والسلب فدلالته عليها بالالتزام لان اللفظ اذا دل على الملزوم
بالمطابقة دل على اللازم وهو هنا النسبة الاولى التي هي مورد الايجاب
والسلب بالالتزام وسمي رابطة تسمية للدال باسم المدلول قوله
على النسبة الرابطة في الحقيقة قوله باعتبار الرابطة باعتبار ايجاب
الجمع وهي لفظة الدال على نسبة القضية التي هي ضرورة او دوام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ونقابلها اللذات هما الامكان والاطلاق فان هذه الكيفية لا بد
منها لحمل النسبة في نفس الامر وتسمى بالنسبة اليها ايجابا ونفي الامر
مادة فان صرح بالجهة العامة عليها كان يقال مثلا كل انسان حيوان با
لضرورة سميت جهة وسميت القضية الذاك موجهة وسميت
ابضا رباعية ان صرح مع الجهة بالرابطة والا لم يصرح بجهة القضية
الحقيقية سميت مطلقة اللهم الا ان يطرأ على الجهة من اجزاء
القضية المعقولة كالنسبة اولا قوله لتصور اي علم قوله كالقيام لزيد
يعني فان الحركة الاعرابية دالة على النسبة قال السعد في شرح الرسا
لة والذي يفهم من الرابط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية
بل حركة الرفع الخفيفا تحقيقا او تقديرا لا غير لانا لو قلنا زيد عالم
على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط والاسناد
واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية
لا غير وبالجملة كون لفظة هو غير موضوعة في لغة العرب للربط
مما لا ينبغي ان يخفى على احد من المحصلين فضلا عن الحكماء المحققين
وقد بالغت في تحقيق هذا المقام حتى وجدت في كتاب الالفاظ والحروف للفيلسوف
المحقق ابي نصر الفارابي ما يدل على ان ليس مرادهم ان لفظ هو مو
ضوع في لغة العرب للربط لانها مستعملة عندهم لذلك بل المراد
ان الفلاسفة نقلوها الى ذلك قال الى اخره ثم قال فاعلم ان ظاهر
احكام المنطق لا تشمل القضية التي محمولها الفعل وهي التي يسميها النحاة
جملة مطلقة فعلية كقولنا قام زيد اللهم الا ان يجعل في تاويل زيد قائم

الفعل ٤ يسمى وكذا اللفظ الذي وهو قولنا بالفارسية

له القيام النسبي كلامه وراجع الدواني على التهذيب وحاشيته وتحـ
حرر البحث فيهما قوله والجزء الاول اي الايجاب بحسب
مقتضى الترتيب الطبيعي وان جاز التاخير بحسب الاستعمال شرح
اخر ثم كتب عقب ذلك ما نصه كالمبين المتضمن ماله صدر الكلام ٢ الفرح
مع الخبر الخالي عنه او واجب فيه كالفاعل مع الفعل والمبتدا مع ٢ كان التاضيح
الخبر المتضمن ماله صدر الكلام وقد ذكر اخر كالفعل مع فاعله فالفعل هو الجزء
الاول المحكوم عليه وان ذكر اخر الان العبرة عند اهل هذا الفن
انما هو بالمعنى قوله او حكما بان كان الجزء مستفادا في اللفظ لخواتها رموجود
ان كانت الشمس طالعة فهو نهار حكما وذلك جايز عند اهل المنطق
٢ المعاني الى ان نظرهم الى الالفاظ قوله اي معدولة اي موجبة بمعدولة وكتب
ايضا ما نصه من تعلم ان المعدولة قسيم للمحصلة وهي مباينة لها اي
المعدولة قوله حكم ما بعده من المحمول والموضوع قوله وقيل في الموجبة الى
٢ عليه اخره اي من اطلق الموجبة المعدولة موجبة وليرتطلق عليها سالبة
لان حرف السلب عدل به عن اصله من سلب النسبة قوله ثم المحصلة
اي الموجبة المحصلة قوله والمعدولة اي الموجبة المعدولة كذلك اما ٢ اي حـ
معدولة حـ محصلة بطرفيها اي محصلة او بالموضوع لفظا وبالمحمول لفظا فاقسام
المعدولة ثلاثة فالحاصل ستة اقسام واقسام السالبة
كذلك كما ذكره فيما بعد بقوله والسالبة ايضا اما محصلة الى اخره فتصير
جملة اقسام القضية الحقيقة موجبة وسالبة التي عشر فخطبة هذا ما اقتضاه
كلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به امين وعباقا السعد في شرح الرسالة
نصها بعد ان قرر ان حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع لفظا او من

وفي الثانية اقسام الموجبة عشرة لانها اما محصلة
وفي الثالثة اقسام السالبة اثنا عشر لانها اما محصلة

الحمول فقط او منهما جميعا سميت القضية معدولة والا اي وان لم
يكن حرف السلب جزأ من الموضوع او من المحمول او منكليهما سميت الموجبة
محصلة لعدم اعتبار العدم فيها والسالبة بسيطة لانها لا اشتمالها على
حرف السلب واحدا بسيطة بالنسبة الى السالبة المعدولة المشتملة على
حرف السلب اكثر من واحد وقد تطلق المحصلة على ما ليس بمعدولة موجبة
كانت او سالبة لتحصيل طرفيها لمجرد الاشتمال على حرف السلب لا
يقتضي كون القضية سالبة بل العبرة بالجهة فان كانت ثبوتية
فالقضية موجبة وان كانت سلبية فسالبة سواء كانت الاطراف
الاطراف وجودية او عدمية وفي تخصيل الفرق بين السالبة المحصلة والطرفين
بقولنا الاولى اي المحرك بالكاف اشارة الى ما ذكرناه عنه فيما سيأتي في قوله
نحو كل انسان هو كاتب بذكر الرابطة مع تقدمه حتى لا يتوهم
السلب والسالبة اي المذكورة في قول المتن واما سالبة قوله فمحصلة
الطرفين الى اخره قال السعد في شرح الشمسية وفي تخصيل السالبة المحصلة
الطرفين بقولنا لا شيء من المحرك بالكاف اشارة الى المراد بعدمية
الاطراف ههنا ان يكون حرف السلب جزأ من المطرفين لان يكون
العدم معتبرا في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع اذ ليس من المحمول
في شيء فمثل قولنا زيد لا معدوم يكون معدولا المحمول وبه يعلم ما في قول الشمسية
الشمسية لان طرفيها وجوديان ويجاب عنه بان مراده بكون طرفيها وجوديين
ان لا يكون حرف السلب جزأ من احدهما فافهم قوله والا فمعدولة فيها اصلا
يعني سواء كانت موجبة او سالبة كما مر مثالهما وقوله عند الاطلاق الى اخره
الظاهر انه احتراز عن قوله عند الاطلاق في عما قدمه من انها قد

تكون

تكون محصلة الموضوع او المحمول فاذا اطلقت المحصلة كان المراد بها ما لا معدولة
فيها اصلا واما اذا كان فيها عدول الموضوع فيقال فيها محصلة معدولة
المحمول كما قدمه الشارح رحمه الله تعالى في صدر كلامه عند قوله ان
ذلك مخالف لما في القطب الصغير ولما في شرح الشمسية للمولى سعد
الدين اما مخالفته للاول فقد ذكر ما حاصله ان حرف السلب ان كان
جزأ من الموضوع او من المحمول او منهما سميت القضية معدولة ثم قال
وان لم يكن حرف السلب جزأ من الموضوع او المحمول كانت القضية
محصلة سواء كانت موجبة او سالبة ووجه التسمية ان حرف السلب
اذا لم يكن جزأ من طرفيها فكل من الطرفين وجودي محصل وربما يخصص
باسم المحصلة اسم المحصلة بالموجبة وتسمي السالبة بسيطة لان البسيط
لا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزأ من
طرفيها انتهى المقصود ومنه واما مخالفته للثاني لا يخفى لما في شرح ا
لشمسية للسعد فقد نقلنا عبارته فيما سيق وعند المراجعة
تعلم المخالفة فبقي الكلام في الطرفين تلك العبارتين فيما عبر به
القطب بربما اشعر بالقلة فجعل السعد كالاصل في الاطلاق
ثم قال وقد تطلق المحصلة على ما ليس بمعدولة موجبة كانت
او سالبة ويوافق ما في القطب كلام الحفيد السعد في شرح ا
التهذيب فليتامل عند مراجعة ما في شرح المطالع وتحرير البحث
للعلامة احمد الفنيسي قوله واعلم ان الموجبة الى اخره قال السعد في شرح
الشمسية ان الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة ا
المحمول هو ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة بعموم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت كل ج ب صدق سلب الا ب عنه
ضرورة من غير عكس لجواز ان لا يكون للموضوع موجود محقق
او مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق
ليس شريك الباري ج ب بصبر لان الايجاب لا يصدق الا على موضوع
محقق الوجود كما في الخارجية او مقدر الوجود كما في الحقيقية لان
الشيء ما لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع
لانه برفع الايجاب وكان الايجاب يرتفع بثبوت نقيض المحمول
للموضوع كذلك يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه شروطيان
بتحقق الموضوع وثبت له المحمول وقوله تحقق او مقدر اشارة الى
ان الايجاب لا يقتضي وجود الموضوع متحققا بل هو مقتض بالخارجية
والى انه لا يكفي مطلق الوجود ذهنيا كان او خارجيا لان السلب ايضا
يقتضي ذلك اذ لا فرق في وجوب تصور المشروع بين الموجبة والسالبة
لية النهي المقصود نقله منه و لخصوص موضوعها سواء كان
جزئيا حقيقيا نحو زيد كاتب او لا نحو انا زيد وهذا زيد حقير وكتب
ايضا ما نصه اي لكون موضوعها شخصا مخصوصا لا يحتمل الاشتراك
كقولنا زيد عالم وهذا كاتب وانا قايم فان قيل ان اريد ان مدلول
الموضوع في الذكر يكون شخصا فهذا كاتب وانا قايم ليس كذلك كما
مر من ان اسما الاشارة والمضمرات موضوعة لمعان كلية واريد
ان ما صدق عليه الموضوع من الذوات يكون شخصا فمثل كل انسان
حيوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد انه يكون الموضوع بحيث
يفهم منه شخص معين لا بحمل الاشتراك كما يفهم من قولنا انا قايم وهذا

كاتب

كاتب مشار به الى معين محسوس بخلاف كل انسان حيوان انتهى كلام
السعد في شرح التلخيص و لدلالتها على كثيرين او بجواب بان وجه
التسمية لا يلزم اطراده فتامل ع و على كلية الافراد كلها او بعضها
بلفظ يدل على ذلك و والمراد في الموجبة كل ايكل الافراد اي لا المجموعي
لانه اذا كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية
لان المجموع من حيث هو شيء واحد لا تتنع الشركة فيه فيكون الحكم
على مثله حكم الشخص المنهي من حاشية السمرقندي على المطلب و
قال المولى عصام في حاشيته عليه فان قلت القضية المذكورة اي المحكوم
فيها على المجموع من اي قسم قلت كلمة كل فيه عنوان الموضوع فتكون
مهملة فان قلت فينهدم ما سبأتي من حكم المهملة انها في قوة الجزئية
لانه لا يجب دخول البعض على المجموعي لانه لا يتقلل الافراد و
والبعض نقيضه قلت انهدام هذا الحكم لا يضر لان الكلي من قبل كون
القضية التي موضوعها الكلي المجموعي مهملة بل هو مفهوم لكون الموضوع
المفهوم المخبر في فرد كقولنا العالم واجب الوجود والقديم والازلي و
الشمس والسماء الاولى الى غير ذلك النهي فخرج فايدة من حق السور
ان يرد على الموضوع الحملي فان اقترن السور بالمحمول او بالموضوع الجزء
فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وتسمى منحرفة والمصنف
لم يعتبرها هنا الانحراف من جهة الموضوع وحصر اقسام المنحرفات في الا
ربع لان المحمول المجرد اما جزئي او كلي واياما كان فموضوعه اما كلي او
جزئي انتهى من شرح المطالع بحذف بعض و وهو الموجبة الجزئية
الجائزة قال السعد في شرح التلخيص وعلى هذا سبيل التمثيل واعتبار

www.alukah.net

الاكثر لاعلى سبيل التعيين فان كلا يفهم منه بحسب لغة من
من اللغاة الحكم على الافراد والبعض فهو سور كلام الاصوليين
والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات ولفظ اثنان وثلاثة
وكذلك مما يفهم منه الكلية والبعضية النهي قوله وفي السالبة
ليس بعض كذلك بعض الانسان بحجر لتوقوعه نكرة في سياق النفي
بخلاف غيره فانه ليس في سياق النفي وبعض ليس يذكر للايجاب العدد
ولي كما في قولنا بعض الحيوان هو ليس بانسان بتقديم الرابطة
على حرف السلب بخلاف ليس بعض فان حرف السلب مقدم قطعا
فيكون سلبا قطعا اذ لا يصلح مثله للموضوع المحدود لي محمد قوله
للانسان كاتب الالف واللام في الانسان للحقيقة لا للعموم
ولا للعهد الخارجي والا كانت سورة لا مهملة النهو سوسي
وتامل قوله لا للعهد الخارجي هل تكون حينئذ كلية كما هو ظاهر كلامه
او تكون شخصية وحده قوله وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد
المراد من عدم بيان كمية الافراد فيها ان الحكم فيها على المفهوم الكلي
فافهم وكتب ايضا ما نصه فالحكم فيها على الطبيعة من حيث انها كلي
لا على الافراد التي تفرض لها الكلية والجزئية اذ لا شيء من افراد لا
انسان بنوع ولا شيء من افراد الحيوان بجنس وهي اما طبيعية عا
مة ان كان الحكم فيها يفيد العموم كالمثالين السابقين او لا ان لم
يكن كذلك كقولنا الانسان جوهر وقيل ان الطبيعية مهملة وقيل شخصية
شخصية فمجموع ما فيها ثلاثة اقوال للسنوسي قوله ولم تصلح لان تصدق
كلية ولا جزئية خرج به المهملة فانها صالحة لذلك قال السعدي في شرح

في شرح التلخيص وان صلحت لذلك بان تكون الحكم على الافراد
سميت مهملة لاهماله بيان كمية الافراد مع احتمالها لذلك والمراد
ان تصلح لذلك من غير نظر الى خصوصية المادة بل من حيث ان
الحكم على ما صدق عليه من الافراد حتى ان قولنا الحيوان انسان مهملة
وان لم تصلح لان تصدق كلية في نفس الامر والمهملة في قوة الجزئية
يعني للازمها في الصدق وهو ظاهر النهي كلامه بلفظه وبنا لبنه
بزيادة الظهور انه متى صدق حكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق
على جميع الافراد او يصدق على بعض الافراد وعلى التقديرين يصدق
الحكم على البعض فحيث صدقت الجزئية صدقت المهملة فبينهما
التلازم وفيه كلام حققه الدواني في شرح التهذيب فارجع اليه فا
لمعول عليه قوله واما تركها الاكثر ودوا الى اخره قال الناصح في حواشي جمع
الجوامع ما نصه والقولان كالقضايا الطبيعية لا اعتبار بها في العلوم
بل اذا طلبت مجردة لاستحالة وجودها كذلك في الخارج اما اذا
طلبت في ضمن جزئي منها وهو الموجود المقصود عليه فمعتبرة في العلوم فالا
مر بها امر بها في ضمن جزئي منها والامر بالكلي لا بالمحال انتهى بلفظه
وكتب ايضا ما نصه مخالف المهملة لانها وان كانت يستغني عنها
بالجزئية لكن لما كانت في قوتها صح ان تستعمل في الحث على انها جزئية
فلهذا تعرض المصنف وغيره لذكرها ويحتمل ان المؤلف انما لم يتعرض لذكر
الطبيعية لرجوعها الى المهملة والشخصية بناء على قول قال بذلك فيها والله
اعلم سوسي وكتب ايضا ما نصه قوله واما تركها الاكثر ودوا الى اخره
قوله واما الشرطية الى اخره في بعض النسخ والشرطية ان كان الحكم فيها

www.alukah.net

بالاتصال والا نفصال في زمان معين فمخصوصة والا
فان بين فيها كيفية الازمنة جميعها او بعضها فمحصورة
والا فمهملة وبالجملة الازمنة واوضاع المقدم فيها بمنزلة الافراد
باقراد الموضوع في الحملية انتهى كلامه قوله فمخصوصة وهي التي
خصص فيها اللزوم والتنافر بزمان او مكان او حال كقولنا ان
كان زيد منتصبا للتعليم وقت الضحى فله ظل وزيد اما ان يكون
في البحر مكتوفا واما ان لا يعرف النهى شرح اخر قوله ودايما الى
اخره اي في المنفصلة قوله وان كانت الشمى الى اخره منفصلة
مهملة قوله واما ان يكون العدد الى اخره منفصلة مهملة قوله وفي
المنفصلة دايما الى اخره اي الموجبة الكلية كما في بعض الشروح ايضا
وكتب ايضا ما نصه قوله وفي المنفصلة دايما ظاهره انه لا يكون
سور في المتصلة وعبارة بعض الشراح وسور الشرطية الموجبة
الكلية لا سيما التي يشبهها اللزوم كلم الجازاة وكلما ودايما ومعاني
معناها والجزئية قد يكون وقد لا يكون وسور السالبة الكلية ليس البتة
وشبهه والجزئية قد لا يكون وحرف السلب مع سور الايجاب
الكلي والاطلاق لفظ لو وان واذا في الاتصال واما في الانفصال
كلما هما النهى كلامه وكتب على قوله في هذه الحاشية واما في الا
نفصال ما لفظه اي واطلاق لفظ اما في الانفصال قوله فيهما ليس
البتة اما في المتصلة فكقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وفي المنفصلة كقولنا ليس البتة اما ان يكون
العدد زوجا او فردا قوله لا بد لها من كيفية اي لا بد للكلية

وعبارة القطب نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت
بالايجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة
واللاضرورة والدوام الى اخره وفيه ايضا وتلك الكيفية الثابتة في
نفس الامر تسمى مادة والقضية واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة
الملفوظة او حكم العقل بالنسبة بكيفية كذا في القضية المعقولة
تسمى جهة القضية ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت
كاذبة الى اخره ما ذكره قوله وتسمى مادة وعنصر القضية واصلا
لقضية قوله فان ذكر لها اللفظ الى اخره ظاهره ان اللفظ مثل الضرورة
مثلا يدل على تلك الكيفية الواقعة في نفس الامر التي هي مادة القضية
وفي كلام بعضهم ما يدل على ان اللفظ يدل على الكيفية المعتبرة
عند العقل اذ الالفاظ انما هي باز الصور فراجع القطب وشرح
الشمسية للسعد وكتب ما نصه كالضرورة واللاضرورة والدوام
واللادوام قوله وسميت القضية موجهة وتسمى ايضا متنوعة
ورباعية لكونها ذات اربعة اجزاء قوله اولا ولا اي لا ضرورة ولا
دايمة بان تكون بطلقة من قيد الضرورة والتوقيت بان حكم
فيها بثبوت المحمول او انتفائه في الجملة سواء كان ضروريا او لا
دايما او لا لكون اثبات شيء منفي بالاطلاق العام ولا شيء من الاثبات
بمنفي بالاطلاق العام فان ثبوت المنفي للاثبات وسيلة عنه
ليس ضروريا ولا دايميا بالفعل اي المحمول ثابت للموضوع او مسلوب
عنه في الجملة وهي ثلاث عشرة قضية ست منها بسيطة وسبع
مركبات وقد اراد السعد في تهذيبه على البسائط الثنتين والوقتية

المطلقة والمنتشرة المطلقة للاحتياج الى معرفتها في المركبة
فصار المجموع خمسة وهي عشرة وهو الصحيح والمطلقة بسيطة
وكتب ايضا ما نصه وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة اي
ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او نفيه عنه مادام ذات الموضوع
وكتب ايضا ما نصه وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة اي
ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او نفيه عنه مادام ذات الموضوع
كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة في الموجبة وفي السالبة لا شيء
من الانسان بحجر بالضرورة فان حكم فيها بضرورة سلب الحجر
عن الانسان في جميع اوقات وجود الموضوع وانما سميت ضرورية
لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها
بوصف او بوقت والمشروطة العامة وهي البسيط هي التي
حكم فيها بضرورة النسبة باعتبار وصف الموضوع اي بكون الوصف
الموضوع داخلا في تحقق الضرورة كقولنا في الموجبة كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فان تحرك الاصابع
ليس ضروريا الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان
مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هي بشرط اتصاف ذات الموضوع
لوصف الكتابة وفي السالبة لا شيء من الحائب بساكن الاصابع
مادام كاتبا فان سلب سكون الاصابع عن ذات الكاتب
ليس ضروريا عن افراد الانسان مطلقا بل عند اتصافها بالكتابة
كاتبا وغيره الا بشرط اتصافها بالكتابة وسميت مشروطة
لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لانها اعم من المشروطة

الخاصة

الخاصة المركبة كما هو مبين والمشروطة الخاصة وهي مركبة
هي التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط وصف الموضوع مع قيد
اللادوام بحسب الذات في الموجبة نحو بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتبا لادايما وفي السالبة بالضرورة لا شيء من الحائب
بساكن الاصابع مادام كاتبا وتركيبها من موجبة مشروطة عامة و
سالبة مطلقة عامة ان كانت موجبة وان كانت سالبة فتركيبها
من مشروطة عامة سالبة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي
الجزء الثاني وكتب ايضا ما نصه قوله والمشروطة العامة بسيطة وهي
التي حكم فيها بالضرورة بشرط وصف الموضوع مع قيد اللادوام بحسب
الذات وقوله والوقتية الحصر المنتشرة قال في القطب واعلم ان الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة قضيتان بسيطتان غير محدودتين في
البسائط حكم في احداهما بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة
في وقت ما واما الوقتية المركبة وهي المرادة هنا فهي التي حكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه في وقت معين من اوقات
وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات في الموجبة نحو بالضرورة
كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادايما فتركيبها
من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول وهو كل قمر منخسف بالضرورة
وقت الحيلولة وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام اعني قولنا
لا شيء من القمر بمنخسف وقت الترهيع لادايما فتركيبها من سالبة و
وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة كما هو مبين وكتب ايضا ما نصه قوله
والمنتشرة وقتية مركبة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع

او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لادايما
بحسب الذات فالموجبة بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادايما
وفي السالبة بحسب الضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لادايما
قوله الدايمة المطلقة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ومثالها
الايجابي دايما كل انسان دايما حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت
الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا نحو لا شيء دايما لا
شيء من الانسان بحجر فان الحكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان
مادام ذاته موجودة والعرفية العامة بسيطة وهي التي حكم فيها بد
وام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا
بالعنوان ومثالها الايجابي كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وسلبا
لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا وسميت عرفية
لان العرف يفهم من السالبة هذا المعنى فانه يفهم من لا شيء من
النايم بمستيقظ سلب المستيقظ عن النايم مادام كاتبا والعرفية
الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات اي
المحكوم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع مع قيد اللادوام
الذاتي فيكون جزوها الاول في الموجبة موجبة عرفية والثاني سالبة
لبة عامة وهي مفهوم اللادوام وفي السالبة من سالبة عرفية
عامة ومطلقة وهي اعم من المشروطة الخاصة الممكنة العامة
وهي بسيطة هي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم
نحو كل نار حارة بالامكان العام في الموجبة وفي السالبة لا شيء من
محرقة
الحار

الحار بارد بالامكان العام والممكنة الخاصة وهي مركبة هي التي حكم
فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الايجاب والسلب نحو كل
انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
الخاص ومعناهما ان ايجاب الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس بالضرور
يين وتركيبها موجبة وسالبة من ممكنتين عامتين احديهما موجبة
والاخرى سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ
حتى انك لو عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة وان عبرت بعبارة سلبية
كانت سالبة وكتب ابقاها الله ما نصه على قوله العرفية بسيطة وعلى
قوله العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب
الذات فهي مركبة جزوها الاول عرفية عامة والثاني مطلقة عامة
مخالفة لها في الكيف وهي اعم من المشروطة الخاصة لان الضرورة الوقتية
العامة
توجب الدوام الوصفي من غير عكس وكتب على قوله الممكنة بسيطة وعلى
قوله الممكنة الخاصة مركبة قوله الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة
وهي بسيطة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
نحو قولنا في الايجاب كل انسان متنفس بالاطلاق العام وفي السلب لا شيء
من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة لان القضية
اذا اطلقت ولم تقيد بقيد من ضرورة او دوام او لادوام او لاضرورة
يفهم منها فعلية السالبة اعني يفهم منها ان المتنفس مثلا ثابت
للانسان بالفعل ولا يفهم من اعني ثبوته بالامكان فلما كان
هذا المعنى مفهوما للقضية سميت القضية مطلقة وانما كانت عامة
لانها اعم من الوجودية اللادايمة او اللاضرورية قوله والوجودية

اللادائمة هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب
الذات فهي مركبة وتركيبها موجبة او سالبة من مطلقتين
عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول
مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام ومفهومه مط
مطلقة عامة وبنائها ايجابا وسلبا نحو كل انسان ضاحك
بالفعل لادائما ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائما
قوله الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد
اللاضرورة وتركيبها ان كانت موجبة من موجبة مطلقة
عامة وسالبة ممكنة عامة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
لادائما بالضرورة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة مطلقة
عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي مفهوم اللا
ضرورة كقولنا لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائما بالضرورة
قوله لعلاقة اي لملاحظة امر يوجب الانتقال قوله كا
لعلية اي بينهما قوله والتضايف بينهما بان يكون كل منهما مع
الاخر ضرورة خارجا وذهنا فقلبه قوله لان العلاقة اي لان الملا
حظة علاقة فلا يقال ان المعية امر ممكن لان الكلام في ان المعية علة فهي
الاتفاقية ايضا العلاقة المقتضية للاجتماع متحققة لكنها غير
ظاهرة وغير معلومة قوله والمنفصلة الى اخره كما ان المنفصلة
لزومية واتفاقية كذلك تنقسم المنفصلة الى عنادية واتفاقية
والعنادية هي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذات الجزئين والا
تفاقية هي التي لم يحكم فيها بالتنافي لذات الجزئين بل لمجرد ان اتفق

في

في الواقع ان وجب بينهما منافاة كقولنا اللاسود اللاكاتب
اما ان يكون هذا اسودا وكاتبا فهي حقيقية لانه وان كان بينهما
تحقق ٢
فاة بين مفهومي اللاسود واللاكاتب لكن اتفق السواد والانفكا
الكتابة فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد
ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود اوكاتبا كانت مانعة الجمع لا
نهما لا يصدقان ويكذبان لانتفاء اللاسود والكتابة معا في الواقع
والكتابة فيح
ولو قلنا اما ان يكون هذا اسودا ولا كاتبا كانت مانعة الخلو لا
نهما لا يكذبان ويصدقان لتحقق السواد والكتابة بحسب الواقع
والاكتابة فيح ٢
انتهى من شرح اخر قوله بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا اي كما
في السوالب انحويلي اما ان يكون العدد زوجا او منقسما بمسا
وين وكتب ايضا ما نصه اي حكم فيها بالتنافي بين السبتين
اي لامتناع اجتماعهما في الصدق والكذب كما في الموجبات نحو
هذا الشيء اما واحد او اكثر فان الواحد والكثير وان اجتمعا في الو
جود لكن كون الشيء واحدا وكثيرا معا لم يتحقق ولم يجتمع
في نفس الامر حقيقة وفي هذا التقرير اشارة الى دفع اشكال
اورده بعض الافاضل مذكور في المطول مع جوابه فراجعه
ليتضح لك ذلك كل الايضاح قوله مانعة الجمع والخلو معا وتتركب
من النقيض ونقيضها وساوي لنقيض كما قاله في المتن فان زوج مساو
لنقيض فرد وفرد مساو لنقيض زوج قوله مانعة الجمع فقط وتتركب
من الشيء والاخص من نقيضه كقولنا الجسم اما ابيض او اعا اسود فكل
واحد من الطرفين اخص من نقيض الاخر فاسود اخص من نقيض ابيض

الألوكة
www.alukah.net

وهو ليس بابيض فكلما صدق ليس بابيض ولا ينعكس
اذ قد يكون اعم وكذا الكلام في مثال المثلث فكل واحد من الطرفين
اخص من نقيض الاخر فالبحر اخص من نقيض حجر وهو ليس بحجر
فكلما صدق بحر صدق ليس بحجر ولا ينعكس اذ قد يكون ليس بحجر
ولا بشجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا الكلام في الحجر فانه اخص من
نقيض شجر فان قلت هل يصح ان يكون النقائض التي تركيبه من
من الضدين لانهما لا يجتمعان ويرتفعان قلت الظاهر انه لا يصح
اذ لا يتصور الحال فيهما على الضدين ولو كان احدهما وجوديا والاخر
عدميا يمكن ان يتعقد فيه مانعة الجمع كما ان يكون هذا انسانا
او لا حيوانا فان كل منهما اخص من نقيض الاخر فافهم هكذا ذكره في التقرير
ولعله صواب ان شاء الله تعالى قوله بالتناقي بين طرفيها صدقا
فقط اي في الموجبة او اللاتناقي في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا
هذا الانسان حيوانا او زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما ولا يجوز اجتماعهما

مكرر قوله مانعة الجمع فقط والتركيب من الشيء والاخص من نقيضه
كقولنا الجسم اما ابيض واما اسود فكل واحد من الطرفين اخص من الآ
خر فاسود اخص من نقيض ابيض وهو ليس بابيض فكلما صدق اسود
صدق ليس بابيض ولا ينعكس اذ قد يكون اعم وكذا في مثال المثلث
فكل واحد من الطرفين اخص من نقيض الاخر فالبحر اخص من نقيض
حجر وهو ليس بحجر فكلما صدق ليس بحجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا ا
لكل منهم في الحجر فانه اخص من نقيض شجر فان قلت هل يصح ان يكون النقا
يضان فيهما ان تكون مركبة من ضدين لانهما لا يجتمعان ويرتفعان

قلت الظاهر انه لا يصح اذ لا يتصور الحال فيهما على الضدين ولو
كان احدهما وجوديا والاخر عدميا يمكن ان يتعقد فيه مانعة
الجمع كما ان يكون هذا انسانا او لا حيوانا فان كل منهما اخص
من نقيض الاخر فافهم هكذا ظهر في التقرير ولعله صواب ان شاء
الله تعالى قوله بالتناقي بين طرفيها صدقا فقط اي في الموجبة
واللاتناقي في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا
او زنجيا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما قوله مانعة الخلو
فقط والتركب من الشيء والاعم من نقيضه كمثال المصنف
لا بغرق اعم من نقيض في البحر وهو كونه ليس فيه لان عدم
الغرق يصدق مع البحر ومع عدمه وكذلك قولنا في البحر
اعم من نقيض لا يغرق وهو يغرق لان كون الشيء في البحر
يصدق مع غرقه ومع عدمه ونحو قولك اما ان يكون هذا
حيوانا او لا انسانا فان اللاانسان اعم من نقيض حيوان وهو لا
حيوان قوله بالتناقي بين طرفيها كذبا فقط اي في الموجبة او اللاتناقي
في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان رومي او زنجيا فا
نه يجوز ارتفاعهما معا دون اجتماعهما ونحو زيد اما ان لا يكون
في البحر واما ان يغرق فان عدم كونه فيه وغرقه يكذبان ولا ن
يصدقان وكل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سا
لبه وصدق سالبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة
منع الخلو كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع الجمع قوله في غير
البحر كالبر مثلا قوله في البحر ولا يغرق يكون في سفينة او عايما قوله

www.alukah.net

وسميت الاولى حقيقية وتسمى الثانية حقيقية اتساعا اذ لا تنافي بين ظرفيها لتنبيه قد يطلق كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو على ما هو اعم من الحقيقة فيراد بمانعة الجمع ما حكم فيها بالتنافي او اللاتنافي في الصدق مطلقا وبمانعة الخلو ما حكم فيها بالتنافي او اللا تنافي في الكذب مطلقا حفيد قوله وقد تكون المنفصلة اي كل واحدة منها وليس المراد المجموع اذ هو دائما اجزاء قطعا من غير تنافية

شك مع قوله اجزاء ثلاثة كما في مثال المتن او اربعة او خمسة او ازيد وتسمى القسمة الحاصلة من اثنين مثناة والحاصلة من ثلاثة مثلثة والحاصلة من اربعة مربعة نحو الكلمة اما اولا او ثانيا او ثالثا او رابعا ومن الخمسة خمسة نحو الكلمة اما اجنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام ومثال ذوات الاجزاء الغير المحصورة هذا العدد اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة وهلم جرا قوله كقولنا العدد الي اخره في الحقيقية واما مانعة الجمع فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او حيوانا ويجتمع كذبا لجواز ان يكون شيئا آخر واما مانعة الخلو فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا او لا حجرا او لا حيوانا فانها لا تكذب اي بان يكون شجرا وحجرا او حيوانا في بل تصدق انتهى من شرح اخر هذا في الموجبة واما السالبة الحقيقية ذات الاجزاء فكقولنا ليس اما ان يكون زيد اسود او كاتبا او قائما ولو قلت او طويلا لكانت ذات اربع وعليه فقس واما سالبة مع الخلو كل بلدة صدق فيها موجبة مع الجمع كما تقدم مثالها كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة مع الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء شجرا

او حجرا او حيوانا واما سالبة مع الجمع ذات الاجزاء كل بلدة صدق فيها موجبة مع الخلو كذب فيها سالبة وصدق سالبة مع الجمع نحو قولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا ولا حيوانا وكقولنا العدد اما زايد او ناقص او مساو والمراد بمساواة الاجزاء ان كسور المجتمعة تزيد عليه وهي النصف والثلث والربع والسدس اذ المجموع خمسة عشر فالعدد يسمى زايدا بهذا الاعتبار وان كانت الكسور التي المجتمع منها ناقصة يسمى ناقصا كالاربعة فان كسورها النصف والربع والمجتمع ثلاثة واعلم ان دخول الزايد على اثني عشر حقيقي عرفي فيما ذكان مجازا لغويا اذ الزايد انما هو الخمسة عشر لا الاثني عشر فهو من قبيل تسمية الشيء باسم كله لان الاثني عشر جزء الخمسة عشر ولا بعد في ذلك قوله لانه يقع في قولنا العدد الي اخره قوله الحقيقية ومانعة الخلو يعني بخلاف مانعة الجمع فان طرفيها يرتفعان كما مر فلا ينافي الايراد فيها قوله هنا اي فيما اذا كانت ذات اجزاء مثلا قوله واجيب الخ انظر هل يتم هذا الجواب بالنسبة الى مانعة الخلو بان ليس يتحقق كما ساوى مثلا مع الزايد او الناقص والمساوي قوله والاصل العدد اما مساوي الي اخره اي مثلا وعلى قياسه العدد اما زايد او غير زايد والعدد اما ناقص او غير ناقص وغير الزايد في المثال الاول اما ناقص او مساو وغير الناقص في المثال الثاني اما مساو او زايد فافهم قوله فالمتبادر الخ قد يقال هو من المساوي وغيره بمعنى او بين الناقص وغيره قال السعد في شرح الشمسية واذا رجعنا الى التحقيق فالمنفصلة مطلقا لا تتركب الا من جزئين لا بد ان يتحقق

بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا يكون الا بين شيئين فعند
زيادة الاجزاء بعده المنفصلة فاذا قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة ففي
حقيقيات على معنى انه اما اسم او غيره وغيره اما كلمة او غيرها واذا قلنا اما ان
يكون هذا الشيء شجرا وحجرا واما انسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات
الجمع واذا قلنا اما ان يكون هذا الا شجرا ولا حجرا ولا انسانا فهي ثلاث
منفصلات مانعات الخلو باعتبار الانفصال بين كل اثنين واعلم انه ليس
كلما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب ان يكون احد ي المنفصلات
الثلاث لانه قد لا تكون الاشارات وقد يكون لغير الحقيقي اصنافا خر
غير ما تعلق الجمع ومانعة الخلو كقولنا زيد اما في الدار او اما عمرو والعالم
اما ان يعبد الله او يبغض الناس النهي وهذا من ابي السادات غير
الصادق بالزايد والناقص واعلم ان المنفصلات والمتصلات الاخر
قد بين هذا الاجمال بعض الشراح فقال والقسم الشرطية باعتبار تنوع طرفيها
الى اقسام فاقسام المنفصلة تسعة الاول من حمليتين نحو كلما كان الشيء
انسانا فهو حيوان الثاني من متصلتين نحو متى ما كان كل ما كان الشيء انسانا
فهو حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو
متى كان دايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فدايما اما ان يكون منقسما
بمتساويين او غير منقسم الرابع من حملية ومتصلة نحو متى كان طلوع
الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت طالعة فالنهار موجود الخامس
بعكسه نحو متى كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار يلزم
لطلوع الشمس السادس من حملية ومنفصلة نحو كلما كان العدد فهو اما
زوج او فرد الرابع عكسه نحو كلما كان هذا اما زوجا او فردا فهو عدد الثامن

من متصلة ومنفصلة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ودايما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
التاسع عكسه نحو متى ما كان دايما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون
النهار موجودا فدايما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واقسام
المنفصلة ستة الاول من حمليتين نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا
الثاني من متصلتين نحو اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما فقد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار الثالث من منفصلتين
نحو اما ان يكون هذا العدد اما زوجا او فردا واما ان يكون ليس اما زوجا واما
فردا الرابع من حملية ومتصلة نحو اما ان يكون طلوع الشمس علة لوجود
النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس من حملية
ومنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا بين عددا واما ان لا يكون زوجا او فردا
السادس من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان كلما كانت الشمس طالعة فا
لنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قوله
او من شرطيات متصلة او منفصلة قوله اختلاف بمنزلة الجنس قوله فصم
قضيتين حقيقيتين لا المجازيتين كاطراف الشرطيات قوله خرج به
اي بقطعيتين قوله وضروريتين كالسماء والارض وانسان والانسان قوله
بالايجاب فصل اثنان قوله وبالسلب نحو كل زيد لا كاتب قوله والتحصيل نحو
زيد ليس بكاتب قوله وغير ذلك كالحملية والشرطية قوله بحيث فصلنا
لك قوله اذ انه فصل رابع بالحيثية المذكورة وهي كون احديهما صادقة
والاخرى كاذبة لان الاختلاف قوله المحصورتين حمليتين او شرطيتين
قوله المحصورتين حمليتين او شرطيتين قوله المحصورتين حمليتين

اوشرطيتين قوله وردا لمناقرون هذه الوحدات الي اخره
زيد اشهرات وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل
مندرجة تحت وحدة المحمول لاختلاف في المحمول باختلافهما لان
التايم ليلا غير التايم نهارا وكذا البواقي واما وحدة الشرط والجزء
والكل فمندرجة تحت وحدة الموضوع لاختلافه باختلافهما لان
الجسم بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسود انتهي شرح اخر
ثم رايت المولي سعد الدين في شرح التلخيص قال ما يفيده وههنا
بطر وههوات جعل وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الي وحدة المو
ضوع والبواقي الي وحدة المحمول مما لا يصح علي اطلاقه لانه اذا
عمل عملت القضايا المذكورة انعكس الامر وصارت
وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الي المحمول والبواقي الي الموضوع
فالاولي القول برجوع جميع الوحدات الي وحدة الموضوع وا
لمحمول مع ان غير تخصيص بل الصواب ما ذكره بعضهم من الاكتفاء
بوحدة النسبة الحكمية الخ قوله لاستلزامهما الي وحدتي المو
ضوع والمحمول قوله البقية اي وحدة الزمان المذكور وما
بعدها قوله بعضهم هو الغزالي علي ما في بعض الشروح قوله
يدل الموضوع والمحمول الي اخره كان يقال مثلا لابد من اتحاد
المقدم في كل من القضيتين وكذا التالي في كل منهما وكذا لابد فيها
من الاتحاد في الزمان قوله وفي نسخة المحصورات اي الاربع
الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية واما
المهملة فهي في حكم الجزئية قوله والمراد المحصورتان لان التناقض

بالاتصال واحد والسنة الواحدة لا يكون الا بين شيئين فسند
زيادة الاجزاء بعده المنفصلة فاذا قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة
فهي متباينات علي معني انه اما اسم او غيره وغيره اما كلمة او غيرها واما
اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او انسانا فهي ثلاث
منفصلات مانعات الجمع واذا قلنا اما ان يكون هذا الا شجرا او لا
شجرا ولا انسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات الخلو باعتبار الانفصال
بين كل اثنين واعلم انه ليس كلما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب
ان يكون احدي المنفصلات من الثلاث لانه قال في الاشارات وقد
يكون لغير الحقيقي اصناف اخر غير مانعات الجمع ومانعات الخلو كقولنا
رايت اما زيدا او اما عمرا والعالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس انتهي
قوله وهذا راي الساوي وغيره المصادق بالزايد والناقص قوله
واعلم ان المنفصلات والمتصلات الي اخره قد بين هذا الاجمال بعض
الشروح فقال وتنقسم الشرطية باعتبار تنوع طرفيها الي اقسام فاقسام
المنفصلة تسعة الاولي من حملتين نحو كلما الشيء انسانا فهو حيوان الثاني
من منفصلتين نحو ليس ما كان كل ما كان الشيء انسانا فهو حيوان فهو كلما لم
يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو ليس ما كان دايما اما ان
يكون العدد زوجا او فردا فدايما اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير
منقسم الرابع من حملية ومنفصلة نحو ليس ما كان طلوع الشمس علة لوجود النهار
فكلما كانت طالعة فالنهار موجود الخامس عكسه نحو ليس ما كان النهار
طالعا فالنهار موجود فوجود النهار يلزم لطلوع الشمس اسادس من حملية و
منفصلة نحو كلما كان العدد فهو اما زوج او فرد السابع عكسه نحو كلما كانت

انما هو بين قضيتين من الاربع لا بين الاربع قوله بعد انتفائهما
الى آخره هذا كله اذا لم يعتبر الجهة واما اذا اعتبرت فلا بد
في الحصورات والمخصوصات جميعا مع رعاية الشروط
جميعا من الاختلاف في الجهة لعدم تحقق التناقض
عند اتحاد الجهة مع رعاية جميع ما ذكر لانه في مادة الامكان
الخاص نكذب الضروريات كقولنا بالضرورة كل انسان
كاتب بالضرورة ليس كل انسان بكاتب وتصدق الممكنات
كقولنا بالامكان العام كل انسان كاتب بالامكان العام ليس
كل انسان بكاتب لان الامكان السلب لا يرفع امكان الايجاب انظر
تتمته في شرح الشمسية فانه مفيد قوله اي الحلية والجزئية
اي بان تكون احداهما مسورة بسور الحلية والاخرى بسور
الجزئية او بما في حكمه من الاهمال حقيقة وهو ظاهر قوله
لان الحليتين الى آخره يعني لانهما لو لم تختلفا بان كانتا حليتين
لم يتناقضا لجواز كذب الحليتين وصدق الجزئيتين في مادة
يكون الموضوع فيها اعم من المحمول كالمثالين المذكورين في المتن
وعلم من هذا ان المراد بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل والا
لم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان
كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجز كذب
الحليتين وصدق الجزئيتين شرح اخر قوله والتقييد
الى آخره هو في المعنى من تتمة قوله لان الحليتين الى آخره والمعنى
انه لا يتم التناقض بين الحليتين لانه لو كان كذلك لم يرتفعا

وقد

وقد ارتفعا فكذبهما اي ارتفاعهما دليل على عدم تناقضهما وذلك
لان الجزئيتان لو كان بينهما تناقض لم يجتمعا وقد اجتمعا في
الصدق فقد دل ذلك على عدم التناقض بينهما هذا ايضاحه
وهو سهل قوله وهذان المثالان اي المتابعان في قول المتن
كل انسان حيوان الى آخره قوله ومثال الشرطيتين قال بعض
الشراح هذا اذا كانت القضية حملية اما اذا كانت شرطية
فنقيض الحملية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف اي الايجاب
والسلب والموافقة لها في الاتصال والانفصال وفي اللزوم وعدمه
فنقيض اللزومية الموجبة الحملية اللزومية السالبة الجزئية
كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وقد لا يكون
اذا كان انسانا فهو حيوان وهكذا البواقي انتهى قوله كلما الخ
قضية موجبة كلية شرطية اتفاقية وقوله ليس كلما الى آخره
قضية سالبة جزئية شرطية لان من سور السوالب الجزئية
ليس كل وليس بعض وبعض ليس كما صرحوا به في شرح الرسالة وغيره
فهي نقيض الموجبة الكلية وعلم ورد الاتفاقية مثالا لان الاولى ان
يمثل بالقضية الشرطية اللزومية قال بعض افاضل الدرس لان التناقض
اذا وقع في الاتفاقية فاحرى ان يكون في اللزومية وانما نص عليها لانه
قد يخفى التناقض فيها فتامل قوله والمهملتان اي الموجبة والسالبة
قوله في قوة الجزئيتين يعني فحكمها لا يكون بين الجزئيتين تناقض لا
يكون بين المهملتين تناقض بل بين مهملة وكلية بان تكون المهملة مو
جبة والكلية سالبة وبالعكس كما بين الكلية والجزئية نحو لا شيء من

www.alukah.net

الانسان بكاتب ونقيض السالبة المهملة كقولنا الانسان ليس
بكاتب والموجبة الكلية كقولنا كل انسان كاتب قوله وعكسه ابي تبديل
يل الطرف الثاني بنقيض الطرف الاول والحاصل ان عكس النقيض
الموافق تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي
بنقيض الاخر مع بقاء الصدق والكيف علي وجه اللزوم الكلي
كقولنا في كل انسان حيوان كل لاحيوان انسان وخرج بقولنا ذا
ت الترتيب الطبيعي المنفصلة ت فانه ليس في طبع احد طرفيها
ما يقتضي كونه مقدما بخلاف المنفصلة اذا نظرنا لطرفيها فقط
طبع احدهما وذاته ما يقتضي كونه مقدما له لانا اذا قلنا كلما
كان هذا انسانا كان حيوانا فان في طبع كونه انسانا اقتضاء كونه
نه ملزوما للحيوانية هكذا قرر السعد ثم قال ولا يخفى ان هذا
في بعض المنفصلات انتهى يعني لا في كلها لانه اذا كان المقدم
معلولا والتالي علة او كانا معلولي علة واحدة او كانا متضايفين
قبل في طبع المقدم ان يكون الاول مقدما والتالي تاليا انتهى
وقولنا مع بقاء الصدق اي السلب والايجاب تفسير للكيف
والكم عبارة عن الكلية والجزئية قوله كلما ليس لحيوان ابي اخره
هذه قضية موجبة معدولة الطرفين وهي عكس ما قبلها وهو
كل انسان حيوان ليس كل حيوان انسانا قوله ليس حيوانا تنقيض
التالي وقوله بانسان عكس الاول قوله لتوافقهما فيهما اي الايجاب
والكلب قوله اذ يصير ذلك بديهيا لان العكس يطلق على
معنيين على القضية الحاصلة من التبديل المذكور وعلى نفس

التبديل

التبديل فلو لم يتردد لها صار معنى تالتا وهو الحصول قوله
مع بقاء السلب والايجاب لو قال مع بقاء الكيف كان اخصر
قوله ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم ومن ثم حاول بعضهم
تصحيح المتن حيث قال والتكذيب على معنى انه اذا كذب
اللازم كذب الملزوم وليس المراد انه متى كذب الملزوم كذب
اللازم فانه فاسد كما بينه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله فان
كل حيوان انسان كاذب الي اخره لكن بعد تلك المحاولة مع
كونه خلاف ما دل عليه سياق الكلام فيصير قوله والتكذيب
قيد الزيد الان الحد تم بدونه فافهم قوله وهو بعض الانسان
حيوان موجبة جزئية على الكلية المانعة وهي صادقة بخلاف
الاصل فانه كاذب قوله في عبارة البعض المراد البعض المضاف
الشامل لكل منهما قوله لتناوله الشرطيات ذات الترتيب الطبيعي
وهي الشرطيات المتصلات لان الترتيب بين الطرفين فيها
طبيعي قطعا مع المغايرة بين تقديم كل واحد من الطرفين و
تاخيره فصح العكس فيها بخلاف المنفصلات فانه لا فرق في
المعنى بين تقديم احد الطرفين فيها وتاخيره فلم يسم تبديل
احد طرفيها بالاخر عكسا اذ العكس لازم لاصل القضية
واللازم لا يدل على بقاء الملزوم في المعنى وكتب ايضا ما نصه
فتقول في المنفصلة كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وعكسه
المستوي قد يكون اذا كان حيوانا كان انسانا انتهى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وصفيهما العنواني مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فههنا ثلاثة
اشياء ذات الموضوع وهو المحمول افراد الانسان ووصف الموضوع الذي
هو الانسان ويقال له الموضوع والذكر والعنوان ووصف المحمول
الذي هو الحيوان ولا شك ان قولك في بعض انسان لم يصبر بالحيوان
أفراد الانسان مفهوم الحيوان وبالعكس بالعكس بالهما بحالهما وموضوع
العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحموله وصف الموضوع وكذلك
الحال في لا شيء من الحجر بانسان فتامل في شرح الغرة قوله ذات المحمول
اي في الاصل وقوله محموله اي محمول الموضوع في العكس قوله الاخص
وهو انسان قوله الاعم وهو حيوان بل العكس جزئية للزوم القصد
في لزوما كليا في سائر المواد قوله فانا نجد هذا استدلال على
المدعى السابق وهو احد طرق ثلاث ويسمى هذا طريق
الافتراض وذكر الشيخ الطريقين الاخرين وهما طريق الخلف
وطريق العكس وقد اوضحهما بعض الشراح بقوله وتانيهما
الخلف وهو ان نضم نقيض الاصل لينتج من الشكل الاول محالا
كما يقال شيء صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من
بانسان ونضمه الى الاصل هكذا كل انسان او بعضه حيوان ولا شيء
من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان وليس بعضه بانسان
ان هذا خلف لامتناع سلب الشيء عن نفسه وتانيهما طريق
العكس وهو ان نعكس نقيض العكس لينتهي الى ما بنينا في الاصل كما قال

يقال

يقال شيء صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من
بعض الحيوان انسان وبالعكس الى لا شيء من الانسان بحيوان علي ما
سيجيء من ان السالبة المعكوسة كلية فيلزم المنافاة بين الا
نسان والحيوان وقد كان الاصل كل انسان او بعضه حيوان هذا
خلف فيثبت ان الموجبة الكلية والجزئية المعكوسة جزئية انتهى
ما اردنا نقله منه وفيه ايضاح فتامل قوله شيئا معينا وكتب كزيد
مثلا كما في بعض الشروح موصوفا بالانسان والحيوان فاذا جعلنا
ذلك الشيء موصوفا بالانسان وحملنا عليه الحيوان كان دليل اصل
القضية وان جعلناه موصوفا اي الحيوان وحملنا عليه الانسان كان
ذلك على القضية شرح اخر قوله وهو الحيوان الناطق الظاهر
انه تفسير للشيء وعبارة الكافي اذا قلنا كل انسان حيوان فانا نجد
شيأ معينا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان انتهى
اي ما صدق عليه الانسان كزيد وعمرو وبكر كذا في بعض الهوامش
وبعضها ايضا اي شخص الانسان قوله ولانه اذا صدق الى اخره
كلام غير الكافي بالحرف غير انه حذف اولها قوله والاولى
ان يقال اذ الكلام الى اخره تامل وقد وجه في بعض الحواشي الا و
لوية قيل اجح قوله كل انسان الى اخره موجبة كلية قوله بعض الى اخره
موجبة جزئية عكس الموجبة الجزئية السابقة ويلزم صدق
الاصل وهو هنا الموجبة الكلية صدق عكسه وهو هنا الموجبة
الجزئية كما تقدم قوله والا اي والا يصدق بعض الحيوان انسان

www.alukah.net
شبكة الألوكة
www.مكتبة-المصطفى.com

وهي الموجبة الجزئية نقيض نقيضه وهي السالبة الكلية قوله ح
هو لا شيء الي اخره اقول الاولي ان يقول ويعكس لا شيء من
الحيوان بانسان الي قولنا لا شيء من الانسان بحيوان فيلزم المنا
فاة الي اخره ح او يضم ذلك النقيض اي نقيض العكس
وهو لا شيء من الحيوان بانسان الي الاصل وهو كل انسان حيوان
وكتب ايضا ما نصه قوله او يضم ذلك النقيض الي اخره هذا
اشارة الي دليل الخلف وهو ضم نقيض العكس الي الاصل لينتج
محالا من الشكل الاول كما بينه الشارح بقوله هكذا الي اخره وا
شار بقوله ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم الخ الي
ليل العكس قال السعد في شرح الشمسية الثالث طريق
العكس وهو ان يعكس نقيض العكس لينتج ما في الاصل فيكون
نقيض العكس محالا فيكون العكس حقا وانما قلنا بناء في الاصل
لي ليشمل المناقضة والمضادة مثلا اذا صدق حينئذ كل ب ا
وبعض ب ج بالاطلاق لم يصدق بعض ب ج بالاطلاق
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من ج ب دايما وننعكس
الي لا شيء من ب ج دايما وهو مناد للاصل المحلي اعني كل ج
ب ومناقض الاصل الجزئي اعني بعض ج ب وهذا الطريق
يعني طريق العكس يجري في السوالب ايضا الي اخر ما بينه
يعني بخلاف طريق الافتراض على ما اخره فلم يراجع السيد
من اوجب الاطلاق عليه قال القطب في حواشيه الخلف مطلقا
هو اثبات الشيء بابطال نقيضه كما سيجيء سواء كان الابطال بضم

نقيض ليتوصل بانعكاسه الي ما بيناه في الاصل المفروض الصدق
فليس عكس النقيض خارجا عن طريق الخلف الا ان يدعي
ان الخلف في باب العكس اصطلاح مغاير لمطلق الخلف ولا
موجب لهذه الدعوي انتهي وكتب ايضا ما نصه قيل انما
سميت خلفا لان التمسك به يثبت مطلوبه بابطال نقيضه
فكانه يأتي مطلوبه لا على الاستقامة بل من خلفه ويورده نحسه
تسمية القياس الذي يساق الي المطلوب ابتدا اي من
غير تعرض لابطال المستقيم وعبارة شرح المطالع الثالث
طريق العكس وهي ان نعكس نقيض العكس ليرتد الي نقيض الا
صل ان كان جزئيا او وحده ان كان كليا مثلا اذا صدق كل ج ا او
بعض ج ب بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ب ج بالا
طلاق والا لصدق لا شيء من ب ج دايما ويعكس الي لا شيء
من ج ب على ما سبق وقد كان الاصل او بعضه ب هذا خلف
والتحقيق فيه ان يقال صدق الاصل مع لازم نقيض العكس
ممتنع لاستلزامه اجتماع النقيضين اما اذا كان الاصل جزئيا
فظاهر واما اذا كان كليا فلاستلزامه الجزئيتين فيمتنع صدق
الاصل بدون العكس وهو المعنى اللزوم المنتهي المقصود ونقله منه
قوله ينتج اي من الشكل الاول قوله والموجبة الجزئية ايضا الي اخره
قال بعض الشراح ولقائل ان يمنع انعكاس الموجبة الي الموجبة
الجزئية مطلقا اذ يصدق قولنا بعض الانسان زيد
ولا يصدق بعض زيد انسان او زيد بعض الانسان انتهي كلامه

١ كل ج ب ح

٢ لان عكسه وهو زيد انسان ح

www.alukah.net

وفي نقيض الشروح ايضا لا يقال هذه الحجة منقوضة لانها
لو صحت لانعكس قولنا بعض الانسان زيد الى قولنا بعض زيد
انسان ولم تنعكس اليه لكذبه وصدق الاصل لان القول
ليس المراد بزيد ههنا معناه الجزئي اذ المعنى الجزئي لا يقع
محمولا بل المراد المفهوم الكلي وهو المسمى بزيد فقولنا بعض الا
نسان زيد معناه فبعض الانسان يسمى بزيد فينعكس الى قولنا بعض
المسمى بزيد انسان فلا نقض وفي ذلك الشروح ايضا واعلم ان
المخصوصة لا تنعكس اذ العكس كما مر جعل المفهوم الموضوع
محمولا وهذا فيها جزئي فلا يكون محمولا فلا تنعكس نحو قولك هذا
زيد اي زيد هذا لان مفهوم هذا كلي ومفهوم هذا ذاك
جزئي اي تلك الذات المشخصة وكذا حال الزيدين فليس من
جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا في شيء النهي من نسخة محرفة
معينا قوله لانا نجد شيئا اي بعضا قوله لزم ان يصدق الى اخره
وهو عكس الاصل وانما لزم ذلك لان العكس لازم للقضية قوله
ليصدق نقيضه وهو السالبة الكلية لان الموجبة الجزئية
نقيضها السالبة الكلية قوله فيلزمه اي يلزم النقيض وهو
السالبة الكلية سالبة كلية اخرى لانها تنعكس كنفسها قوله
هذا النقيض وهو لا شيء من الحيوان بانسان قوله الى الا
صل وهو بعض الانسان حيوان قوله سلب الشيء عن نفسه
التركيب هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان

قوله بل بنفسه اي مفهوم البداهة قوله فانه اذا صدق
الى اخره هذا طريق العكس قال بعض الشراح وانما لم يتبين
عكس السوالب بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصح
عند وجود الذات والسوالب لا تستلزم وجود الذات
بخلاف الموجبات فلا يكون الافتراض الا في الموجبات النهي
ومراده بالسوالب السوالب البسيطة كما هو مبين في المطولا
ت قوله صدق قولنا الى اخره وهو عكس الاصل اللازم له قوله بعد
نقيضه اي نقيض لا شيء من الانسان بحجر وهو السالبة الكلية ونقيض
ذلك الايجاب الجزئي وهو بعض الحجر انسان كما مر قوله وينعكس
اي هو اي النقيض الجزئي الموجب الى مثله وهو بعض الحجر انسان
كما سيجيء قوله بعض الحجر انسان ينافض الاصل الذي هو لا شيء
من الحجر بانسان قوله او بضم الى اخره هذا اشارة الى طريق الخلف
وقوله فيما سبق والا لصدق نقيضه الى اخره اشارة الى طريق
العكس وترك طريق الافتراض لانه لا يجري في السوالب
البسيطة وانما يجري في الموجبات والسوالب المركبة لوجود
الموضوع فيهما بخلاف الخلف فانه يعم الجميع وكذا العكس قال
السعد في شرح التهذيب وهذا الطريق يعني طريق العكس
الجزئي في السوالب ايضا مثل جريان طريق الخلف مثلا اذا صدق
لا شيء من ج ب فليصدق لا شيء من ب ج والا فبعض ب ج و
ينعكس الى بعض ج ب وهو ينافض لا شيء من ج ب انتهى كلامه
رحمه الله سبحانه قوله هذا النقيض وهو بعض الحجر انسان الذي

www.alukah.net

هو نقيض العكس بان تجعل هذه الموجبة الجزئية صغرى لكون
الجانب الصغرى شرطا في الشكل الاول وتجعل الاعم وهو الكلية السالبة
الكبرى شرطا فيه فينتج حينئذ سلب الشيء عن نفسه كما
ذكر قوله بعض الانسان هذه صغرى وهي النقيض قوله ولا شيء
من هذي الكبرى وهي الاصل فينتج من الشكل الاول بحسب الكم اي
الكلية والجزئية قوله والسالبة الجزئية الي اخره في بعض النسخ
واعلم انهم لم يذكروا المهملات والشخصيات لكون المهملات
بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم النظرية
والقول ظاهره ان الشخصيات تنعكس وقد تقدم لنا في ما نقلناه عن
بيا عن بعض الشروح انها لا تنعكس وهو الظاهر قوله والا اي ولو
كان فيها عكس علي وجه اللزوم وعدم التخلف قوله فيصدق قالفا
للحر للتفريع اوالبه قوله سلب الاخص وهو الانسان مثلا
عن بعض الاعم وهو الحيوان وكتب ايضا ما نصه وهو الاصل نحو
بعض الحيوان الي اخره قوله سلب الاعم وهو الحيوان قوله عن
بعض الاخص وهو الانسان فلا يجوز ان يقال بعض الانسان
ليس بحيوان قوله بعض الانسان ليس بحيوان ايجاب جزئي
قوله لصدق نقيضه اي نقيض العكس وهو الايجاب الكلي
لوصدق عكسه وقوله وهو كل انسان الي اخره بيان للنقيض و
كتب ايضا ما نصه اذ لو صدق النقيض لزم اجتماع النقيضين
قوله والا لوجد الكل بعني لو صدق عكسه لزم وجود الكل وهو لا
شيء من الانسان فانه مركب من الحيوان والناطق بدون الجزء وهو

وهو الحيوان الذي هو جزء الانسان وهو محال اي وجود الكل
بدون الجزء محال قوله وقيد اي المصنف قوله المواد اي المواضع
قوله بعض الانسان الي اخره هذا هو الاصل قوله من اقوال
صادقة كانت او كاذبة قطعا كما في القياس التعريفي لتركبه
من قياسين الاول الشيء الذي احد لمماثل خفية وكل اخذ للمماثل
خفية سارق فهذا قياس ينتج الشيء الذي سارق والثاني
كان يقال الشيء الذي سارق وكل سارق يقطع يده ينتج
الشيء الذي تقطع يده قوله فخرج اي بقولنا من اقوال قوله
كعكس المستوي وهو المراد عند الاطلاق وكتب ما نصه
نحو كل انسان حيوان وعكس المستوي بعض الحيوان انسان
وهو لازم لاصل القضية كما تقدم قوله وعكس نقيضه اي
القول الواحد نحو قولك كل انسان حيوان ينعكس بعكس
النقيض الموافق الي قولك كل ما ليس بحيوان ليس بانسان
فهذه القضية وهي الموجبة الكلية المعدولة الطرفين
لازمة للاصل كما تقدم فلا يسمي الاصل وهو قولنا كل انسان
حيوان قياسا لكونه قولا واحدا وان لزمه قول اخر وهو
العكسي وينعكس بعكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف
الاول بنقيض الثاني والثاني بعين الاول الي قولنا لا شيء
مما ليس حيوانا بانسان فهذه القضية السالبة على الاصل
لازمة له فلا يسمي الاصل ايضا قياسا لكونه قولا واحدا
قوله لا استقرا اي بغير التام وكتب ايضا ما نصه اعلم ان

www.alukah.net

الاسترشد لا ريب في علي الشيء اما ان يكون بالجزء اي يثبت الحكم
واحد في الجزئي لثبوته في جزئي اخر لحقي مشترك بينهما وهو
هو التمثيل ويسميه الفقهاء قياسا كما يقال النبيذ مسكر فهو
حرام كالخمر واما ان يكون بالجزء علي الحكم لثبوته في اكثر جزئياته
وهو الاستقراء فهو تام ان كان الحكم موجودا في جميع جزئياته
كقولنا كل جسم متحيز اما جماد او حيوان او نبات وكل واحد منها متحيز
فكل جسم متحيز ويسمي قياسا مقسما وناقصا ان كان الحكم موجودا
في اكثر جزئياته كما اذا استقرينا افراد الانسان والفرس والحمار
والطير ووجدنا لها تحرك فكها الاسفل عند المضغ حكمنا بان
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ واما ان يكون بالحكم علي
الجزئي او بالحكم علي الكلي وهو القياس كقولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان ماش علي قدميه فانا استدللنا بثبوت المشي لكل
افراد الحيوان علي ثبوته للانسان الذي هو بعض افراد الحيوان
وكقولنا الانسان ناطق وكل ناطق ضاحك فاستدللنا ههنا
بثبوت الضحك لجميع افراد الناطق علي ثبوته للانسان الذي
هو ساويه وتسمي هذه الثلاثة تجاويد ودلائل والعمدة فيها
القياس لما علم في المطولات ان الاستقراء الناقص والتمثيل
لا يفيدان الا الظن انتهي من بعض الشروح وكتب اعطيا ما
نصه قوله والاستقراء والتمثيل الي اخره قال السعد بعد ان الحكم
عليها وعلي ما يرد علي تعريفها ما نصه واعلم انه لا نزاع لاحد في
الاستقراء والتمثيل انما يفيدان الظن دون اليقين انتهي كلامه

في

في محل وقال في اخر وقد صرح القوم بان الاستقراء يفيد
الي تام وهو القياس المقسم والي ناقص وهو الاستقراء المتعا
رف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء المفيد للظن دون
العلم انتهي المقصود نقلته منه وبه تعلم انه لا خاصة
لهذا الي تقييد الاستقراء بالتام الي التنبيه عليه مما يتبين قوله
اجنبية اي غير لازمة عن المقسمات قوله فلان المريض
يتحرك لعله قد حذف الكبري وهي كل متحرك متحرك فهو حي
واما قوله الثاني فهو حي فهو النتيجة قوله لان لزوم انه
حي فلان قوله وكما في قياس المساوات الي اخره من قياس
المساوات الفول بنبع الحمام والحمام بنبع الذئب ينتج الفول
بنبع الذئب وهو باطل لان صدقه يتوقف علي انه منبع و
هو باطل وكقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة
ينتج الواحد نصف الاربعة وهو باطل لان نصف نصف الشيء لا يكون
نصفا له قوله موضوع الاخري اي القضية الاخري كالانسان
مثلا قوله ما وب لناطق مثلا قوله وب ناطق مثلا قوله
ما وج لبشر قوله لا يتحقق الاستلزام فيه اي في قياس المساوات
قوله كما في قولنا الفرس الخ قوله لب انهار قوله وب اي انهار
قوله ملزوم ج للطوء قوله انسان د مباين لب لفرس قوله
وب وفرس قوله مباين ج لناطق قوله واحد قوله نصف اي
الاثنين قوله وب والاثنان ب نصف اي الاربعة اذ الفا
واحد قوله نصف اي الاربعة قوله اما بتقسيم اي باعتبار صورته

قوله اقترانية الحد الاوسط بالاصغر والاكبر وسيأتي ما يتركب منه في المتن فهو بمنزلة الجزء الشرطي وغير شرطي قوله بالفعل واما بالقوة فهي مذكورة فيه بذكر مادته صورته قوله كل جسم مؤلف اي الهيولي والصورة بين الجسمية والنمو والمتكلمين قوله وكل مؤلف حادث اي محتاج الى الفاعل قوله فكل جسم حادث هذا هو النتيجة وليس مذكورا في القياس بالفعل لا هو ولا نقيضه وان مذكورا بالقوة فيه لذكر مادته قوله بلا استثناء احترز به عن القياس الاستثنائي فلا يسمى اقترانيا قوله في الثاني وهو الذي ذكر فيه نقيض النتيجة قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هذه مقدمة اولى شرطية قوله لكن الى اخره مقدمة ثانية مشتملة على حرف الاستثناء وهو لكن وقوله النهار ليس بموجود نقيض النتيجة وهو مذكور بالفعل في القياس قوله فالشمس ليست بطالعة هذه النتيجة قوله وفي الاول اي الذي ذكرت فيه بالفعل قوله لكن الشمس طالعة استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وهو اللازم لانه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم قوله ولا يشكل اي ما ذكر فيه النتيجة بالفعل وهو الاول بخلاف الثاني فانه لا اشكال فيه تأمل قوله وههنا اي في القياس الاستثنائي قوله كذلك اي مغاير قوله لانه اي الفعل اللازم وهو النتيجة قوله منه اي من مقدمتي القياس وهما الشرطية والاستثنائية

قوله

قوله اذ المقدمة اي المذكورة في القياس قوله بنت قولنا الى اخره يعني حتى يلزم الاشكال وهو ان النتيجة لم تغاير كلا من المقدمتين وقوله بل لاستلزامه يعني ان مقدمة القياس الاولى هي مجموع الشرطية المركبة من المقدم والتالي وجزئيه فتكون النتيجة جزء هذه المقدمة في الظاهر والجزء يغاير الكل والمقدمة الثانية في القياس هي المشتملة على حرف الاستثناء وهو لكن الشمس طالعة ولا اشكال في مغايرة النتيجة لهذه المقدمة وقوله النهار موجود الذي هو النتيجة المقدمة وقوله طلوع الشمس وهو المكرر وقوله اي النهار موجود وهو اللازم وقوله ذلك اي الاستلزام قوله والمكرر الى اخره اعلم ان القياس الاقتراني الحادي الساذج لا محالة يشتمل على حدود ثلاثة الموضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما وبه تعلم ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه وهذا المكرر اما ان يكرر بين مقدمتي القياس الاقتراني اي بحكم الساذج لا بالاستقلال بحيث لم يجعل جزءا منهما واما وقوع التكرار بينهما مع انه قد وقع اول جزء من الاولى واخره من الاخرى مثلا فيكشف عنه بيان تسمية المكرر باسمه شرح اخر ثم قال فيه فان قلت فقولا بتوسط بينهما كما في الشكل الرابع قلت هو متوسط في جميع الاشكال يعني وان لم يتوسط في بعضها صورة على ان تسمية الامور المناسبة في وجه شيئا لا تتوقف على ثبوت المناسبة بين ذلك الشيء وبين كل من ذلك مراد انتهى بين مقدمتي القياس اي الاقتراني فاكثر من مقدمتين يعني

www.alukah.net

بحسب الظاهر والا فالتحقيقات القياس انما يتركب من
مقدمتين لا غير قوله سواكان محمولا الي اخره يعني سواكان
محمولا فيهما كما في الشكل الثاني نحو قولك كل انسان حيوان ولا
شيء من الفرس بحيوان فلا شيء من الانسان بفرس او موضوعا
فيهما كما في الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
فبعض الحيوان ناطق او محمولا في الصغري موضوعا في الكبري
كما في الشكل الاول نحو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم
حادث او كان بالعكس او موضوعا في الصغري محمولا في الكبري
كما في الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق فهذه الانواع كلها داخلة تحت قول
الشارح رحمه الله سبحانه ونفعنا به سواكان محمولا او مو
ضوعا فافهم ولا تغفل قوله ام مقدما الي اخره وذلك في القياس
الاقتراني الشرطي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من
اقتران لهما بين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة قوله سمي هذا الموضوع حدا اي
طرفا موضوعا او محمولا وفي بعض الشروح ويسمي ذلك المكرر
حدا اوسطا اما تسميته حدا فلان ما تنحل اليه المقدمة كالمو
ضوع والمحمول يسمي حدا لكونه طرفا للنتيجة واما تسميته اوسطا
فلتوسطه بين طرفي المطلوب وكتب ايضا علي قوله
اوسطا ما نصه لان الحد المتوسط بين ملاقات الاصغر

والا

والاكبر وبوسطه تكرره يتحقق العلم بالنتائج وذلك بيان
ان النتيجة محمولا بالمطلوب الي موضوعه لما كانت محمولة
احتيج الي امر ثالث موجب للعلم بتلك النسبة فالمراد هو ال
مر المتكرر بانضمامه تارة الي الموضوع وتارة الي المحمول
لتوسطه كما لمؤلف المذكور سابقا ومقدمة في الشرطية
بمعني الي اخره وفيه اشارة الي ما قاله بعض الشراح معترضا علي المتن
ونصه واعلم ان هذه الاشكال تتحقق في جميع اقسام القياس
الاقتراني وهذه الاصطلاحات علي ما ينبغي لا تتناول الاقتراني
الشرطي لاختصاصها بالاقتراني الحملي وكان الاسب ان يعبر
عن الموضوع بالمحكوم عليه وعن المحمول بالمحكوم به ليعم الحملي والشر
طي ثم بين تلك الاصطلاحات النهي كلامه وحاصل ان التعبير
بالموضوع والمحمول خاص بالحملي المصرف وان غيره تجري فيه هذه
الاقسام كلها لكن لو عبر فيه بالمقدم والتالي لاختصاصهما با
لشرطي والحملي والمختلط لكان اولي فافهم قوله لانه اي الموضوع
اخص في الاغلب هذا انما يتم لو كانت الموجبة التي مو
ضوعها اما اخص في الاغلب فيما بين النتائج والا فموضوع السالبة
يجوز ان يكون اخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الاغلب اخص
واجيب بان المراد انه في الاغلب الموجبات الكليات التي هي
اشرف النتائج لان وضع المنطقي لتحصيل المعلوم وما يليها مو
جبات كلية ولا يبعد ان يقال النسبة من تتمة المحمول فهو
مع النسبة اكثر من الموضوع عصام قوله لانه اعم اي موضوع المطلوب

قوله في الاغلب ومن غير الاغلب ان لا يكون اعم بل يكونان متباينين كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج من الشكل الاول كل انسان ناطق وهما متساويان قوله واقتران الصغرى بالكبرى يقال التحقيق ان القياس باعتبار الاقتران يسمى قرينة وضربا ولا يخفى انه انسب باسم القرينة قيل وجه التسمية بالضرب لانه نوع من الانواع ولان الضرب بمعنى الجمع وهذا الوجه انسب بالتسمية للقرينة ولا بعد ان يجعل من الضرب بمعنى الكسب او الوجود وقد اثبتهما القاموس وعصام وكتب ايضا ما نصه قال السعد في شرح الشمسية لقول التحقيق ان القياس باعتبار مقدمتيه المقترنتين وسليهما وكليتهما وجزئيتهما اسمي قرينة وضربا باعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر عند الاوسط من جهة كونه موضوعا لهما او محمولا لا بمعنى كلا فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد يكون بالعكس اي يتحد الضرب مع اختلاف الشكل كالموجبتين الكليتين من الشكل الاول والثالث الى آخر ما قال المحقق قوله كل ج اي كل انسان حيوان وكل ب اي وكل حيوان ناطق وان كان محمولا فيهما نحو قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا ينتج فينتج بعكس الكبرى اي لا شيء من الفرس بحجر شرح اخر وقوله ينتج بعكس الكبرى اي لا شيء من الفرس بحجر شرح اخر ليرتد الى الشكل الاول فان الكبرى صالبة كلية وهي تنعكس كنفسها

والهيئة

والهيئة الحاصلة من كيفية الحد الاوسط عند الاصغر
صوعا كان او محمولا وعند الاكبر ايضا كذلك بل القياس باعتبا
رهذه الهيئة يسمى شكلا انتهى كلامه وعبارة المتون
والمركب الحاصل منهما يقتضي من الصغرى والكبرى يسمى شكلا
وهو اربعة وكتب ايضا ما نصه واعلم انه اذا اقترنت
الصغرى بالكبرى فلا يجوز ان يكونا سالبتين معا او جزئيتين
معا ويجوز ان يكونا موجبتين او كليتين او احديهما موجبة ولا
خرى جزئية فلا تنعقد وكتب على قوله في الايجاب والسلب
ما نصه اي لا في الضرورة والدوام مثلا وكتب على قوله قرينة
وضربا ما فيه من معنى القرينة والضرب شرح اخر وفي بعض
الهوامش وانما سميت قرينة لاقترانه في الايجاب والسلب في
الكلية والجزئية انتهى وكتب ايضا ما نصه ولم يذكرهما المصنف
رحمه الله تعالى والفرق بين الشكل والضرب ظاهر فان الشكل
قد يتحد مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد
يتحد الضرب مع اختلاف الشكل كالموجبتين الكليتين من
الشكل الاول والثالث والثاني شرح اخر قوله كل ج اي كل
انسان حيوان وكل ب اي وكل حيوان ناطق وان كان محمولا
فيهما نحو قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا ينتج
فينتج بعكس الكبرى اي لا شيء من الفرس بحجر شرح اخر وقوله
وقوله ينتج بعكس الكبرى اي لا شيء من الفرس بحجر شرح اخر
ليرتد الى الشكل الاول فان الكبرى صالبة كلية وهي تنعكس كنفسها

www.alukah.net

سالبة كلية فافهم قوله نحو كل انسان حيوان
ولا شيء من اب اي من الحجر بحيوان قوله وان كان موضوعا
فيهما نحو قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صهال ينتج بعكس الصغرى
ان بعض الحيوان صهال وقولنا بعكس الصغرى وهو بعض
الحيوان انسان لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية لان
الشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية قوله وان كان موضوعا في
الصغرى الى اخره نحو قولنا كل فرس حيوان وكل صهال فرس ينتج
بعكس الترتيب والنتيجة ان بعض الحيوان صهال ثم كتب
على قوله بعكس الترتيب يعني في هذا المثال ليكون سهلا اما لو
عكسنا المقدمتين وهما على حالهما في الترتيب كما عينا كما سيأتي
في الشكل تامل وكتب عليه ايضا ما نصه قوله بعكس الترتيب
بان تجعل الصغرى كبرى وقوله والنتيجة اي وبعكس النتيجة
وكتب ايضا ما نصه وهذا الشكل ينتج المطالب الاربع خلا الموجبة
الكلية الا في الثاني وهو ان يكون الحد الاوسط محمولا فيهما
كما تقدم فالمراد منه في المفهوم والثالث وهو ان يكون مو-
ضوعا فيهما فيكون المراد منه الذات اذا وقع موضوعا الى اخره
اي فلينتج الوسط عين المفهوم اي حتى يلزم عموم الكبرى
بل افرادا اي بل المراد قوله المفهوم اي مفهوم المحمول قوله بقصد
عليه مفهوم الاوسط سواء كان محمولا ام موضوعا لكن المتبادر من
الشرط بينهما اسبيات البيان في قوله لانه بمنزلة ان يقال الخا
ص بالشكل الاول والكبرى في الرابع فلينحز بالتامل قوله بشرط

له الاكبر اي مفهوم الاكبر قوله المطالب الاربع وهي المحصورات
الاربع الموجبة والسالبة الكلية وجزئية والشكل الثالث لا ينتج
غير السالبة كلية او جزئية والشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية
سالبة وموجبة والشكل الرابع ينتج المطالب المحصورة ما خلا
الموجبة الكلية قوله من الموضوع وهو الاصغر قوله الى المحمول وهو
الحد الاكبر قوله حتى يلزم الاشكال وذلك ان الاكبر فيه دلالة
على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملتها الاصغر
فيثبت الحكم له ولا حاجة اليه ولذلك وضع في الرتبة الاولى
قوله اليه اي الى الاول قوله بطلب اي المحمول لاجله اي الموضوع
بعيني وكل ما يكون بحيث يطلب لا مر اخر لاجله يكون
ذلك الشيء اشرف من ذلك الامر قوله ثم الثالث وهو ما كان
الحد الاوسط موضوعا في مقدمتيه منتجة منتيه قوله اليه اي الاول
قوله اياه اي الشكل الاول قوله في اخس المقدمتين وهي الكبرى
لعدم اتصافها على الموضوع الذي هو اشرف من المحمول لان
الحد الاوسط موضوع في الكبرى كبرى الشكل الثالث كما في الشكل
الاول والثاني وهو ما كان الحد الاوسط فيه محمولا فيهما
نحو كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الفرس
بحجر قوله بعكس الكبرى اي كبرى الثاني مع مراعاة شروط لا
تناج كان يقال كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فالكبرى
في هذا الشكل الثاني هي قولنا لا شيء من الحجر بحيوان فاذا عكسنا
ها نقول في عكسها لا شيء من الحيوان بحجر فان السالبة الكلية

الشكل كنفسها ليضم هذا الشكل الى المقدمة الصغرى
في الشكل الثاني فيرجع الى الاول ويصير هكذا كل فرس
حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فبضم الضرب الثالث
من الشكل الاول فينتج سالبة كلية وهي لا شيء من الفرس
بحجر كقولك في الضرب الثاني من الشكل الاول وهو المركب
من كليتين والكبرى سالبة كما سيأتي كل جسم مؤلف ولا
شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم قوله
في مثاله السابق وهو كل ج ب الى اخره اي ولا شيء من
ب اهذا بدل قوله السابق ولا شيء من اب قوله والتا
لث وهو ما كان الاوسط موضوعا فيهما قوله ينعكس الصغرى
اي صغرى الشكل الثالث بعض ب ج اي وكل ج فبعض ب
د وكتب ايضا ما نصه على قوله بعض ب ج هذه على
الصغرى فان صغريان كانت موجبة كلية وهي كل ج ب
وعلى هذه موجبة جزئية قوله ينعكس التركيب اي بان
تجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى قوله لعدم كلية الكبرى
يعني الذي هو شرط الناتج الشكل الاول فانه من شروطه
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى كما سيأتي في قوله ومثال ما لا
ينتج منه اي وينتج من الشكل الرابع وبقية الاربعة السقطة
مذكورة في بعض النسخ قوله كل ج ب ولا شيء من اب فهو
مركب من كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة جزئية وهي
بعض ب ليس اذا عكستها بين المقدمتين بان يعكس

الحلية الى موجبة جزئية وهي بعض ب ج فتنعكس الكبرى
السالبة الحلية الى مثلها وهو ولا شيء من ج اصار شكلا اولا
ونظيره هكذا بعض ب ج ولا شيء من ج اينتج بعض ب
ليس قوله فيرد بالعكس اي في المقدمتين جميعا لا عكس
النتيجة اذ لم يوجد شرط الناتج الشكل الاول قوله
لا يحتاج الى الرد الثاني الى اخره اي لانه يعلم في بادي النظر
ان شيئا اذا ثبت لامر والنفي عن اخر يختلف بين الا
مرين سلب فلا يحتاج الى الرد بخلاف الثالث والرابع انتهى
شرح اخر وكتب على قوله في هذه الحاشية اذا ثبت الامر
الى اخره لانه كما سيأتي لابد فيه من اختلاف مقدمتيه بالا
يجاب والسلب قوله وانما ينتج الثاني وهو ما كان الحد الا
وسط فيه محمولا في الصغرى والكبرى نحو قولنا كل فرس حيوان
ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعكس الصغرى لا شيء من الفرس
بحجر فان قلت ما السر في تخصيص هذا الشرط في هذا الشكل با
لذكر دون الشرط الاخر الاتي في كلام الشارح قلت كما قاله
بعض الشراح ان قرنه من الطبع وعدم احتياجه الى ارشاده
الى الاول انما نشأ من الشرط المذكور فللتنبيه عليه فائدة
تخصيصه بالذكر انتهى قوله لاختلاف النتيجة يعني وذلك
الاختلاف اللازم موجب لعدم الانتاج وهو عدم انتظام
الوارد على صورة واحدة مع ايجاب النتيجة واخر مع سلبها
وهذا يرد على ان القياس لا يختلف لان النتيجة بخصوصية

المادة لاستحالة اجتماع في مقتضى الذات والحق الايجاب
وهو قولنا كل انسان ناطق كان الحق السلب وهو لا شيء
من الانسان بفرس قوله كان الحق الايجاب وهو الانسان
ناطق قوله والا نكلي كلية بان كانت جزئية قوله وبعض
الحيوان فرس كبري جزئية قوله والحق الايجاب وهو لا
شيء من انسان حيوان قوله ولو قلنا ايجاب بدل بعض الحيوان قوله
كان الحق السلب وهو لا شيء من الحيوان بصاهل قوله و
كقولنا ايجاب في السالبة الجزئية اذا كانت كبري قوله كل انسان
حيوان صغري كلية قوله وبعض الجسم ليس بانسان سالبة جزئية
كبري قوله والحق الايجاب وهو بعض الانسان جسم قوله
كان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بجسم قوله فشرط
انتاج الثاني اقول الظاهر انه انما ذكر ذلك مع كونه تقدم في
المتن ليربط به قوله وبحسب الكم كلية الكبري وفيه نظر
اليس انه حبيب ذكر ذلك الشرط كان الاولي ان يضم اليه الشرط
الثاني وايضا لتكون شرايط الاشكال كلها في سلك واحد
تسهيلا علي المبتدي الناظر في هذه المقدمة وكتب
ايضا ما نصه ولا ينتج الا ان السالبة كلية كانت او جزئية
قوله وشرط انتاج الثالث وتقدم انه ما كان المحمول الا
وسط فيه موضوعا في الصغري والكبري نحو كل فرس حيوان وكل
فرس صهال ينتج بعكس الصغري ان بعض الحيوان صهال
وهذا الشكل لا ينتج الا الجزئية سالبة كانت او موجبة

وكتب

وكتب ايضا ما نصه ولا ينتج الا الجزئية سالبة كانت او موجبة
قوله وشرط انتاج الرابع اقول هو ما كان المحمول الا
وسط فيه موضوعا في الصغري محمولا في الكبري نحو كل فرس حيوان وكل
صهال فرس ينتج بعكس النتيجة بل يجعل الصغري كبري والكبري
صغري فيصير كل صهال فرس وكل فرس حيوان ويقتضي النظر
هو ان تكون النتيجة كلية وهي كل صهال حيوان لكن هذا الشكل
ينتج المطالب الاربع المحصورة ما عدا الموجب الكلي فلا بد
فيه حينئذ من عكس النتيجة ايضا فيكون بعض الحيوان صهال
فتامل قوله معيارا مفعول ثان قوله العلوم اي النظرية قوله
اي ميزانها هو احد اطلاقي المعيار قال السيد في حواشي المطالع
اول الكتاب معيار كالميزان يعرف به كما يبدأ الانتظام في المواد الجزئية
والعلوم وكذا هو ميزان ثم قال والذي يقتضيه ظاهر العبارة
ان يذكر المعيار مع النظر والميزان مع الفكر لكنه عكس تنبيها
علي المعيار قد يطلق علي الميزان ايضا انتهي المراد نقله منه قوله
الموجب الكلي والسالب الكلي اشرف مما بعده لانه هو المنتفع به قوله
سئل عن حبر الخ جعل مبني التركيب قوله بالاول اي بالشرط الاول
قوله اي البينين صفة بالكلية والجزئية قوله من الصغري حال
في الاربع متعلق بضرب قوله بالثاني اي بالشرط الثاني قوله
من الكبري اي حال كونه كون كل من الجزئيتين الموجبة والسالبة
من الكبري قوله في الكلية متعلق بضرب قوله من الصغري حال
نظر به المنتجة اربعة وقد علم من كلامه ان كل ضرب منه ينتج

www.alukah.net

سطلوبا من المطالب الاربع وعلم اخيرا ان النتيجة تتبع
اخس المقدمتين كما مر فكيف وقد لاحظ في هذا الترتيب
شرف ضروب القياس والنتيجة فيقدم الاشرف فالا
شرف بشرح اخر قوله اربعة ايضا اعني كالاول كالاول فان
ضروب المنتجة اربعة كما سيجيء بيانه واما بيان هذا فنقول
قال السعد في شرح الشمسية اما بطريق الحذف فلان اختلاف
المقدمتين بالكيف اسقط ثمانية اعني الموجبتين كليتين
كانتا او جزئيتين او الصغرى كلية والكبرى جزئية او بالعكس
والسالبتين كذلك وكلية الكبرى اسقط اربعة اعني الكبرى
الجزئية السالبة مع الموجبتين والموجبة مع السالبتين
واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية ان كانت سالبة
فمع الصغرى الموجبتين وان كانت موجبة فمع
السالبتين وكتب ايضا ما نصه قوله اربعة ايضا كالاول اي
فالاول من كليتين والصغرى موجبة ونتيجة سالبة كلية
نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ب ج بالحلف وهو ضم
نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى هكذا بعض
ج اولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ب وهو كاذب لانه قد
كان كل ج ب واذا كذب نقيض النتيجة فالنتيجة صادقة
وهو المطلوب ويعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول كما مر
والثاني من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
ونتيجة سالبة جزئية نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض

ج ليس ا والثالث من كليتين والكبرى موجبة ونتيجة ما
لية كلية نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج اولا بعض
من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ونتيجة سالبة
جزئية نحو بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ب انتهى كتب
ما نصه قوله في هذه الحاشية والثاني الى آخره اعلم ان دليل الثا
جه بالخلف ويعكس الصغرى ليرتد الى الاول ويفرض موضوع
ج دون شيء من د افبعض ج ليس او قوله والثاني من كليتين الى
آخره بالخلف ويعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم على النتيجة وقوله
والرابع الى آخره بالخلف فتامل وراجع عبارة السعد في شرح الشمسية
فان الظاهر ان في هذا الكلام خللا من الكتاب الاول قوله
والثالث سلبة بمقتضى الشرطين السابقين فيه وهما ايجاب
الصغرى بحسب الكيف وكلية احدى المقدمتين
اما بطريق الحذف فلان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية كما مر
في الاول وكلية احديهما اسقط الصغرى الموجبة الجزئية مع الجزئيتين
واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة اما كلية او جز
ئية والكلية تنتج مع الحصورات الاربع والجزئية مع الكليتين
ونتيجة هذا الشكل لا تكون كلية وهما لا ينتجان الكلية لجواز ان
يكون الاصغر اعم من الاكبر فلا يصح حمل الاكبر عليه كليا لا ايجابا ولا
سلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان
بفرس انتهى وكتب ايضا ما نصه قوله والثالث سلبة الاول
من موجبتين كليتين ونتيجة موجبة جزئية نحو كل ب ج وكل ب

فبعض ج او يرتد الى الاول بعكس الصغرى كما تقدم والثاني
من موجبتين والصغرى كلية تنتج موجبة جزئية نحو
بعض ب ج وكل ا ب فبعض ج او الثالث من كليتين والصغرى
موجبة وتنتج سالبة جزئية نحو كل ب ج ولا شيء من ب ا
فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الصغرى والرابع من صغرى
موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية وتنتج سالبة جزئية نحو
كل ب ج وبعض ج ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبالفرض الخامس
من موجبتين والكبرى كلية وتنتج موجبة جزئية نحو بعض
ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وبفرض
موضوع الجزئية وتم مقول كل د ج وكل د ا فبعض ج ا السادس
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية وتنتج
سالبة جزئية نحو بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس
ا بالخلف وبالعكس للصغرى وبالفرض النهي من بعض النوع
مع حذف ليس قوله اما من الحملية وعامة المقدمتين في
المنطق لم ينتبهوا لهذا القسم وهو المركب من حمليتين
فحسبوا انه لا يكون الا من الحمليات وان الشرطيات لا
تكون الا استثنائية كذا في الاشارات قوله وهو المنفصل
المنفصل عما وبين كل الاربعة وهو ما ليس كذلك كتلازمه
قوله وهو ما تركب الى اخره خرج الاثنان اي من ضرب
زوج في زوج كالاربعة في الاربعة ويصدق على اثني عشر
فانها تحصل من ضرب زوج وهو اثنان في زوج وهو ستة

لكن.

لكن الشارح سيأتي له قريبا انه يقول وبقي زوج الزوج والفرد
ومثل ذلك باثني عشر فتامل واجاب بعضهم افاضل الدرس عن هذا الا
يراد بان المراد ما تركب من ضرب زوج في زوج فقط بخلاف الاثني
عشر فانها تحصل من ضرب زوج تارة ومن ضرب فرد اخرى نحو
اثنين في ستة وثلاثة في اربعة فتامل قوله وهو ما تركب الى اخره
خرج الثلاثة من ضرب زوج كالاربعة وقوله في فرد كالثلاثة والحا
صل من ضربهما اثني عشر وسيأتي قريبا انه يقول وبقي زوج
الزوج والفرد فهو قسم ثالث وهذا الضابط بشكله اللهم
الا ان يقال كما افاده بعض الافاضل انه المراد فقط كما تقدم
فليحرر قوله وقوله اي زوج الفرد قوله بما اي عدد حوله كلمة
فانها لو قسمت قسمة واحدة لانتهت الى عدد فرد
وهو ثلاثة وكذا الكلام في عشرة فانها تنتهي الى خمسة بخلاف
نحو ثمانية قوله وهو ما اي عدد قوله ليس بواحد نظر هل
احترز عن الاربعة وعبارة بعض الشروح وزوج الزوج
والفرد ما قبل التنصيف الكثير من مرة والنهي تنصيفه الى
عدد وفرد وهو ما تركب من ضرب عدد زوج في عدد زوج
تارة ومن عدد زوج في عدد فرد تارة اخرى كاثني عشر النهي
كلامه فتامل وفي عبارة بعضهم الزوج ايضا لانه اذا قبل
التنصيف مرة واحدة فقط كالعشرة فهو زوج الفرد وان
قبله الكثير من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد
كالاربعة فهو زوج الزوج والا فان لم ينته اليه كالعشرة

فهو زوج الزوج والفرد فعلم ان تثليث هذه المنفصلة اولي
من تثنيتها تثنيتها هو كما فعله المصنف النهي ومنه يعلم محترز قوله
الثالث هنا لبي بواحد فرجحه الله سبحانه ونفعنا به المسلمين
امين قوله كل ما كان الي اخره متصلة قوله وكل حيوان الي اخره
حملية قوله مما لم يشارك وهو فرد فانه لم يشارك الحملية بل اباينها
والمشارك لها هو الجزء الاخر وهو اما روح قوله الجاصل اي ذلك
الثالث قوله مما شارك اي من الجزء المشارك وهو اما روح
قوله كالجاسم اما اب واما دواماه نظيره كل كلمة اما اسم واما فعل واما
حرف وقوله وكل باط نظيره كل كلمة لفظ قوله مثاله اي غير
العكس وقوله كل ما كان الي اخره متصلة صغري واتما احتاج لذلك
بذلك دون عكسه لانه المطبوع لمجانبته قوله وكل حيوان الي
اخره منفصلة مانعة جمع قوله بينهما الي اخره وفيه انه مبني العقد
اللزوم بين المتضايفين والقسم اللزوم الي الاقسام فما الضرورة
بنقسم اللزوم اليها النهي شرح اخر قوله بين الشرطيتين شمل
المتصلتين وقد تقدم مثاله في المتن ويشمل ايضا المنفصلتين
وقد تقدم قريبا في المتن ايضا وكل منهما ينقسم الي ثلاثة اقسام
لان الشركة بينهما اما في جزء تام من الاخر ولا فرق في
المتصلة والمنفصلة بين ان تكون المتصلة صغري والمنفصلة
كبري او بالعكس والمطبوع منهما ما لم تكن فيه المتصلة صغري
والمنفصلة موجبة كبري كما بين ذلك وكذا المطبوع من
المتصلتين والمنفصلتين في شروح المتممة وغيرها فليرجع

اليه من اجب الاطلاع عليه قوله من ذلك اي المقدم وا
لتالي قوله كلما كان الي اخره شرطية متصلة قوله وداعا الي اخره
منفصلة قوله فتركب من مقدمتين احداهما شرطية الي اخره
اعلم ان القسمة العقلية تقتضي ان تكون الاقسام ستة
عشر قسما وذلك لان الاستثنائي مركب من مقدمتين
احداهما شرطية متصلة او منفصلة وهي ثلاثة اقسام مانعة
الجمع والخلو ومانعة احداهما فهذه الاربعة والاخري استثنا
ئية اعني وضع احد جزئي الشرطية او رفعه فالحاصل ما ذكر
وبيانه ان المتصلة مشتملة علي وضع المقدم او رفعه او وضع
التالي او رفعه فهذه اربعة لكن النتيجة منها اثبات واثبات
نفيهما وكذا الكلام في مانعة الجمع والنتيجة فيها اثبات ايضا و
اثبات نفيهما فصار المنتج من المجموع عشر اوست
عشرة فتامل ثم اعلم ان المراد بالقياس الاستثنائي يطلق علي غير
المنتج ايضا كما يطلق علي المنتج لانه يصدق عليه تعريف ا
لقياس السابق لانه بحيث لو سلم ان رفع الملزوم مثلا يلزم
منه رفع اللازم صدق قولنا في تعريف القياس متي سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر فتامل وافهم وكتب ايضا ما نصه
قوله احد يهما شرطية متصلة او منفصلة وكتب ايضا ما نصه
لزومية كما سياتي في المتصلة وقوله والاخري حملية اي استثنائية
او شرطية علي ما بينه السيد وغيره ثم كتب ايضا ما نصه قوله

www.alukah.net

والاخري في وضع اي اخره لم يبين حالها من كونها حملية او شرطية
قال السعد في شرح الشمسية فالقياس الاستثنائي يكون مركبا
من مقدمتين احديهما شرطية منفصلة او منفصلة والاخري احد
جزئي الشرطية او نقيضه دالة علي الوضع او الرفع وتكون حملية
او شرطية باعتبار تركب الشرطية من حمليتين او شرطيتين
او حملية او شرطية فان كان مقدم الشرطية وتاليها حمليتين كانت
المقدمة الاستثنائية حملية وان كانا شرطيتين كانت
شرطية وان كان مقدمها حملية وتاليها شرطية فان كان الا
ستثنا النقيض التالي كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس
انتهي وكتب علي قول البعد وان كان مقدمها حملية الي اخره
انظر مثاله قوله ووضع احد جزئيها اي المقدم او التالي فان
كان الموضوع التالي فلا بد كما سيأتي قوله او رفعهما اي التالي
المراد بالاحد فافهم قوله وضع الجزء الاخر اي التالي ان كان
المقدم موضوعا وقوله او رفعهما ان كان المرفوع التالي فالكلام
علي التوزيع قوله او رفعهما اي رفع الجزء الاخر يعني التالي فان
رفعه يلزم رفع المقدم هكذا احمل كلام الشارح علي التوزيع بقرينة
ما سيأتي في كلامه لا علي ما يتبادر من قوله والاخري وضع احد
جزئيها الشامل لوضع المقدم او التالي فافهم وكتب علي هذه العبارة
ايضا ما نصه والاولي ان يقال انه كلام مجمل علي الشرطية المتصلة
والمنفصلة ايضا وسيأتي بيانه قريبا فتامل قوله اذ لا يلزم من وجود

اللازم

اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم اعم من الملزوم والمقام بحـ
خد بدون الخاص كالحيوان بوجد يد دون الانسان ش اذ لا يلزم
م من عدم الملزوم اي اخره لجواز كونه اخص من اللازم ولا يلزم
من عدم الاخص عدم الاعم كالانسان مع الحيوان قوله واما
ب الشرطية فيه ابهام ان الايجاب ليس شرطا في المتصلة وا
لشرطية خلافها ولي الامر كذلك فقد قال السعد في شرح
الشمسية بعد ان قال فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من
مقدمتين احديهما شرطية والاخري احد جزئي الشرطية او
نقيضه دالة علي الوضع او الرفع ثم قال ويشترط في الناجـ
امور احدها ان تكون الشرطية موجبة او سالبة عنيدة لانه لو
لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود احدهما
او نقيضه وجود الاخر او عدمه الثاني ان تكون الشرطية
لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وو
جه ذلك ثم قال الثالث ان تكون الشرطية كلية وقد
عرفت معناها او يكون الاستثنا كليا اي محققا في جميع الازما
ن وعلي جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم الي ما ذكر و
مثل ذلك في القطب ايضا فتامل ذلك وافهمه تعلم كلام الشا
رح قوله وكليتهما اي وكلية الاستثنا هي قال في القطب وتا
لتها اي الشروط احد الامرين وهو اما كلية الشرطية
او كلية الاستثنا اي كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفي الامران

احتمال ان يكون اللزوم او العناد عما يعض الاوضاع والاستثنا
عني وضع اخر فلا يلزم من انتفاء احد جزئي الشرطية او
نقيضه ثبوت الاخر او انتفاؤه اللهم الا اذا كانت وقت الا
تصال او الانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثنا و
وضعه فانه ينتج القياس ضرورة كقولنا ان قد زيد وقت
الظهر مع عمرو واكرمته لكنه مقدم مع عمرو في ذلك الوقت
واكرمته والمراد بكلية الاستثنا ليس تحقق الاستثنا في جميع
الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم
الى اخره قوله حقيقته فيكون المنتج اربعة اثنان باعتبار الو
ضع واثنان باعتبار الرفع قوله لاستثناء ورفعهما اي الجزئين
قوله اما مانعة الخلو الى اخره فالمنتج فيها اثنان باعتبار الرفع
كما نصه جميع الناطقة كما سيأتي بان لها اثنين باعتبار الو
ضع قوله عنهما اي عن الطرفين قوله كقولنا هذا الشيء مثلا
الا استثناء نقيض احد الطرفين لينتج عين الاخر قوله اما لا
تنجر ولا تجر احد بهما النقيضتان اللتان كل منهما اعم من نقيض
الاخر فلا تنجر اعم من نقيض لا تجر وهو اي النقيض تجر
فان لا تنجر يصدق على تجر وغير تجر كانسان مثلا فهو
اعم من تجر وكذا الكلام في لا تجر فانه اعم من تنجر الذي هو
نقيض لا تنجر فان لا تجر يصدق على تنجر وعلى غيره كالحيوان
مثلا فهو اعم من تنجر الذي هو النقيض اذ لا يصدق تنجر

على

على الحيوان مثلا انفاقا لا تنجر عليه فينتج نقيض الطرف
الاخر وهو لا تجر قوله بخلاف اي بخلاف استثناء نقيض احد
الطرفين فان كان استثناء عين احد الطرفين فلا ينتج عين
الطرف الاخر ولا نقيضه قوله لا تنجر بعيني الذي هو عين
احد الطرفين فانه لا ينتج عين الطرف الاخر الذي هو
تجر وكذا الكلام في قوله او لكنه تجر الذي هو العين الاخر قوله
نقيض الاخر اي الطرف الاخر ولا ينتج عينه لاستناع اجتما
عهما على الطرف الصدق فقوله لاستناع الى اخره علة لحقيقة
استناع انتاج عين الطرف قوله اجتماعهما اي الطرفين قوله البر
هان قياس مؤلف من مقدمات يقينية الى اخره قال المولى
سعد الدين في اواخر شرح الشمسية ما نصه واما السايل فهي القضا
يا التي تطلب في ذلك من محمولاتها التي موضوعاتها البرهان فهي
لا تكون الا كلية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد والقول بما
مثاله كونها غير كلية بعيد جدا انتهى كلامه وقريب من
ذلك قول بعض محشي المسئلة مطلوب جزئي يبرهن عليه
في العلم انتهى واقول ظاهر كل منهما ان المسئلة لا تكون طلبية
اذا البرهان لغة القياس المؤلف من مقدمات يقينية لانتاج
يقيني لكن قال السعد ايضا في شرح الشمسية اقول مقدمات
البرهان لا يجب ان تكون من الست بل قد تكون من الكسبيات
المنتهية اليها فحرره المصنف القياس الذي مواده الاول من الضروريا
ت ست سواء كانت مفيدة ضرورة بنفسها او مكتسبة بين او

www.alukah.net

مختلفين بشيء برهانا وكما يقال ان البرهان لا يتالف الا من الضروريات فمعناه انه لا يتالف الا من مقدمات يكون التصديق بها فيها ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها او ممكنة وسواء كانت بديهية او ممكنة فهذا القياس مؤلف من المقدمات لافادة اليقين انتهى كلامه مخروقه فتامل قوله هنا سواء كانت ضرورية في نفسها مع قوله في تعريف المسئلة فهي لا تكون الا كبيرة المفرع على ما قبلها فهل يتم شكل بالقياس اذا كانت مقدماته ضرورية بكون النتيجة ضرورية فكيف يقول ان المسئلة لا تكون الا كبيرة حرره قوله احدهما الى اخره قال السعد في شرح الشمسية والاوسط فيه اي البرهان لا بد ان يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والا لم يكن البرهان علميا ثم لا يخلو اما ان يكون مع علة لوجود ذلك الحكم في الخارج ايضا ويسمى برهانا لميا لافادته اللمية اعني علية الحكم على الاطلاق واما ان لا يكون كذلك ويسمى برهانا انيا اعني الثبوت في العقل دون العلية في الوجود انتهى المقصود نقله منه فتامل قوله علة لحصول التصديق الى اخره هل هو مساو لقوله اثبات هنا ما كان الحد الاوسط فيه علة للنسبة الاكبر الى الاصغر ام لا فحرره وكتب بهامشه ثم الاوسط في البرهان اللمي مع انه علة لوجود الاكبر للاصغر قد تكون ايضا علة لوجود الاكبر مطلقا كما في قولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فان التعفن للاخلاط كما انه علة للثبوت الحمي لزيد كذلك

هو علة للحمي في نفسها وفي لا يكون كذلك بل يجوز ان يكون معلولا للاكبر كما في قولنا هذه الخشبة تحرك النار اليها وكل خشبة تحرك النار اليها فانه وصلت اليها فان تحرك النار علة لوصوله اليها مع انه معلول للنار وفي المثالين تسامح انتهى من شرح السعد علي الشمسية ويوجد في بعض نسخ السعد بعد قوله تسامح لان مقدمتيها قد لا يكونان يقينيتين بل ظنيتين لان مقدمات النظي ظنيات قوله كذلك اي لسنة الاكبر الي الاصغر قوله في الذهن لا في الخارج فهو انما يفيد ثبوت الحكم في الذهن واما ان علته ماذا فهو لا يفيد ذلك كما سيأتي قوله والثاني اي قال السعد في شرح الشمسية والاوسط في البرهان الاني ان كان نسبة معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمى دليلا كما في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط والالم يسم باسم خاص كما في قولنا هذه الحمام تنشف غبارا وكل حمام تنشف غبارا فهي محرقة فان الاشتمال غبارا ليس معلولا للاحراق بل كلاهما معلول للاصغر المتعفنة خارج انتهى كلامه قوله فالحمام اي التي هي الاوسط قوله علة اي في الذهن ومعلوله بحسب الوجود الخارجي كما سيأتي قوله ثبوت الى اخره وبهذا يعلم ان المراد بالعلة فيه وفيما بعده العلية فتامل قوله اي ثبوته اي في العقل فقط قوله دون لميته يعني علية الحكم على الاطلاق ذهنا وخارجا كقولنا الواحد نصف الاثنين الى اخره وكقولنا الجسم الواحد في اين واحد لا يكون في مكانين سيأتي قوله بمجرد ذلك اي

تصور طرفيه قوله بل بالجناح الي الخ اشهدة بالحس الي اخره اقول هذا لا
يدخل في ذلك التواتر فانه قال فيما ان للعقل حاكم بواسطة
السماع وحينئذ فكل علي جعلها مقابلة للمشاهدات فليحرر
حواشيه وكتب ايضا ما نصه قوله بالجناح اي العقل الي اخره هذا كما
تري صريح ان المدرك هو العقل لكن بواسطة الحس وظاهر
كلام صاحب التلخيص او صريحه ان المدرك بالحواس
الحس الظاهرة ليس مدركا بالعقل اصلا وكذا كلام صاحب المطالع
وقد رد عليه السعد فليراجع حواشيه وعبارة صاحب التلخيص
والمراد بالحس ما يدرك اهو وما دونه باحدي الحواس عن الحس
الظاهرة فدخل فيه الخيالي قال السعد وهو اي الخيالي ا
لمعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك
بالحس ثم قال في المتن والعقلي ما عدا ذلك فدخل فيه الوهمي
وما يدرك بالوجدان الي اخر ما نبه المولي سعد الدين فلا
تغفل عن اختلاف الاصطلاح وكتب ايضا ما نصه قال السعد
في شرح الشمسية فاما المشاهدات فهي قضايا يحكم فيها بواسطة
الحواس الظاهرة وتسمي حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة
والحواس الباطنة وتسمي وجدانيات كالحكم بان لنا خوفا
وغضبا ثم ان الاحكام كلها جزئية فان الحس لا يفيد الا هذه
الا ان هذه الاحكام اذا تكررت وحكم بان كل او اكثر فحكم عقلي استقرا
ده العقل من الاحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوف علي
علة وبهذا يظهر ان الحكم بالمشاهدات مركب من الحس

والفصل

والفصل لا حس مجرد كما توهمه نسخة الشارح بعني الغلط
التهي كلامه قوله فسمي حدسيات ومحسوسات ايضا قوله
الشمس مشرقة في المدرك بالبصر قوله والنار محرقة في المد
رك باللمس قوله وان كان اي الحس قوله فوجدانيات اي
فسمي وجدانيات قوله سهل للصغري في بعض النسخ استقراء
الصغر والاقتصار علي سهل ولعله احسن قوله الحدس قوي
سعد وكتب ايضا ما نصه قوله بحدس سعيد للعلم اظهر
ان الخواص من الحدس نوعا لا يفيد العلم قوله وبعد عنها
والحاقه محمد حيلولة الارض بينهما قوله وفرق بينهما اي اخره
قال السعد بعد ان عرف الحدس بقريب من ذلك ما نصه
فهي اي الحيات كالمجربات في تكرر المشاهدة ومقارنة القياس
الخفي الا ان الاتسب في المجربات معلوم السبب غير معلوم
الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين وانما توقفت عليه
بالحدس لانها الفكر والالتحاق من المعلوم الكلية التهي المقصود
نقله منه قوله والحدس سرعة الانتقال الي اخره قال الا يدي
في شرحه والمراد بالحدس سرعة الانتقال الذهن من المبادي
الي المطالب والفرق بينه وبين الفكر ظاهر الا ان الفكر لا بد فيه
من حركتين حركة للتحصيل المبادي وهي حركة من المبادي وحركة
لتحصيل البصيرة وهي حركة من المبادي الي المطالب بخلاف الحدس
فانه لا حركة فيه اصلا بل ينتقل الانتقال فيه دفعي ولا شيء من
الحركة بدفعية لوجوب كون الحركة مقدرة بزمان واعلم ان المجربات

والحدسيات لا تجئ على الغير اذ لا يحصل له الحدس والتجربة
المفيدان للعلم به انتهى كلامه محرره رحمه الله تعالى وقد
تكلم السعد على الحدس بما هو المقبول من ذلك فليراجع فانه
نفيس وكتب على قوله في هذه القولة اعلم ان عبارة السعد
فالعلم الحاصل من التواتر والحدس والتجربة لا يكون حجة على
الغير لجواز ان لا يكون حاصلا له انتهى بواسطة السماع ونشر
وشرط الاستناد الى الحس حتى لا يعتبر التواتر الا فيما يسند
الى المشاهدة سعد قوله قضايا قياساتها معها وسمي القضايا
بالسطرية القياس سعد قوله بعد الاربعة زوج الجملة مضا
فة ليسعد قوله من مقدمات مشهورة وهي قضايا تصير
بملاحظة الحمل عليها كحسن الاحسان الى الاباء او راكل الاكثر
كوحدة الاثنين او راطابقة مخصوصة كاستحالة الكل سعد
وكتب ايضا ما نصه قوله قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة قال السعد في شرح الشمسية فان قلت المشهورات
قد تكون تعيضة بل اولية فكيف تجعل من التعيينات قلت
المراد ان المشهورات لا يعتبر فيها التطبق او مطابقة
الواقع بل الشهرة وتطابق الاثنين سواء كانت تعيينية او لا بعض
قضايا قد يكون اوليا باعتبار ومشهورات باعتبار
وقد تبلغ الشهرة الى حيث يشتبه بالاوليات ويتعرف
بينهما بان العقل الصريح الذي لا يتطرق اليه غير تصور الطرفين
يحكم الاوليات من غير توقف دون المشهورات ولذلك يتطرق

التغيير

التغيير اليها كاستحسانات الكذب اذا اشتمل على مصلحة عظيمة
بخلاف الاوليات فان العقل لا يصغر بالقياس الى الجزم اصلا
انتهى كلامه رحمه الله سبحانه وكتب على قوله في هذه
القولة بل اولية الى اخره ما نصه قد تكون كاذبة كالقبح
من الحيوان فان الشرع يكذبه وان كان مشهورا عند قوم
من اهل الهند ايدي قوله او مسلمة قال السعد في شرح
الشمسية واما المسلمات فهي قضايا يأخذها احد الخصمين
مسلمة من صاحبه ليبني عليها الكلام او تكون مسلمة فيما بين
اهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات
سواء كانت مقدماته من نوع واحد او من نوعين سمي جدليا
فهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة او مسلمة وان كانت
في الواقع تعيينية بل اولية والجدلية اعم من البرهان باعتبار
الصورة ايضا لان المعتبر فيه الانتاج بحسب التسليم والتسلم
سواء كان قياسا او استقراء او تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون
الا قياسا انتهى المقصود منه وكتب ايضا ما نصه قوله او مسلمة
فيه اشارة الى ما قاله الشارح الابدي والذي هذا الشرح كالملخص
منه فيما اظن ونصه واعلم ان هذا التعريف يعني تعريف المصنف
المذكور لين لجامع لخروج بعض الجدل عنه فان من الجدل
ما يتركب من مقدمات مسلمة وهي القضايا التي تسلم في علم او فيما
بين الخصوم فيبني كل واحد منهما عليها الكلام في دفع الاخر خفية
كانت او باطلة انتهى كلامه رحمه الله سبحانه وكتب ايضا

www.alukah.net

بالمشهورة اول والغرض منه الزام الخصم الي اخره قال السعد في شرح التلخيص والغرض من الجدل الفتاع من هو قاصر عن درك البرهان والزام الخصم فالجدلي قد يكون تخاحا بحسب الراي وعامة نفعه ان لا يصير ملزوما وقد يكون سائلا معترضا هادما لوضع ما وغاية نفعه ان يلزم الخصم التسليم والخطابة قياس الي اخره اقول ظاهر صنيعه ان الخطابة مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال بحسب بادي الراي ان المقدمات المقبولة لا مانع ان تكون مشهورة ايضا وكذا المقدمات المظنونة لا مانع ان تكون مسلمة عند الخصم اللهم الا ان يقال ان قيد الحيثية مراعي وان المعني قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الي اخره القياس الذي نوخذ مقدماته من حيث انها مقبولة او مظنونة فلا ابا في ان تكون غير ذلك ثم رايت المولي سعد الدين في شرح التلخيص تعرض لذلك فقال بعد تعريف المقبولات والمظنونات ما نصه ويدخل فيها الجربات الاكثرية والمتواترات والحدسيات الغير التجريبية والقياس الذي نوخذ مقدماته من حيث انها مقبولة او مظنونة تسمي به فظاهر مثل هذه العبارة ان الخطابات لا تكون الا قياسا والحق انها قد تكون قياسا وقد تكون استقراء وقد تكون تمثيلا وقد تكون على صورة قياس تعسفي تجيئ الانتاج كما مر في الشكل الثاني بشرط ان يظن الانتاج وغايتها الاقناع والترغيب

فيما ينفع والتنفير عما يضر انتهي كلامه فتامله لتستغني عنه بما ذكرناه فالحمد لله سبحانه وكان علي قول السعد ويدخل فيها الجربات الي اخره ما نصه انظر الضمير في فيها هل يرجع الي المقبولات والمظنونات معا او الي المظنونات وانظر قوله ايضا الغير التجريبية هل هو وصف للحدسيات فتخرج الحدسيات التجريبية وحينئذ يقال لم خرجت هذه وادخلت المتواترات مع انها تجريبية فليتامل وحرر مرة اخري فانه علي العجل اقول معتقده فيه ليس من الاسباب كالانبيا والاولياء والحكما. والشعر وقد يعتقد من غير ان يتسبب الي احد كالامثال السائرة سعد اول او مقدمات مظنونة فضية العطف علي سابقه ان المقدمات المقبولة من التخصم ليست طلبية ايضا وفيه نظر ظاهر انها قد تكون طلبية ايضا وقد تكون يقينية وخصوصا من صلي الله عليه وسلم فتامل وحرره اللهم الا ان يقال روعي في العطف الحيثية ايضا كما حررناه فتامل اول والغرض قياس اي صورة او كالقياس تامل اول من مقدمات الي اخره ولنسم تخيلات ابدي اول والغرض من انفعال النفس بقبض او بسط التحيين سد افعل او ترك او ترضي او نحط ولهذا يفيد في بعض الحروب وعند الاسماحة والاستعطاف مالا يفيد غيره فان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه اعم والذوق قد علم ان الشعر لا يطلب به التصديق بل يطلب به التخييل فلا يكون قياسا ولما كان التخييل اجري مجري التصديق في

www.alukah.net

من جهة تأثره في العقل قضايا وهمية كاذبة التي هي ادعى
قوله والمغالطة الباطرة افوز من القضايا الفاسدة صورة او مادة
وبنا لوز من القضايا المشبهة بالاوليات او المشهورات من
جهة اللفظ والمعنى والوهميات مشبهة بالمشهورات
معنى فمادة المغالطة اعم والمغالطة لا تفيد بحسب الذات
بل بحسب المتابعة ولولا قصور التمييز لدام المغالطة
شاع النهي كلام السعد في شرح الشمسية قوله او مفيد
مات وهمية كانت او كاذبة قال السعد في شرح الرسالة
واما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني
في امور غير محسوسة وانما قيد بذلك لان احكام الوهم
في المحسوسات يصدقها العقل ولتطابق العقل والوهم
كانت مما يجري مجرى الوهميات شديد الوضوح لا يكاد
يقع فيها الخلاف اراء واما في المعقولات الصرفة فكاذبة
بديهة ان الوهم بما عند العقل في المقدمات اليقينية
الانتاج وينازعه في النتيجة كما في قولنا المبين حماد و
كل حماد لا يخاف من واحكام الوهم مشهورة في الاكثر لانه
اقرب الى المحسوسات واوقع في الضمائر والقياس المؤلف
منها يسمى سفطة والغرض منها احكام الحكم وتغليطه
والقوي منافعها الاحتراز عنها النهي كلام قوله تشبيها وهما
المقدمات الكاذبة المشبهة بالحق او المشبهة بالمشهورات
فهذا قسم والقسم الثاني المقدمات الوهمية قوله والمشبهة

بالمحاذبة ظاهر العطف على ما بعد اذ المشبهة ليس فيها شك
وان المبالغة تارة تفيد الشك وتارة تفيد عنده فقد
قال السعد بعد البين الحصر في الخمس ما نصه
فالمفيد للتصديق الجازم الحق الحق هو البرهان
والتصديق الجازم الغير الحق هو السفطة وا
للتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقا او غير
حق هل يعتبر فيه عدم الاعتراف والاول هو النعت وهو
مع السفطة تحت قسم واحد هو المغالطة والمفيد
للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل
دون التصديق هو الشعر انتهى كلامه فانت تراه
جعل الصناعات الخمس كلها مفيدة للتصديق ما عدا
الشعر وحينئذ فيشامل مع قول الشيخ رحمه الله سبحانه لا
يفيد يقينا ولا ظنا بمجرد الشك فان الشك من قبيل
المتصور لا التصديق فحرره قوله ممن اوهم بذلك
العوام الباطرة قال الابدي في شرحه ثم المغالطة ان
ادعي انها بهو بالحق وليس كذلك فهو القياس
السفطي وان ادعي انها مشبهة بالمشهورة وليست
كذلك فهو الشغب انتهى فتامله مع ما هنا قوله ناشئا
في الصحاح والشغب بالسكون تهييج الشر قوله الكثر
خبر عن قوله سابق وهو وقوله الغلط اما من جهة الصورة
الباطرة الغلط في القياس اما من جهة صورته او بنت

جهته ما ذاته او من جهتهما جميعا اما من جهة الصورة
فبان لا يكون على شكل من الاشكال الاربعة او لا يكون
على ضرب ناتج واما من جهة المادة فبان يكون مقدر
بانه كاذبة لكنها تشبه الحق اما من جهة اللفظ
فمثال ان يقال الواجب لذاته اما ممكن الوجود فهو
ممكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممتنع فالوا
جب اما ممكن العدم او ممتنع وهذه الغلط انما عرض
من جهة اللفظ المغلط لانه ان اريد بلفظ الامكان
انما هو الامكان العام فالواجب لذاته ممكن الوجود
بهذا المعنى ولا يلزم من ان يكون ممتنعا (ب) ما فيه
من المصادرة وهي ان تجعل الاوسط ونفس الاصغر
نفس الاكبر بتقييد بل اللفظ بمرادفه مثل ان يقال كل انسان
بشر وكل بشر متفكر فجعل الكبرى نفس المطلوب دقايق
الافكار (ب) الناقص احترز به عن الاستقراء التام فا
نه من المسالك العقلية وقد تقدم انه في التمثيل خارجان
عن القياس لقوله في تعريفه لزم عنها لذاتها قول
اخر وهو حكم على كلي الى اخره قال السعد في شرح الشمسية
الشمسية اقول قد فسر الاستقراء بالحكم على كلي لوجوده
في اكثر جزئياته وقالوا اكثر جزئياته لان الحكم لو كان
موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مضمرا
كذا قيل وفيه بحث لانه ان اريد بالحكم لو كان موجودا في جميع الجزئيات

فبعد وجد في اكثرها ضرورة وقد صرح القوم بان الاستقرا
يتم الى تام وناقص والقياس المتم الى ناقص
وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقرا
المفيد للظن دون العلم وفي تفسير هذا نتائج ظاهر
لان الاستقرا الحجة موصلة الى التصديق الذي هو
الحكم الكلي فاثبات الحكم هو المطلوب من الاستقرا
لا نفسه فكانهم ارادوا ان اثبات المطلوب بالا
ستقرا هو اثبات الحكم حكم كلي لوجوده في اكثر الجزئيات
والصحيح في تفسير ما ذكره الامام حجة الاسلام رضي الله
عنه وهو عبارة عن تصفح امور جزئية
ليحكم بها على امر كلي يشمل تلك الجزئيات وهو الموافق
لكلام المزالي حيث قال الى اخره فراجعه (ب) استقرا
بما شاهدنا وصورة القياس هكذا كل حيوان اما
انسان او بهيمة او طير وكل انسان وبهيمة وطير
يحرك فكل الاسفل عند المضغ فالصفري كاذبة
لان الحيوان لا ينحصر فيما ذكره من الاقسام فربما
ان يكون من الحيوانات الخارجة عن هذه الاقسام
من حاله انه لا يحرك فكه الاسفل عند المضغ كالتمساح
النهي من دقايق الافكار في المنطق (ب) وهو اثبات
حكم واحد في جزئي الى اخره قال السعد في شرح الشمسية
له قد ورد التمثيل باثباته في جزئي لشبهه في جزئي اخر

فهي مشتركة بينهما وفيه نائح مثل ما مر في نظير الاسقفا
والجواب نشبيه جزي الجزي في معنى مشترك
بينهما لثبت الحكم في المشبه المشبه الثالث
في المشبه به المتصل بذلك المعنى كقولنا السما
حادثة لانه كالبيت في النالبف الذي
هو علة الحدوث فاداره الى صورة القياس
صار هكذا السما مولف وكل مولف حادث
فيكون الخلل فيه من جهة الكبرى لخلو قولنا
الا مولف فان الخلل فيه من جهة الصغرى
فالاجزي الاول اصغر والثاني اشبهه
والحكم الكبرى والمعنى المشترك اوسطوهذا
اخر ما اردناه فالحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله وعلى اله وصحبه
وسلم هذا اخر ما حرره بخطه
بها مش لمحتنه نفعنا الله
به والمسلمين بمنه وكرمه
امين والحمد لله رب العالمين
تم على يد افقر العباد واحوجهم
الى الله سبحانه وتعالى علي ابن سالم
المصري الشافعي غفر الله له
ولوالديه ولمن دعى بالمغفرة
ولجميع المسلمين المسلمات

Copyright © King Saud University